المملكة المغربية

الهيئة العليا
للاتصال السمعي البصري
ⵓⵅⵓⵍ ⵓⵎⵜⴰⵡⴰⵙ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵍⵜ ⵓⵎⵏⵣⵣⵓ
Haute Autorité de la
Communication Audiovisuelle

التغطية الإعلامية

لمشروع قانون المالية لسنة 2014

في وسائل الاتصال السمعي البصري

16 نونبر 2014

المحاور الأساسية

الجزء الأول: المعطيات الكمية للتغطية الإعلامية لمشروع قانون المالية لسنة 2014 في مختلف وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية والخاصة 11

أولا: المعطيات الكمية للتغطية الإعلامية للمشروع في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية 13

ثانيا: المعطيات الكمية للتغطية الإعلامية للمشروع في النشرات الإخبارية 36

الجزء الثاني: قراءة في التغطية الإعلامية لمشروع قانون المالية لسنة 2014 في القنوات التلفزية ذات البرمجة العامة (القناة الأولى، القناة الثانية، قناة ميدي 1 تي في وقناة تمازيغت) 66

أولا: التغطية الإعلامية المخصّصة للمشروع في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية للقنوات الأربع 70

ثانيا: التّغطية الإعلامية المخصصة للمشروع في النشرات الإخبارية للقنوات الأربع 92

خلاصات عامة 113

تذكير

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على التغطية المخصصة لمشروع قانون المالية لسنة 2014 في مختلف النشرات الإخبارية والبرامج الحوارية والمجلات الإخبارية التي قدمتها مختلف القنوات التلفزية والإذاعات، سواء منها العمومية أو الخاصة، خلال الفترة الممتدة من تاريخ تقديمه من طرف الحكومة أمام البرلمان في يوم 23 أكتوبر 2013 إلى تاريخ 31 دجنبر 2013 بعد المصادقة النهائية عليه.

ولا يدخل في نطاق هذه الدراسة البث المباشر للجلسات العمومية لأشغال البرلمان التي تنقلها بعض الخدمات العمومية بناء على مقتضيات المادة العاشرة من دفتر تحملات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة والتي يتم نقلها حسب الإجراءات المتفق عليها مع مكتب كل مجلس على حدة وفق ما ينص عليه القانون، بما في ذلك التوقيت والمدة المخصصين لهذا الغرض، لأن نقل هذه الجلسات لا يندرج ضمن المسؤولية التحريرية للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة.

معجم[1]

§ الشخصيات العمومية

كل شخصية سياسية أو نقابية أو مهنية تنتمي إلى الفئات الثلاث التالية:

- الفاعلون السياسيون: الحكومة، الأغلبية البرلمانية، المعارضة البرلمانية والأحزاب غير الممثلة في البرلمان.
- المتدخلون النقابيون والمهنيون: أعضاء النقابات والمنظمات المهنية والغرف المهنية.
- الفاعلون المؤسساتيون: رئيس الحكومة، رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين.

§ مداخلات الشخصيات العمومية:

كل مداخلة في وسيلة اتصال سمعي بصري لشخصية عمومية.

§ مدة تناول الكلمة

يقصد بمدة تناول الكلمة المدة الزمنية التي يتناول خلالها المتدخل الكلمة.

§ مدة البث

يقصد بمدة البث مجموع المدة الزمنية المخصصة لموضوع معين في التلفزة أو الإذاعة مهما كانت نوعه وكيفما كانت طرق بثه.

§ الفاعلون السياسيون

يقصد بالفاعلين السياسيين أعضاء الحكومة، وأحزاب الأغلبية البرلمانية، وأحزاب المعارضة البرلمانية والأحزاب غير الممثلة في البرلمان.

§ الفاعلون المهنيون

يقصد بالفاعلين المهنيين أعضاء المنظمات النقابية والمنظمات المهنية والمنتخبين في الغرف المهنية.

§ المتدخلون الآخرون

يقصد بالمتدخلين الآخرين باقي أصناف المتدخلين من غير الفاعلين السياسيين والمهنيين، كالأساتذة الباحثين والخبراء الاقتصاديين وممثلي المجتمع المدني ومختلف الإدارات العمومية ورؤساء المقاولات الخاصة، إلخ.

§ وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية (الخدمات العمومية)

[1] ينبغي التذكير أن هذا المعجم مستوحى من النصوص القانونية المؤطرة لعمل الهيأة.

خدمات البث الإذاعي والتلفزي التي تقدمها الشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري التي تمتلك الدولة أغلبية رأسمالها أو كله.

- **وسائل الاتصال السمعي البصري الخاصة (الخدمات الخاصة)**

الإذاعات والقنوات التلفزية التي تمتلكها شركات خاصة للاتصال السمعي البصري.

- **البرامج والمجلات الإخبارية**

يقصد بالبرامج والمجلات الإخبارية البرامج المتعلقة بممارسة الحقوق السياسية وبرامج النقاش السياسي ومعالجة السياسات العمومية وتدبير الشأن العام.

- **بيانات التعددية**

تقدم بيانات التعددية الحيز الزمني الذي استغرقته مداخلات ممثلي الأحزاب السياسية، والهيآت النقابية والمهنية التي بثتها وسائل الاتصال السمعي البصري، كل ثلاثة أشهر في النشرات الإخبارية وكل ستة أشهر في المجلات الحوارية والبرامج الإخبارية.

تقديم

يعتبر قانون المالية، في الديمقراطيات المعاصرة، أهم عمل تشريعي سنوي تقوم به الحكومة والبرلمان. فهو الوثيقة الأساسية التي من خلالها تفعّل الحكومة برنامجها الاقتصادي والاجتماعي.

وتشكل فترة تقديم مشروع ميزانية الدولة محطة سنوية هامة في الحياة السياسية للبلاد، لما تشهده من نقاشات داخل البرلمان حول السياسات العمومية والتدابير والإجراءات المتخذة من قبل القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية. هذه النقاشات من شأنها عكس مختلف تيارات الرأي والفكر الممثلة في البرلمان، وتمكّن من التمييز بين الأغلبية والمعارضة من خلال التصويت لصالح المشروع الحكومي أو ضده.

وبقدر ما تؤثر نتائج هذه المناقشات البرلمانية في مستقبل البلاد الاقتصادي والاجتماعي من خلال المصادقة النهائية على نفقات ومداخيل الدولة خلال السنة المعنية، فإنها تنعكس، بشكل مباشر، على الحياة اليومية للمواطن، مما يجعل من هذا الأخير المعني الأول بتتبع كل النقاشات حول مشروع قانون المالية تفعيلا لمبدأ الديمقراطية المواطنة والتشاركية المنصوص عليها في الفصل الأول من الدستور[2].

ووسائل الاتصال السمعي البصري، بحكم وظيفتها الإعلامية، مدعوة للقيام بمهمة تعريف المواطن بقانون المالية وبمقتضياته والتحسيس بأهميته سواء بالنسبة للاقتصاد الوطني (المستوى الماكرو اقتصادي) أو انعكاسه على المعيش اليومي للمواطن. وهي مطالبة، وفقا لمبدإ التوازن بين الآراء، بتقديم مختلف وجهات النظر بخصوص السياسات الحكومية المزمع اتخاذها، فالتغطية الإعلامية لمسلسل مناقشة هذا المشروع (بدءا من إحالته على مجلسي البرلمان حتى التصويت النهائي عليه) تندرج في صميم الخدمة العمومية الملقاة على عاتق وسائل الاتصال السمعي البصري، خاصة العمومية منها.

وفي هذا الصدد، وجب التذكير أن الدستور الحالي يُسند إلى الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري مهمة السهر على احترام وسائل الاتصال السمعي البصري لحرية التعبير التعددي لتيارات الفكر والرأي والحق في المعلومة في الميدان السمعي البصري (الفصلان 28 و 165 من الدستور).

---

[2] - "يقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلط، وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة."

وحرصا منها على الالتزام بمهامها الدستورية، تتبعت الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري تغطية الخدمات الإذاعية والتلفزية الوطنية لحدث مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2014، من تاريخ إحالته على البرلمان إلى تاريخ التصويت النهائي عليه.

الإشكاليات المطروحة

تروم هذه الدراسة الإجابة على أسئلة من قبيل مدى مساهمة وسائل الاتصال السمعي البصري، من خلال تغطيتها لمناقشة مشروع قانون المالية، في إغناء النقاش المجتمعي، ومدى تفاعلها مع الجدل السياسي والنقاش العمومي الذي رافق عرض المشروع للتداول البرلماني، وإلى أي حد تظل هذه التغطية رهينة السير العادي للمسطرة التشريعية من التقديم إلى المصادقة؟

وهل تنفتح التغطية على كل الفاعلين من مهنيين، ونقابيين، وجمعويين وخبراء أم تقتصر على بعض السياسيين وممثلي الفرق البرلمانية؟ وهل تجعل وسائل الاتصال السمعي البصري من هذه المحطة مناسبة لمقاربة السياسات العمومية في مجالات حيوية محددة لمستقبل البلاد والأجيال القادمة (الصحة، التعليم، الثقافة، الخ) أم تبقى رهينة المقاربة المؤسساتية المتمثلة في تلخيص أشغال اجتماعات مختلف اللجان البرلمانية، دون الغوص في الإشكالات المتناولة وتحليلها وتبسيطها وجعلها في متناول عموم المواطنين؟

كما تتساءل الدراسة عن مدى سعي وسائل الاتصال السمعي البصري إلى جعل هذه المحطة، عبر أجناس إعلامية تفاعلية، مناسبة للقرب من المواطنات والمواطنين في مختلف جهات المملكة وكل فئات المجتمع. وما مدى مراعاة هذه التغطية لمبادئ المرفق العام المنوطة بالخدمات العمومية؟ وهل تستحضر التزامها التعاقدي بالإخبار الآني عن كل الأحداث ذات البعد الوطني التي تستأثر باهتمام الرأي العام والتطورات الطارئة على هذه الأحداث[3]؟ وإلى أي حد توفر هذه التغطية عناصر الفهم والتحليل والتفسير التي تمكّن المواطنات والمواطنين من ممارسة حريتهم في التقييم والرقابة على الشأن العام ومن ممارسة حقوقهم الأساسية وواجباتهم الوطنية[4]؟ وهل تقدّم أخبارا متعددة تعكس مختلف وجهات النظر والآراء حول المشروع؟

[3]- المادة 26 من دفتر تحملات الشركة الوطنية والمادة 21 من دفتر صورياد – القناة الثانية.

[4]- المادة 2 من دفتري تحملات الشركة الوطنية و صورياد – القناة الثانية.

المنهجية المتبعة

تقترح الدراسة تناول الإشكاليات الواردة أعلاه، عبر تحليل كمي ووصفي للنشرات الإخبارية والبرامج الحوارية والمجلات الإخبارية التي تقدمها مختلف وسائل الاتصال السمعي البصري المعنية بالتتبع خلال الفترة الممتدة من تقديم مشروع قانون المالية إلى تاريخ المصادقة النهائية عليه. كما **تقترح الدراسة القيام بمقارنة المعطيات الكمية لتغطية مشروع 2014 مع تلك المرتبطة بمناقشة مشروع 2013**[5]، وذلك من أجل رصد أوجه التشابه والاختلاف والوقوف عند التطورات الحاصلة في طبيعة المعالجة كلما أتيح ذلك.

وتقترح الدراسة أيضا الوقوف عند أهم التيمات والمواضيع المعالجة والقضايا الإشكالية التي طبعت مناقشة هذا المشروع، كما ستتوقف عند **طبيعة التغطية المقدمة من طرف القنوات التلفزية ذات البرمجة العامة (القناة الأولى، القناة الثانية، قناة ميدي 1 تي في وقناة تمازيغت)** عبر استخراج المحاور المتداولة والأشكال والأجناس الصحافية الموظفة[6] ومدى انفتاح هذه القنوات على مختلف وجهات النظر المعبر عنها.

وتسائل الدراسة النشرات الإخبارية والبرامج الحوارية والمجلات الإخبارية المقدمة من طرف هذه الخدمات التلفزية الأربع المذكورة بناء على عدد من الالتزامات المتضمنة في دفاتر تحملات المتعهدين العموميين (المواد 27، 47، 48، 86 و87 من دفتر تحملات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، والمادتان 21 و22 من دفتر تحملات شركة صورياد-القناة الثانية، والمادتان 7 و10 من دفتر تحملات شركة ميدي 1 سات[7]). ولهذا الغرض سيتم الوقوف عند مدى تفعيل القنوات التلفزية الأربع للالتزامات المتضمنة في دفاتر التحملات عند معالجتها للمشروع مع التمييز بين النشرات الإخبارية والبرامج الحوارية.

وتمت ترجمة هذه الالتزامات التعاقدية والقانونية في شكل "متغيرات" (variables) في إطار شبكة للقراءة أساسها الترابط المنهجي بين عدد من "المؤشرات" (indicateurs) **كالمدد الزمنية للأخبار** المقدمة **وتنوع الأجناس الصحافية.** وتشمل هذه الشبكة أيضا متغيرات أخرى تهمّ **تنوع المتدخلين** ومدى احترام قاعدة التعدد **والتنوع من حيث الانتماءات السياسية والنقابية والمهنية** واستحضار **البعد الجهوي ومقاربة النوع.**

---

[5]- تجدر الاشارة إلى أنه بغية إنجاز هذه الدراسة تم الاشتغال على التغطية الإعلامية لمشروع قانون المالية لسنة 2013. وقد مكنت هذه العملية من توفير المعطيات اللازمة للقيام بمقارنة التغطية الإعلامية للمشروعين (أي 2013 و2014). كما مكنت هذه العملية من ضبط المقاربة المنهجية المعتمدة في هذه الدراسة ورصد تطور الأداء الاعلامي المخصص لتغطية هذا الموضوع.

[6]- يقصد هنا: الاستجواب، ضيف النشرة، برنامج حواري، روبورطاج، برنامج تفاعلي، زاوية رأي، تحقيق، وثائقي...

[7]- في صيغته إبّان الدراسة، قبل تغيير الوضع القانوني لقناة ميدي 1 تي في.

وبصدد هذه الأخيرة، سيتم الوقوف بصفة خاصة عند أثر "تقرير حول ميزانية النوع الاجتماعي" المرفق لمشروع قانون المالية، في التدخلات والنقاشات التي غطتها وسائل الاعلام السمعية البصرية. هذا فضلا عن رصد الحضور النسائي في تلك التغطية انطلاقا من مقاربتين: الأولى كمية محضة تنحصر في احتساب المدة الزمنية المخصصة للمداخلات النسائية، أما الثانية فتتجاوزها إلى نوعية حضور النساء في الإعلام السمعي البصري العمومي، عبر الوقوف على صفة المتدخلات (سياسية، مهنية،...) وميادين اختصاصهن، ومواضيع تدخلهن (اجتماعي، تقني، علمي...).

وللإجابة عن الأسئلة المطروحة سيتم الاعتماد على وثائق مناقشة المشروع داخل البرلمان[8] لاستخراج أهم الأحداث والإشكاليات التي طبعت مناقشة هذا المشروع ومقارنتها بالتغطية الإعلامية التي تقوم بها مختلف وسائل الاتصال السمعي البصري.

ولا يدخل في خانة هذه الدراسة نقل جلسات البرلمان التي خصصت لتقديم المشروع ومناقشته في إطار الجلسات العامة، على اعتبار أن المتعهد لا يتحمل أية مسؤولية تحريرية بخصوصها، فهو يكتفي، في إطار تغطية مستجدات العمل البرلماني المنصوص عليها في المادة العاشرة من دفتر تحملات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، بالنقل المباشر لجلسات البرلمان، عبر القناتين "الأولى" (المادة 25) و"تمازيغت" (المادة 46) والإذاعتين "الوطنية" (المادة 127) و"الأمازيغية" (المادة 140) ويقوم بنقل "الأنشطة البرلمانية حسب الإجراءات المتفق عليها مع مكتب كل مجلس على حدة وفق ما ينص عليه القانون، بما في ذلك التوقيت والمدة المخصصين لهذا الغرض".

أجرأة الدراسة

تشمل هذه الدراسة جميع التقارير الإخبارية والحوارات والنقاشات حول مشروع قانون المالية في مجموع النشرات الإخبارية والبرامج الحوارية والمجلات الإخبارية التي بثتها وسائل الاتصال السمعي البصري، خلال الفترة الممتدة من تاريخ تقديم المشروع أمام البرلمان يوم 23 أكتوبر إلى 31 دجنبر 2013 بعد المصادقة النهائية عليه.

وتنقسم الدراسة إلى جزأين، **يعرض الجزء الأول** المعطيات الكمية للتغطية التي قدمتها **مختلف وسائل الاتصال السمعي البصري** المعنية بالتتبع، العمومية والخاصة، سواء في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية أو في النشرات الإخبارية، وذلك من حيث العدد والحجم الزمني.

[8] - الورقة التقديمية للمشروع، ومشروع ميزانية المواطن وتقارير لجنة المالية بمجلس النواب.

ولهذا الغرض، اعتمدت الدراسة على احتساب مدد بث التغطيات المتعلقة بالمشروع بما في ذلك تقديمات الصحفيين حتى في حالة عدم بث أية مداخلة، كما تم التمييز بين مدد البث ومدد المداخلات. وبالنسبة إلى هذه الأخيرة، تم احتساب تدخلات جميع الشخصيات التي تناولت الكلمة في البرامج المشار إليها، سياسية كانت أو نقابية أو مهنية أو محللين اقتصاديين أو أساتذة جامعيين، الخ.

أما **الجزء الثاني** فخُصّص **لنوعية وأسلوب التغطية الإعلامية** التي قدمتها **القنوات التلفزية الأربع** (القناة الأولى، القناة الثانية، قناة ميدي 1 تي في، وقناة تمازيغت)، خلال الفترة التي شملتها هذه الدراسة، في النشرات الإخبارية والبرامج الحوارية والمجلات الإخبارية، وذلك بعد استخراج كل المعطيات التي **همت مواضيع التغطييات وكيفية تناولها.**

الجزء الأول:

المعطيات الكمية للتغطية الإعلامية للمشروع في مختلف وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية والخاصة

خصّصت وسائل الاتصال السمعي البصري لمشروع 2014 حيزا زمنيا يقارب ست وأربعين ساعة (45:48:12) في نشراتها الإخبارية وفي برامجها الحوارية ومجلاتها الإخبارية التي تعنى بالشأن العام والقضايا السياسية. ولم تشكل المدة المخصصة لتغطية المشروع سوى 2,40% من مجموع المدة الزمنية التي بلغتها هذه البرامج المقدمة خلال الفترة المعنية بالدراسة.

جدول مفصل لتغطية مشروع قانون المالية في مجموع

وسائل الاتصال السمعي البصري الخاضعة للتتبع (2014)

	الخدمة	المجلات الإخبارية	النشرات الإخبارية	المجموع
.1	إذاعة أطلانتيك	1:11:31	5:35:11	6:46:42
.2	الإذاعة الوطنية	3:51:28	2:24:06	6:15:34
.3	لوكس راديو	5:57:00	-	5:57:00
.4	القناة الأولى	3:57:32	1:48:22	5:45:54
.5	الإذاعة الأمازيغية	2:08:46	2:01:40	4:10:26
.6	قناة ميدي 1 تي في	1:11:28	2:27:05	3:38:33
.7	القناة الثانية	1:42:44	1:14:50	2:57:34
.8	إذاعة كازا إف. إم.	1:20:05	0:52:07	2:12:12
.9	إذاعة الرباط الدولية	0:13:00	1:22:08	1:35:08
.10	إذاعة أصوات	0:21:08	1:02:32	1:23:40
.11	راديو بلوس البيضاء	0:29:42	0:43:18	1:13:00
.12	قناة تمازيغت	0:50:50	0:19:34	1:10:24
.13	قناة المغربية	-	1:00:42	1:00:42
.14	إذاعة شدى إف. إم.	0:06:52	0:41:04	0:47:56
.15	راديو بلوس أكادير	0:10:50	0:09:51	0:20:41
.16	ميد راديو	0:09:17	0:08:09	0:17:26
.17	كاب راديو	0:07:13	-	0:07:13
.18	إذاعة إم. إف. إم. سوس	-	0:02:41	0:02:41
.19	راديو بلوس مراكش	-	00:02:32	00:02:32
.20	راديو بلوس فاس	-	00:02:06	00:02:06
.21	إذاعة إم. إف. إم. أطلس	-	0:00:48	0:00:48
	المجموع	**21:58:46**	**23:49:26**	**45:48:12**

أولا: المعطيات الكمية للتغطية الإعلامية للمشروع في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية

بلغ عدد الخدمات التلفزية والإذاعية التي تناولت موضوع مشروع قانون المالية لسنة 2014، في برامجها الإخبارية ومجلاتها الحوارية، ست عشر خدمة. وبلغ مجموع الحيز الزمني الإجمالي المخصص للمشروع 23:49:26، بمعدل يومي يقل عن 21 دقيقة.

واعتبارا أن مجموعة من الخدمات السمعية البصرية أولت للمشروع، طيلة الفترة المعنية بالدراسة (70 يوما)، حيزا زمنيا ضعيفا، فقد تمّ الاقتصار على الخدمات التي خصّصت أكثر من نصف ساعة لتغطية الموضوع. ويتعلق الأمر بخصوص الخدمات العمومية، بكل من القناة الأولى والإذاعة الوطنية والإذاعة الأمازيغية والقناة الثانية وقناة ميدي 1 تي في[9] وقناة تمازيغت؛ أما **بالنسبة للخدمات الخاصة فيتعلق الأمر بكل من إذاعة لوكس راديو، وإذاعة أطلانتيك وإذاعة كازا إم. إف. إم.**

[9] - أنجزت الدراسة قبل تغيير الوضع القانوني للقناة.

التغطية الإعلامية لمشروع قانون المالية لسنتي 2013 و2014 في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية

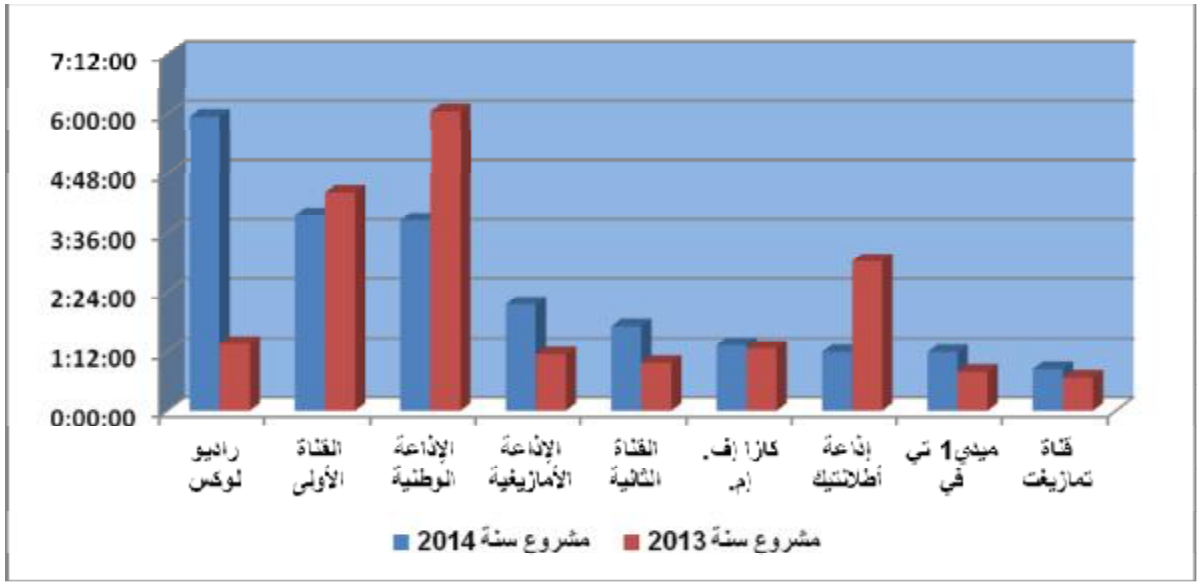

ويبين هذا المبيان ارتفاع الحجم الزمني الذي خصصته إذاعة راديو لوكس لهذا الموضوع، حيث انتقلت هذه التغطية من 01:21:45 في مشروع 2013 إلى 5:57:00 حول مشروع 2014، فيما احتلت القناة الأولى الرتبة الثانية ب3:57:32 وهو حجم أقل من ذلك المسجل في السنة المنصرمة.

ولم تتجاوز التغطية المخصصة للمشروع سقف الساعتين إلا في أربع خدمات من أصل تسعة التي خصصت أكثر من نصف ساعة للموضوع.

واحتلت قناة تمازيغت الرتبة الأخيرة من حيث الحيز الزمني المخصص للمشروع في نتائج السنتين معا.

ويقدم المبيان أسفله التغطية الإعلامية المخصصة لمشروع 2014 حسب كل خدمة إذاعية أو تلفزية مع التمييز بين تقديمات الصحفيين ومداخلات مختلف الشخصيات المحتسبة حول الموضوع.

توزيع الحيز الزمني الإجمالي المخصص للمشروع بين مدد المداخلات وتقديمات الصحافيين

التغطية الإعلامية لمشروع **2013**	التغطية الإعلامية لمشروع **2014**
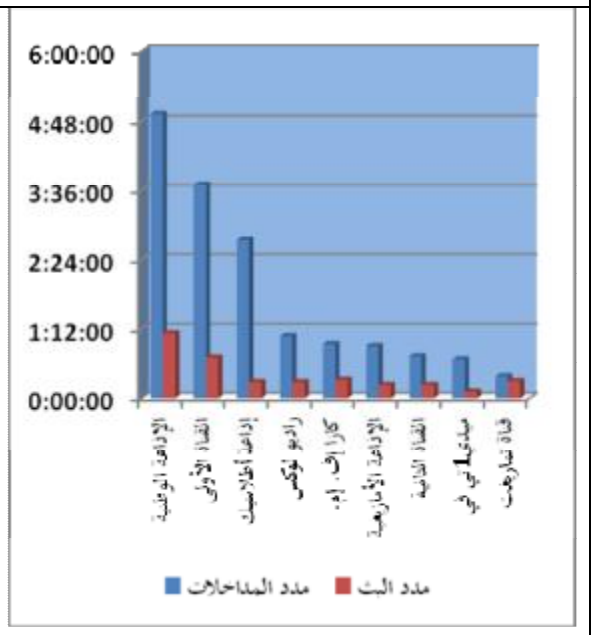	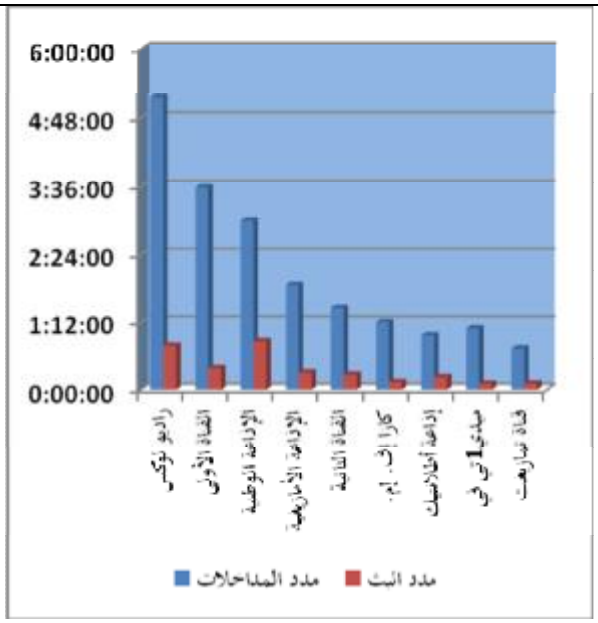

ويتبين من المبيان أعلاه أن التغطية المخصصة من طرف إذاعة أطلانتيك للنقاش والحوار حول مشروع قانون المالية تراجعت، مقارنة مع مشروع 2013. وعلى النقيض من ذلك ارتفعت التغطية المخصصة من طرف لوكس راديو من 1:21:45 إلى 5:57:00، محتلة بذلك صدارة الترتيب بخصوص مشروع 2014.

I. توزيع التغطية المخصصة للمشروع حسب أصناف الخدمات

بلغ إجمالي الحيز الزمني المخصص لتغطية مشروع 2014 في الخدمات العمومية 13:42:48، وهو مايمثل 61,80% من الحيز الزمني الإجمالي (22:11:24)، ويسجل فيها انخفاض طفيف مقارنة مع مشروع 2013 ب21 دقيقة و11 ثانية.

ويجب التذكير أن **النتائج الواردة في هذه الدراسة لا تتضمن إعادات البث التي تقدمها الخدمات السمعية البصرية** حتى يتبين الحجم الحقيقي للمجهود المبذول من طرف كل خدمة على حدة.

التغطية الاعلامية لموضوع قانون المالية في الخدمات العمومية بين مشروعي 2013 و2014

الإذاعات والقنوات التلفزية العمومية	التغطية الإعلامية لمشروع سنة 2013			التغطية الإعلامية لمشروع سنة 2014[10]		
	مدد المداخلات	تقديمات الصحافيين	إجمالي التغطية	مدد المداخلات	تقديمات الصحافيين	إجمالي التغطية
القناة الأولى	3:41:59	0:43:12	4:25:11	3:35:03	0:22:29	3:57:32
الإذاعة الوطنية	4:55:34	1:07:50	6:03:24	2:59:41	0:51:47	3:51:28
الإذاعة الأمازيغية	0:54:50	0:13:50	1:08:40	1:50:51	0:17:55	2:08:46
القناة الثانية	0:44:34	0:13:51	0:58:25	1:26:54	0:15:50	1:42:44
ميدي 1 تي في[11]	0:40:57	0:06:42	0:47:39	1:05:22	0:06:06	1:11:28
قناة تمازيغت	0:22:48	0:17:52	0:40:40	0:44:16	0:06:34	0:50:50
المجموع	**11:20:42**	**2:43:17**	**14:03:59**	**11:42:07**	**2:00:41**	**13:42:48**

يعكس الجدول أعلاه انخفاض الحيز الزمني المخصص لتغطية هذا الموضوع على مستوى الإذاعة الوطنية، حيث تقلص الحيز الزمني المخصص لمناقشة موضوع قانون المالية بساعتين من 6:03:24 سنة 2013 إلى 3:51:28 سنة 2014. وإذا كانت القناة الأولى قد احتلت الرتبة الأولى في صنف الخدمات العمومية من حيث التغطية المخصصة لمشروع 2014، فإن هذه التغطية تقلصت بدورها مقارنة مع السنة الماضية بحوالي نصف الساعة (0:27:39).

ويلاحظ ارتفاع الحيز الزمني المخصص لتغطية هذا الموضوع في كل من الإذاعة الأمازيغية (ب1:00:06) والقناة الثانية (ب0:44:19) وقناة ميدي 1 تي في (ب0:23:49)

التغطية الاعلامية لموضوع قانون المالية في الخدمات الخاصة بين مشروعي 2013 و2014

الإذاعات الخاصة	التغطية الإعلامية لمشروع سنة 2013			التغطية الإعلامية لمشروع سنة 2014[12]		
	مدد المداخلات	تقديمات الصحافيين	إجمالي التغطية	مدد المداخلات	تقديمات الصحافيين	إجمالي التغطية
راديو لوكس	1:04:57	0:16:48	1:21:45	5:09:45	0:47:15	5:57:00
إذاعة أطلانتيك	2:44:30	0:16:44	3:01:14	1:11:57	0:08:08	1:20:05
كازا إم. إف. إم.	0:56:45	0:19:05	1:15:50	0:58:11	0:13:20	1:11:31
المجموع	**4:46:12**	**0:52:37**	**5:38:49**	**7:19:53**	**1:08:43**	**8:28:36**

[10] - الترتيب وفق المجموع المحصل عليه من قبل كل خدمة في نتائج مشروع سنة 2014.

[11] - خلال فترة الدراسة لم يتغير الوضع القانوني للقناة بعد.

[12] - الترتيب وفق المجموع المحصل عليه من قبل كل خدمة في نتائج مشروع سنة 2014.

فقط **ثلاث إذاعات خاصة قدمت حيزا زمنيا يفوق نصف الساعة لتغطية مشروعي قانون المالية لسنة 2013 و2014** لكل واحد منها. ويلاحظ ارتفاع الحصة الزمنية المخصصة لهذا الموضوع في إذاعة لوكس راديو، وتراجع تلك التغطية بالنسبة لإذاعة أطلانتيك.

II. توزيع مداخلات الشخصيات العمومية حسب أصناف المتدخلين

خصصت الخدمات السمعية البصرية التسع، التي أفردت نصف ساعة على الأقل لموضوع مشروع المالية، المقدمة نتائجها في هذه الدراسة، مدة بث بلغت 22:11:24 لمشروع 2014 في برامجها الحوارية ومجلاتها الإخبارية. ولقد ارتفع حجم هذه التغطية بحوالي ساعتين ونصف مقارنة مع مشروع 2013 (19:42:48).

أما مدة تناول الكلمة من طرف الشخصيات المحتسبة حول هذا الموضوع فإنها بلغت 19:02:00 بخصوص مشروع 2014 مقابل 16:06:54 حول مشروع 2013. وسجل هذا الارتفاع أساسا على مستوى إذاعة لوكس راديو وإذاعة أطلانتيك والإذاعة الأمازيغية والقناة الثانية. ورغم أن قناة تمازيغت ضاعفت جهدها من حيث المداخلات المحتسبة، فقد استقرت في الرتبة الأخيرة في المشروعين معا سيما وأنها لم تخصص إلا حلقة وحيدة من برنامجها "طريق المواطنة" لتغطية الموضوع كما سيتم توضيح ذلك في الجزء الثاني من الدراسة.

توزيع المداخلات حسب أصناف المتدخلين

في مشروع 2013	في مشروع 2014
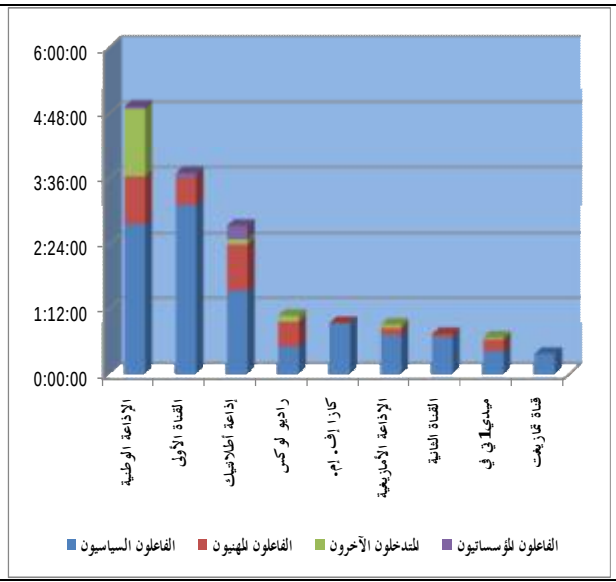	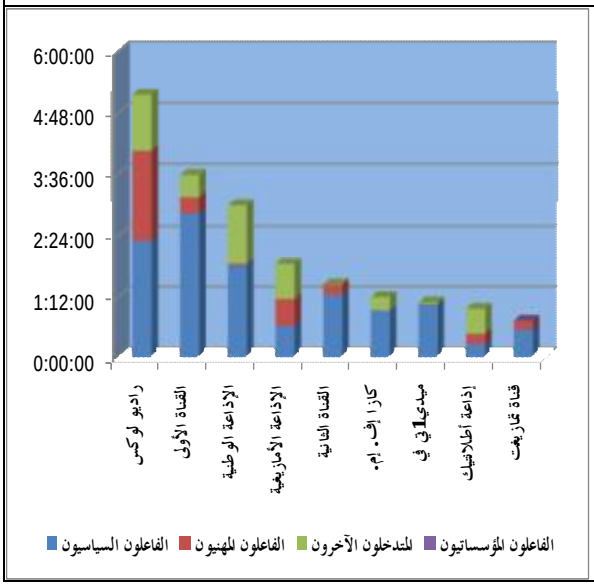

وتبرز بوضوح الأهمية التي أولتها لوكس راديو لتغطية مشروع 2014 مقارنة مع باقي الخدمات السمعية البصرية، حيث مثلت نسبة 27,12% من مجموع المداخلات المحتسبة. وجاءت نتائج هذه الإذاعة متبوعة بالقناة الأولى (18,83%) والإذاعة الوطنية (15,73%).

وارتفعت مداخلات الأساتذة الجامعيين والخبراء الاقتصاديين من 1:33:54 حول مشروع 2013 إلى 3:09:58 في مجموع الخدمات حول مشروع 2014 وشكلت نسبة 21,80% من المتدخلين حوله. وبلغت أوجها في لوكس راديو (1:06:24) والإذاعة الوطنية (1:08:49).

III. توزيع حضور الفاعلين السياسيين (الحكومة والأحزاب السياسية)

بلغت مداخلات أعضاء الحكومة وأعضاء الأحزاب السياسية، بخصوص مشروع 2014، حوالي إحدى عشر ساعة (11:42:50)، وهو ما يعادل نسبة 61,54% من مجموع المداخلات المحتسبة ونسبة 78,70% من مداخلات الشخصيات العمومية 14:53:05. وتراوحت مداخلات الفاعلين السياسيين هاته، ما بين 8:10:41 في الخدمات العمومية الست و3:32:09 في الخدمات الخاصة الثلاث. وقدمت الخدمات العمومية مداخلات للفاعلين السياسيين أعلاها في القناة الأولى (2:50:42) وأدناها في القناة الأمازيغية (0:33:34). أما على مستوى الخدمات الخاصة، فقد فاقت المدة المسجلة لمداخلات الفاعلين السياسيين لدى إذاعة أطلانتيك مجموع ما سجلته إذاعتي لوكس وكازا إم. إف. إم.

وبخصوص مشروع 2013، وفي نفس الخدمات، بلغت مداخلات الفاعلين السياسيين، حوالي إحدى عشر ساعة (11:06:10) وهو ما يعادل نسبة 68,90% من مجموع المداخلات المحتسبة ونسبة 76,31% من مداخلات الشخصيات العمومية (14:33:00). وتراوحت مداخلات الفاعلين السياسيين هاته، ما بين 8:06:54 في ست خدمات عمومية و2:59:16 في ثلاث خدمات خاصة. وقدمت الخدمات العمومية مداخلات للفاعلين السياسيين أعلاها في القناة الأولى (3:07:09) وأدناها في القناة الأمازيغية (0:22:48). أما على مستوى الخدمات الخاصة، فقد تجاوزت المدة المسجلة لمداخلات الفاعلين السياسيين لدى إذاعة أطلانتيك مجموع ما سجلته إذاعتي لوكس راديو وكازا إم.إف. إم.

توزيع مداخلات الفاعلين السياسيين بين مشروعي 2013 و2014

مداخلات الفاعلين السياسيين في مشروع **2013**	مداخلات الفاعلين السياسيين في مشروع **2014**
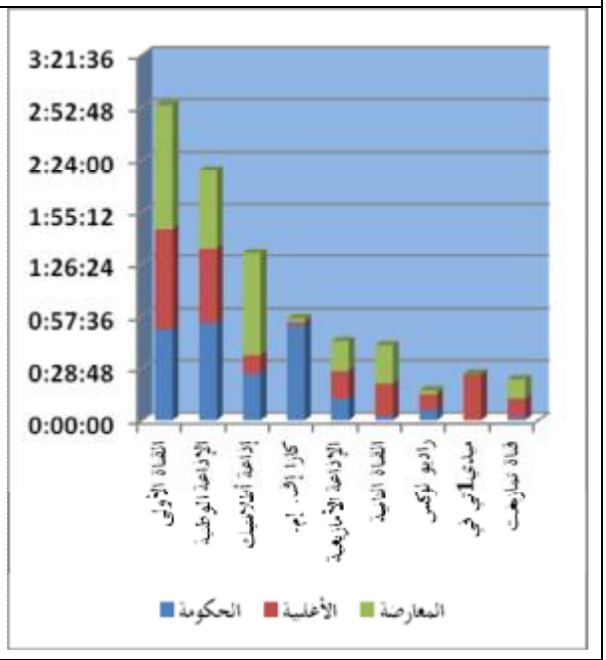	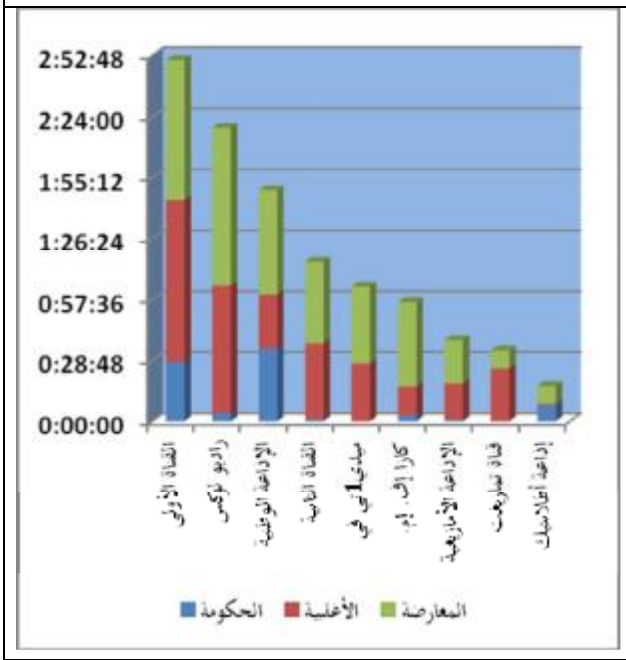

بالرجوع إلى مداخلات الفاعلين السياسيين حسب كل خدمة إذاعية أو تلفزية يتبين أن خمس خدمات بلغ فيها حضور هذا الصنف من الفاعلين نصف الساعة، ويتعلق الأمر بخمس خدمات عمومية.

ويلاحظ **غياب الأحزاب غير الممثلة في البرلمان في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية، لمشروع 2014، على خلاف مشروع 2013** حيث كانت حاضرة في عدد من الخدمات كما يتبين ذلك من المبيانين أعلاه. كما يلاحظ أن **النقاش دار أساسا بين أحزاب الأغلبية والمعارضة البرلمانيتين.**

1. حضور أعضاء الحكومة

طيلة الفترة المعنية بالدراسة خصصت وسائل الاتصال السمعي البصري للحكومة 1:18:43 للدفاع عن مشروعها وهو ما يشكل نسبة 8,81% من مجموع الشخصيات العمومية المحتسبة في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية للخدمات التسع. وشكلت مداخلات الحكومة نسبة 11,20% من مداخلات الفاعلين السياسيين، أي الحكومة زائد الأحزاب السياسية (11:42:50).

وينبغي التذكير أن هذه الإحصائيات لا تعكس حضور الحكومة في مجمل البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية والبرامج، وإنما تدخلات أعضاء الحكومة حول مشروع قانون المالية. فعند استضافة برنامج سياسي معين لوزير ما

لمناقشة عدد من المحاور المبرمجة، يتم الاقتصار خلال الدراسة على المداخلات التي ركز فيها الوزير المتدخل على مشروع قانون المالية. وتم اعتماد نفس المنهج بالنسبة لباقي المتدخلين.

وآلت مداخلات الحكومة (1:18:43) لست وزراء وهم:

- إدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية، بما مجموعه 01:03:42 موزعة على 28 مداخلة. وسجل حضور هذا الوزير في كل من الإذاعة الوطنية (00:29:13) والقناة الأولى (00:25:26) وإذاعة أطلانتيك (00:07:58) والقناة الثانية (00:01:05)؛
- محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية، بما مجموعه 00:05:04 موزعة على ست مداخلات؛
- الحبيب الشوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، بما مجموعه 00:03:37 موزعة على ثلاث مداخلات سجلت في الإذاعة الوطنية؛
- الحسين الوردي، وزير الصحة العمومية، بما مجموعه 00:03:35 موزعة على سبع مداخلات وسجلت في لوكس راديو؛
- محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى وسياسة المدينة، بما مجموعه 00:01:57 موزعة على ثلاث مداخلات سجلت في القناة الأولى؛
- عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، بمداخلة وحيدة (00:00:48) سجلت في الإذاعة الوطنية.

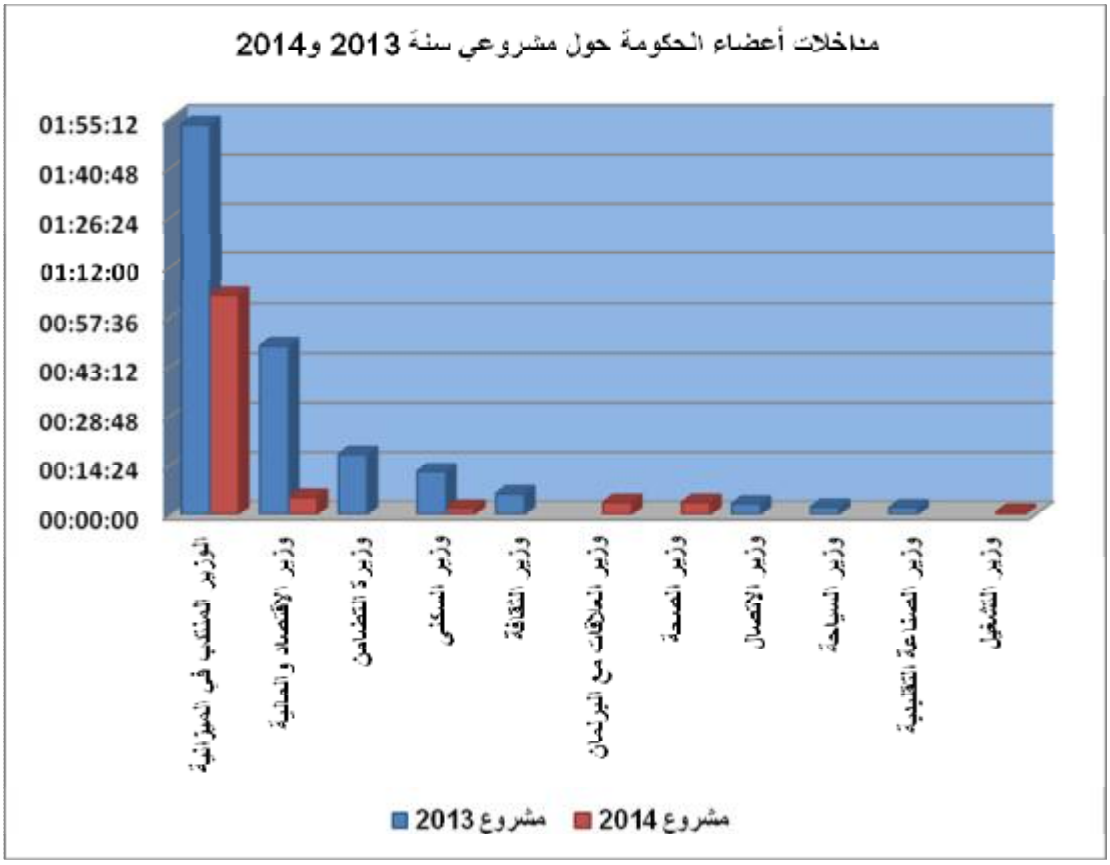

ويسجل تقلص مداخلات الحكومة مقارنة مع مشروع 2013 بأزيد من النصف، إذ بلغت مداخلاتها ما مجموعه 3:26:12، ومثلت نسبة 23,62% من مجموع الشخصيات العمومية المحتسبة في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية للخدمات التسع، كما شكلت مداخلات الحكومة أيضا نسبة 30,95% من مداخلات الفاعلين السياسيين (11:06:10).

ويلاحظ أن تقلص مداخلات الحكومة مقارنة مع مشروع 2013 ارتبط، من جهة، بعدد الوزراء المتدخلين، ومن جهة أخرى، بانخفاض حضور وزير الاقتصاد والمالية والوزير المنتدب في الميزانية. وبلغ عدد مداخلات الحكومة في مشروع 2013 ما مجموعه 123 مداخلة موزعة على ثمانية وزراء، آلت 59 منها إلى الوزير المنتدب في الميزانية و32 إلى وزير الاقتصاد والمالية، وتقاسم ست وزراء 32 مداخلة المتبقية بما مجموعه 43 دقيقة و42 ثانية.

وشكلت مداخلات الوزير المنتدب في الميزانية نسبة 54,99% من مداخلات الحكومة متبوعا بوزير الاقتصاد والمالية بـ23,82% وجاءت أغلب مداخلاتهما في إذاعة كازا إم. إف. إم. والقناة الأولى وإذاعة أطلانتيك.

وإذا كانت الإذاعة الوطنية قد استضافت، بخصوص مشروع 2013، الوزيرة الوحيدة في النسخة الأولى لحكومة عبد الإله بنكيران، بسيمة الحقاوي (وزيرة التضامن، والمرأة، والأسرة، والتنمية الاجتماعية)، من خلال برنامج "**دنيا**

الاقتصاد" (00:17:35)، فإن البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية، **ورغم تزايد عدد النساء المشاركات في الحكومة الحالية، لم تخصص أي مداخلة نسائية لأعضاء الحكومة حول مشروع 2014.**

2. حضور أحزاب الأغلبية والمعارضة البرلمانيتين

عرفت الخريطة السياسية، عقب تشكيل النسخة الثانية من الحكومة الحالية يوم 11 أكتوبر 2013، تحول موقع حزب الاستقلال من الأغلبية إلى المعارضة وانضمام حزب التجمع الوطني للأحرار للأغلبية بعدما كان جزءا من المعارضة.

وتجدر الإشارة إلى أن حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، وحزب التجديدو الإنصاف، وحزب العهد الديمقراطي، وحزب جبهة القوى الديمقراطية، وهي أحزاب لا تتوفر على فريق برلماني، تحتسب على الأغلبية البرلمانية بالنظر إلى تصويتها الإيجابي على البرنامج الحكومي وسنويا على مشروع قانون المالية.

توزيع مداخلات الأحزاب السياسية بين مشروعي 2013 و2014[13]

الحزب	مشروع قانون المالية لسنة 2013		مشروع قانون المالية لسنة 2014	
	الحيز الزمني	عدد المداخلات	الحيز الزمني	عدد المداخلات
حزب الأصالة والمعاصرة	01:21:40	69	02:34:09	112
حزب العدالة والتنمية	01:52:05	73	01:55:34	90
حزب التجمع الوطني للأحرار	01:17:02	70	01:14:41	75
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	00:51:11	45	01:27:39	69
حزب الاستقلال	00:40:46	39	01:00:59	64
حزب التقدم والاشتراكية	00:18:48	21	01:10:10	52
الاتحاد الدستوري	00:06:45	10	00:38:09	43
الحركة الشعبية	00:14:08	16	00:19:25	24
حزب التجديد والانصاف	-	-	00:03:21	4
حزب البيئة والتنمية المستدامة	00:02:22	1	-	-

[13]- الترتيب وفق المجموع المحصل عليه من قبل كل حزب في نتائج مشروع سنة 2014.

ويلاحظ أن حضور الأحزاب السياسية اقتصر أساسا على الأحزاب التي لديها فرق برلمانية داخل مجلس النواب مع بعض الاستثناءات الطفيفة التي همت حزب التجديد والإنصاف (سنة 2014) وحزب البيئة والتنمية المستدامة (سنة 2013).

وتجب الإشارة في هذا السياق إلى أن التغطية انصبت على مداولات البرلمان بمجلسيه، حيث أن مساهمة أعضاء البرلمان في هذا النقاش شكلت نسبة 74,85% من مدد مداخلات مجموع المتدخلين.

وإجمالا، **تجاوزت مداخلات أحزاب المعارضة البرلمانية (5:40:56) تلك المخصصة لأحزاب الأغلبية البرلمانية (4:43:11) حول مشروع 2014.** وهي نفس الملاحظة التي تم تسجيلها بخصوص مشروع 2013، حيث حازت أحزاب المعارضة 3:39:00 مقابل 3:05:47 لأحزاب الأغلبية الحكومية.

أ) حضور أحزاب الأغلبية البرلمانية

شكلت مداخلات أحزاب الأغلبية البرلمانية، حول مشروع 2014، 4:43:11 بنسبة 31,71% من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية المحتسبة في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية للخدمات التسع الواردة نتائجها في هذه الدراسة. كما شكلت مداخلات هذه الأحزاب نسبة 40,29% من مداخلات الفاعلين السياسيين (11:42:50).

ولم يختلف حضور أحزاب الأغلبية البرلمانية، من حيث الحيز الزمني، مقارنة مع مشروع 2013، إذ شكلت نسبة 21,28% (3:05:47) من مجموع الشخصيات العمومية المحتسبة في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية للخدمات التسع الواردة نتائجها في هذه الدراسة. كما شكلت مداخلات هذه الأحزاب نسبة 27,89% من مداخلات الفاعلين السياسيين (11:06:10).

مداخلات أحزاب الأغلبية حول مشروع قانون المالية لسنة **2013**	مداخلات أحزاب الأغلبية حول مشروع قانون المالية لسنة **2014**
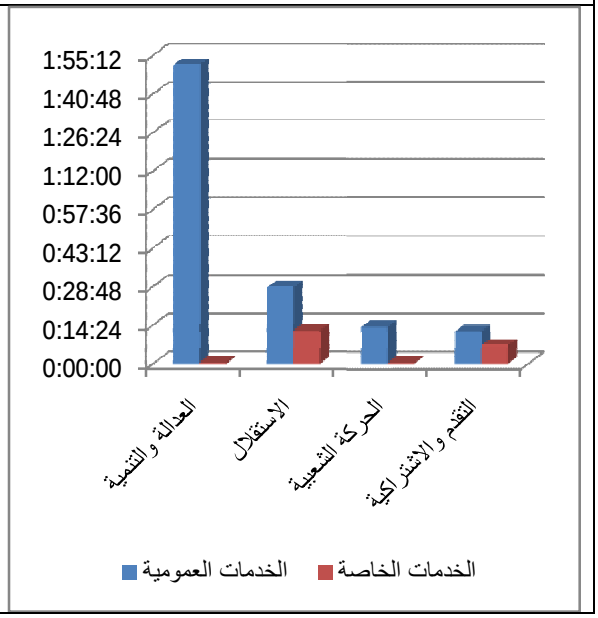	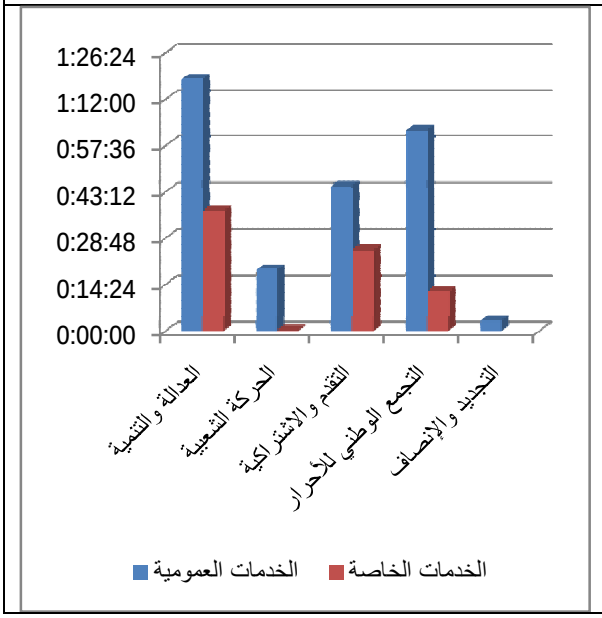

وبالرجوع إلى توزيع مداخلات أحزاب الأغلبية البرلمانية بين مشروعي سنة 2013 وسنة 2014، يلاحظ وجود تفاوت في حضور كل حزب على حدة سواء في الخدمات العمومية أو الخاصة. وانحصرت التغطية أساسا بين أحزاب الأغلبية التي لديها فرق برلمانية، وغابت أحزاب الأغلبية الحكومية التي ليس لديها فريق برلماني باستثناء حزب التجديد والإنصاف الذي كان حاضرا في نتائج 2014.

توزيع مداخلات أحزاب الأغلبية البرلمانية حسب كل خدمة (مشروع 2014[14])

	حزب العدالة والتنمية	التجمع الوطني للأحرار	حزب التقدم والاشتراكية	الحركة الشعبية	التجديد والإنصاف	المجموع
القناة الأولى	00:21:04	00:24:40	00:22:39	00:08:15	-	**01:16:38**
راديو لوكس	00:23:29	00:11:55	00:25:08	-	-	**01:00:32**
القناة الثانية	00:20:22	00:09:15	00:00:29	00:05:35	-	**00:35:41**
ميدي 1 تي في	-	00:10:18	00:17:16	-	-	**00:27:34**
الإذاعة الوطنية	00:20:53	00:02:46	-	-	00:01:58	**00:25:37**
قناة تمازيغت	00:11:07	00:10:33	00:00:33	00:02:28	00:00:29	**00:25:10**
الإذاعة الأمازيغية	00:04:52	00:04:49	00:04:05	00:02:48	00:00:54	**00:17:28**
كازا إم. إف. إم.	00:13:47	-	-	-	-	**00:13:47**
إذاعة أطلانتيك	-	00:00:25	-	00:00:19	-	**00:00:44**
المجموع	**01:55:34**	**01:14:41**	**01:10:10**	**00:19:25**	**00:03:21**	**04:43:11**

[14]- الترتيب وفق المجموع المحصل عليه من قبل كل حزب في كل خدمة.

وتوزعت مداخلات أعضاء أحزاب الأغلبية حول مشروع 2014 بين 35 شخصية منها سبع نساء. وشكلت المداخلات النسائية (00:50:10) نسبة 17,72% من مداخلات أحزاب الأغلبية (04:43:11). وتصدرت هذه المداخلات حكيمة فصلي، عن العدالة والتنمية، ب00:23:29. وتوزعت مداخلات الشخصيات الذكورية المنتمية للأغلبية بين 28 شخصية بحيز زمني قدره 03:53:01. وتصدر ترتيب مداخلات أحزاب الأغلبية البرلمانية كلا من عبد الأحد الفاسي الفهري، عن التقدم والاشتراكية، بـ24 مداخلة (00:25:08) متبوعا بمنصف بلخياط، عن التجمع الوطني للأحرار، ب24 مداخلة كذلك، لكن بحيز زمني بلغ 00:11:55.

ترتيب مداخلات الشخصيات النسائية المنتمية لأحزاب الأغلبية البرلمانية (سنة 2014)[15]

الشخصية المتدخلة	الانتماء	الحيز الزمني	عدد المداخلات
حكيمة فصلي	حزب العدالة والتنمية	00:23:29	21
أمينة ماء العينين	حزب العدالة والتنمية	00:16:24	7
لبنى أمهير	الحركة الشعبية	00:05:17	6
فاطمة ضعيف	الحركة الشعبية	00:01:47	2
سعاد الشيخي	حزب العدالة والتنمية	00:01:30	1
جيملة مصلي	حزب العدالة والتنمية	00:01:29	1
حنان أبو الفتح	التجمع الوطني للأحرار	00:00:14	1

ورغم ارتفاع الحيز الزمني لمداخلات الشخصيات النسائية المنتمية لأحزاب الأغلبية البرلمانية، من 00:38:05 في نتائج مشروع سنة 2013 إلى 00:50.10 في مشروع سنة 2014، فإن نسبة مشاركة المرأة تراجعت من 20,50% إلى 17,72%.

وتوزع الحيز الزمني لمداخلات أعضاء الأغلبية من النساء حول مشروع 2013 بين أربع نائبات برلمانيات (أمينة ماء العينين وفصلي حكيمة من حزب العدالة والتنمية، ونزهة الصقلي، عن التقدم والاشتراكية، ومونية غلام، عن الاستقلال).

[15] - الترتيب وفق المجموع المحصل عليه من قبل كل شخصية متدخلة.

ب) حضور أحزاب المعارضة البرلمانية

شكلت مداخلات أحزاب المعارضة، حول مشروع 2014، 5:40:56 بنسبة 38,17% من مجموع الشخصيات العمومية المحتسبة في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية للخدمات التسع الواردة نتائجها في هذه الدراسة. كما شكلت مداخلات المعارضة البرلمانية نسبة 48,51% من مجموع مداخلات الفاعلين السياسيين (11:42:50).

وقد ارتفعت نسبة حضور هذا الصنف من الأحزاب مقارنة مع مشروع 2013 حيث شكلت مداخلات المعارضة البرلمانية 3:39:00، بنسبة 25,09% من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية المحتسبة. كما شكلت نسبة 32,87% من مداخلات الفاعلين السياسيين (11:06:10).

مداخلات أحزاب المعارضة حول مشروع قانون مالية 2013

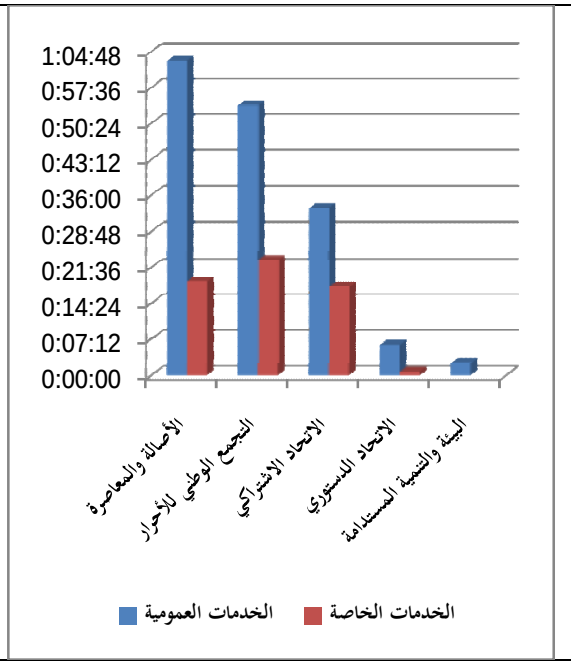

مداخلات أحزاب المعارضة حول مشروع قانون مالية 2014

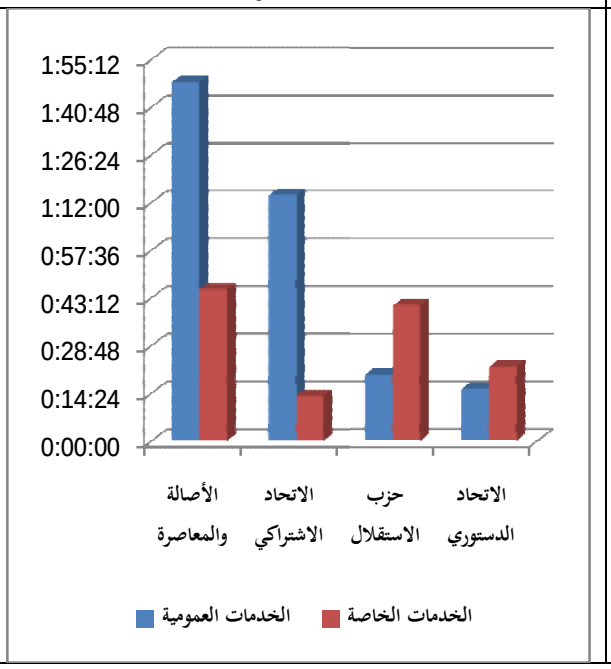

وتوزعت مداخلات أعضاء أحزاب المعارضة حول مشروع 2014 بين 48 شخصية منها تسع نساء. وشكلت المداخلات النسائية (01:29:17) نسبة 26,19% من مداخلات أحزاب المعارضة (05:40:56). وتصدرت هذه المداخلات ميلودة حازب، رئيسة الفريق البرلماني لحزب الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب، بأكثر من ضعف مجموع المدة التي تدخلت فيها باقي النساء مجتمعة.

ترتيب مداخلات الشخصيات النسائية المنتمية لأحزاب المعارضة البرلمانية (مشروع 2014)[16]

الشخصية المتدخلة	الانتماء	الحيز الزمني	عدد المداخلات
ميلودة حازب[17]	الأصالة والمعاصرة	01:05:36	29
رشيدة بنمسعود[18]	الاتحاد الاشتراكي	00:08:52	06
فتيحة البقالي[19]	حزب الاستقلال	00:06:50	06
بشرى برجال[20]	الاتحاد الدستوري	00:03:08	02
عائشة لخماس[21]	الاتحاد الاشتراكي	00:02:23	02
أم البنين لحلو[22]	الاتحاد الدستوري	00:01:38	02
سليمة فرجي[23]	الأصالة والمعاصرة	00:00:18	01
فوزية الأبيض[24]	الاتحاد الدستوري	00:00:16	01
مونية غلام[25]	حزب الاستقلال	00:00:16	01

وتوزعت مداخلات أعضاء أحزاب المعارضة حول مشروع 2013 بين 33 شخصية منها امرأتين فقط. وشكلت المداخلات النسائية (00:19:05) نسبة 8,71% من مداخلات أحزاب المعارضة (03:39:00). وانحصرت المداخلات النسائية آنذاك في كل من نجمة جلو، مستشارة جماعية عن التجمع الوطني للأحرار (00:07:18)؛ وحنان أبو الفتح، نائبة برلمانية عن فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس النواب (00:11:47).

ويستنتج مما سبق أن الارتفاع الذي حصل في حصة المعارضة انعكس بالإيجاب على المداخلات النسائية، حيث ارتفعت نسبة مشاركة المرأة من 8,71% إلى 26,19%.

16- الترتيب وفق المجموع المحصل عليه من قبل كل شخصية متدخلة.

17- رئيسة فريق حزب الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب.

18- نائبة رئيس مجلس النواب عن فريق الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

19- نائبة برلمانية عن فريق حزب الاستقلال بمجلس النواب.

20- نائبة برلمانية عن فريق حزب الاتحاد الدستوري بمجلس النواب.

21- نائبة برلمانية عن فريق الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بمجلس النواب.

22- نائبة برلمانية عن فريق حزب الاتحاد الدستوري بمجلس النواب.

23- نائبة برلمانية عن فريق الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بمجلس النواب.

24- نائبة برلمانية عن فريق حزب الاتحاد الدستوري بمجلس النواب.

25- نائبة برلمانية عن فريق حزب الاستقلال بمجلس النواب.

3. توزيع مداخلات الأحزاب غير الممثلة في البرلمان

لم تسجل أية مداخلة للأحزاب غير الممثلة في البرلمان في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية التي تطرقت لموضوع قانون المالية لسنة 2014. وعلى النقيض من ذلك، سجل النقاش الذي دار حول مشروع 2013 انفتاح ثلاث خدمات سمعية بصرية على هذا الصنف من الفاعلين. وأعطت كل من الإذاعة الوطنية (00:28:10)، ولوكس راديو (00:13:48)، والقناة الأولى (00:13:13) الكلمة لست شخصيات تمثل خمسة أحزاب سياسية غير ممثلة في البرلمان (الحزب الاشتراكي الموحد، الحزب الاشتراكي، حزب المؤتمر الوطني الاتحادي، الحزب الليبرالي المغربي وحزب الوسط الاجتماعي).

IV. توزيع مداخلات الفاعلين المهنيين والنقابيين

بلغت مداخلات المنظمات النقابية والمهنية حول مشروع 2014 ثلاث ساعات (3:09:58) وشكلت نسبة 16,63% من مجموع مداخلات الشخصيات المحتسبة في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية للخدمات التسع الواردة نتائجها في هذه الدراسة. كما شكلت نسبة 21, 27% من الشخصيات العمومية.

وقد توزعت مداخلات هذا الصنف من الفاعلين، على التوالي، بين المنظمات النقابية (01:38:51) والمنظمات المهنية (01:31:07). ولم تسجل أي مداخلة لممثلي الغرف المهنية.

وإذا كانت مداخلات المنظمات النقابية قد انخفضت مقارنة مع مشروع 2013 (01:59:33) فإن مداخلات المنظمات المهنية قد ارتفعت مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2013 (01:03:51).

أ) حضور المنظمات النقابية:

توزع الحيز الزمني لمداخلات الهيئات النقابية حول مشروع قانون المالية لسنة 2014 بين ست هيئات نقابية (انظر الجدول أسفله). وبلغ هذا الحيز أكثر من ساعة ونصف (01:38:51)، شكلت نسبة 11,07% من مداخلات الشخصيات العمومية. وسُجّلت هذه المداخلات في سبع خدمات منها الإذاعة الأمازيغية بحيز زمني قدره 00:31:26، وهو ما يمثل حوالي ثلث مداخلات هذا الصنف من المنظمات. وخصصّت هذه الإذاعة للفاعل النقابي حيزا زمنيا أعلى مما خصصته له القناة الأولى والقناة الثانية وكذلك الإذاعة الوطنية. ويلاحظ أن حضور الفاعلين النقابيين في الإذاعات الخاصة، كان بالأساس على أثير لوكس راديو وأطلانتيك.

تطور توزيع مداخلات المنظمات النقابية حسب الخدمات بين مشروعي 2013 و2014

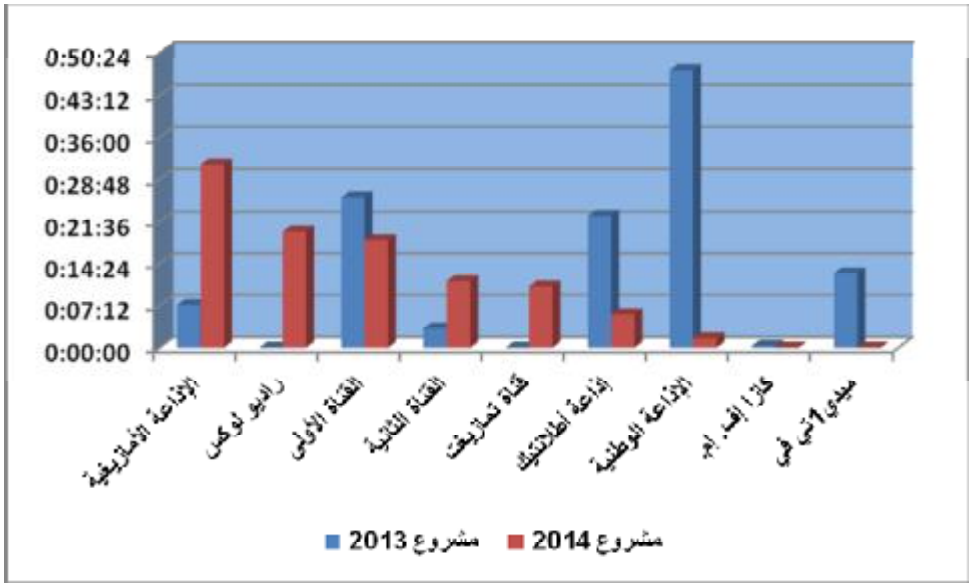

وتبين نتائج المقارنة بين 2013 و 2014 اختلاف التعامل مع المنظمات النقابية من خدمة إلى أخرى. فالإذاعة الوطنية والقناة الأولى وإذاعة أطلانتيك خصصت لهذا الفاعل حيزا زمنيا مرتفعا سنة 2013 مقارنة مع ما خصصته له سنة 2014. بينما الإذاعة الأمازيغية ولوكس راديو والقناة الثانية وقناة تمازيغت انفتحت هذه السنة أكثر على النقابات.

توزيع مداخلات المنظمات النقابية حسب الخدمات (مشروع 2014)

المنظمات النقابية	الإذاعة الأمازيغية	لوكس	القناة الأولى	القناة الثانية	قناة تمازيغت	إذاعة أطلانتيك	الإذاعة الوطنية	المجموع
النقابة الوطنية للتجار والحرفيين	0:27:50	-	-	-	-	-	-	**0:27:50**
الفدرالية الديمقراطية للشغل	0:01:48	0:00:26	0:12:09	-	-	0:05:44	-	**0:20:07**
الاتحاد المغربي للشغل	-	0:18:37	-	-	-	-	-	**0:18:37**
المنظمة الديمقراطية للشغل	0:01:48	-	-	-	0:10:25	-	-	**0:12:13**
الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	-	0:00:50	0:06:17	0:02:49	-	-	0:01:35	**0:11:31**
الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	-	-	-	0:08:33	-	-	-	**0:08:33**
المجموع	**0:31:26**	**0:19:53**	**0:18:26**	**0:11:22**	**0:10:25**	**0:05:44**	**0:01:35**	**1:38:51**

تصدرت مداخلات أعضاء النقابة الوطنية للتجار والحرفيين قائمة المنظمات النقابية بحوالي نصف ساعة (00:27:50). وقد توزعت مداخلات المنظمات النقابية بين 12 شخصية موزعة على 11 مجلة حوارية أو برنامج

إخباري قدمتها سبع خدمات سمعية بصرية. وخصصت 0:37:47 لمداخلات أعطيت فيها الكلمة لبرلمانيين منتخبين في مجلس المستشارين يمثلون هيئات نقابية.

وبالرجوع إلى الشخصيات التي تناولت هذا الموضوع في مختلف الخدمات السمعية البصرية نجد على رأس قائمتها محمد العلوي، عن الاتحاد المغربي للشغل، بما مجموعه 20 مداخلة سجلت في لوكس راديو (00:18:37).

وانحصرت المداخلات النسائية في خديجة الزومي، عن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بمجلس المستشارين بسبع مداخلات (00:10:41) سجلت في القناة الأولى والإذاعة الوطنية والقناة الثانية.

وبالرجوع إلى مشروع 2013 نجد أن خديجة الزومي عضو مجلس المستشارين عن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب كانت النقابية الوحيدة التي تحدثت عن هذا المشروع. وسجلت كل مداخلاتها (00:09:46) في الإذاعة الوطنية.

ب) حضور المنظمات المهنية:

شكلت مداخلات المنظمات المهنية حول مشروع 2014 نسبة 10,20% من مداخلات الشخصيات العمومية. وكانت هذه المداخلات (1:31:07) حاضرة فقط في لوكس راديو وإذاعة أطلانتيك. وسجلت نفس الأهمية التي أولتها هاتين الإذاعتين لهذا الصنف من المتدخلين في مشروع 2013 كذلك، كما يتبين ذلك من المبيان أسفله.

تطور توزيع مداخلات المنظمات المهنية بين مشروعي 2013 و2014

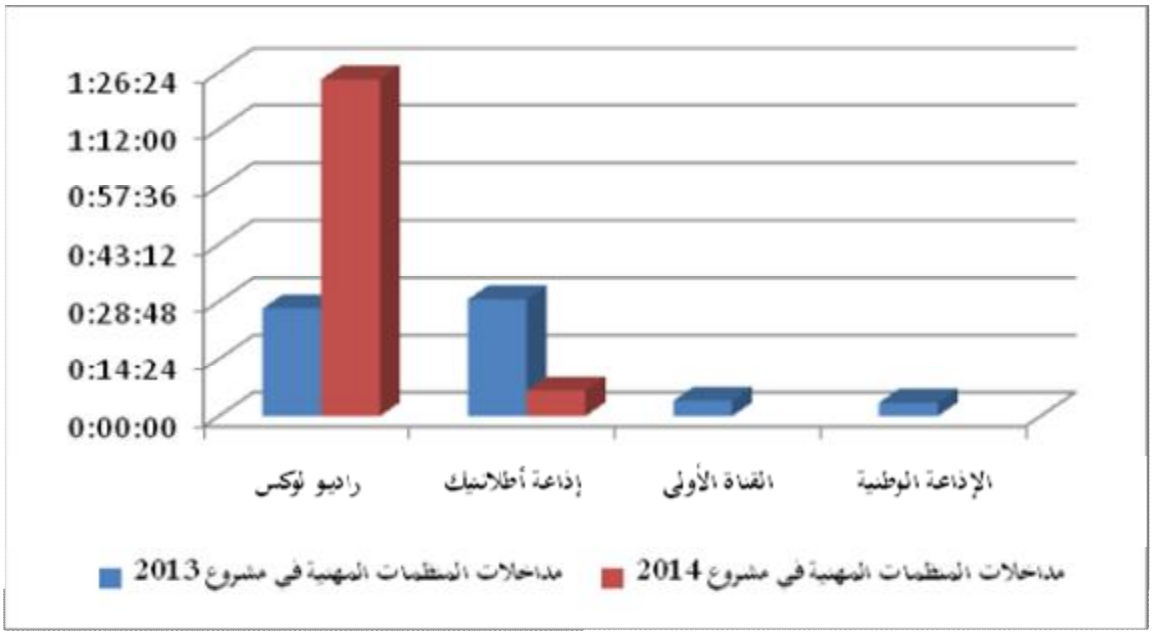

وتوزعت مداخلات المنظمات المهنية بين أربع هيئات مثلتها تسع شخصيات.

توزيع مداخلات المنظمات المهنية حسب الخدمات (مشروع 2014)

المنظمات المهنية	لوكس راديو	إذاعة أطلانتيك	المجموع
مركز المسيرين الشباب	00:36:30	-	**00:36:30**
جمعية النساء المقاولات بالمغرب	00:35:06	-	**00:35:06**
الاتحاد العام للمقاولات بالمغرب	00:12:43	00:06:26	**00:19:09**
الجمعية المغربية للأدوية الجنيسة	00:00:22	-	**00:00:22**
المجموع	**01:24:41**	**00:06:26**	**01:31:07**

وبلغ الحيز الزمني لمداخلات الاتحاد العام للمقاولات بالمغرب 00:19:09 وهو ما يمثل 21,02% من مجموع مداخلات المنظمات المهنية.

وبالرجوع إلى الشخصيات التي تناولت هذا الموضوع في مختلف الخدمات السمعية البصرية نجد على رأس قائمتها سلوى القرقري بلقزيز، عن جميعة النساء المقاولات بالمغرب ب00:25:37. وشكّلت مداخلات سلوى القرقري بلقزيز ومتدخلة أخرى (أسماء معين) عن نفس الجمعية، مجموع المداخلات النسائية، لترتفع بذلك نسبة مشاركة المرأة من هذا الصنف إلى 38,52%.

V. نظرة عامة عن مداخلات الشخصيات العمومية النسائية في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية

بلغت مداخلات الشخصيات العمومية النسائية المحتسبة في إطار تغطية مشروع 2014 بالبرامج الحوارية والمجلات الإخبارية ما مجموعه 03:05:14، وهو **ما يشكل نسبة 20,74%** من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية. ولم يسجل حضور متدخلات في كل من إذاعة أطلانتيك وقناة تمازيغت.

توزيع حضور الشخصيات العمومية في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية حسب النوع (2014)[26]

القنوات التلفزية والإذاعات	الإناث		الذكور		المجموع
	الحيز الزمني	النسب	الحيز الزمني	النسب	
إذاعة راديو لوكس	00:58:35	24,07%	03:04:46	75,93%	**04:03:21**
القناة الأولى	00:18:55	10,00%	02:50:13	90,00%	**03:09:08**
الإذاعة الوطنية	00:43:13	38,98%	01:07:39	61,02%	**01:50:52**
القناة الثانية	00:32:08	37,13%	00:54:25	62,87%	**01:26:33**
الإذاعة الأمازيغية	00:06:39	9,54%0	01:03:03	90,46%	**01:09:42**
ميدي 1 تي في	00:18:32	29,10%	00:45:09	70,90%	**01:03:41**
كازا إم. إف. إم.	00:07:12	12,76%	00:49:13	87,24%	**00:56:25**
قناة تمازيغت	-	-	00:44:16	100,00%	**00:44:16**
إذاعة أطلانتيك	-	-	00:29:07	100,00%	**00:29:07**
المجموع	**03:05:14**	**20,74%**	**11:47:51**	**79,26%**	**14:53:05**

ويلاحظ أن لوكس راديو أفردت أكبر مدة زمنية للشخصيات العمومية النسائية، حيث ارتفعت إلى 00:58:35، بنسبة مشاركة بلغت 24,07%. أمّا أعلى نسبة فسجلت في الإذاعة الوطنية، إذ مثلت نسبة الشخصيات العمومية النسائية من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية في هذه الإذاعة 38,98%.

أمّا من حيث عدد الشخصيات العمومية المتدخلة، أعطيت الكلمة لـ19 شخصية عمومية نسائية، مقابل 92 شخصية عمومية ذكورية تناولت الكلمة.

[26]- الترتيب وفق المجموع المحصل عليه من قبل كل خدمة في نتائج مشروع سنة 2014.

توزيع المداخلات النسائية المسجلة في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية (2014)[27]

الشخصية المتدخلة	التصنيف	الانتماء[28]	الحيز الزمني
ميلودة حازب	المعارضة البرلمانية	حزب الأصالة والمعاصرة	01:05:36
سلوى القرقري بلقزيز	منظمة مهنية	جمعية النساء المقاولات بالمغرب	00:25:37
حكيمة فصلي	الأغلبية البرلمانية	حزب العدالة والتنمية	00:23:29
أمينة ماء العينين	الأغلبية البرلمانية	حزب العدالة والتنمية	00:16:24
خديجة الزومي	منظمة نقابية	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	00:10:41
أسماء معين	منظمة مهنية	جمعية النساء المقاولات بالمغرب	00:09:29
رشيدة بنمسعود	المعارضة البرلمانية	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	00:08:52
فتيحة البقالي	المعارضة البرلمانية	حزب الإستقلال	00:06:50
لبنى أمهير	الأغلبية البرلمانية	حزب الحركة الشعبية	00:05:17
بشرى برجال	المعارضة البرلمانية	حزب الاتحاد الدستوري	00:03:08
عائشة الخماس	المعارضة البرلمانية	حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	00:02:23
فاطمة ضعيف	الأغلبية البرلمانية	حزب الحركة الشعبية	00:01:47
أم البنين لحلو	المعارضة البرلمانية	حزب الاتحاد الدستوري	00:01:38
سعاد الشيخي	الأغلبية البرلمانية	حزب العدالة والتنمية	00:01:30
جميلة مصلي	الأغلبية البرلمانية	حزب العدالة والتنمية	00:01:29
سليمة فرجي	المعارضة البرلمانية	حزب الأصالة والمعاصرة	00:00:18
مونية غلام	المعارضة البرلمانية	حزب الإستقلال	00:00:16
فوزية الأبيض	المعارضة البرلمانية	حزب الاتحاد الدستوري	00:00:16
حنان أبو الفتح	الأغلبية البرلمانية	التجمع الوطني للأحرار	00:00:14

بالرجوع إلى نتائج الشخصيات العمومية في الخدمات السمعية البصرية التسع الواردة نتائجها في هذه الدراسة، نجد أن مداخلات الشخصيات العمومية النسائية المحتسبة في إطار تغطية مشروع 2013 بالبرامج الحوارية والمجلات الإخبارية بلغت 01:26:33. ويشكل هذا الرقم نسبة 9,91% من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية.

وتوزعت هذه المداخلات بين الأغلبية (00:13:00) والمعارضة (00:07:39) والمنظمات النقابية (00:11:42) والأحزاب غير الممثلة في البرلمان (00:01:33). ويفيد ذلك أن حضور الشخصيات العمومية النسائية حول مشروع 2014 تضاعف وتطور سواء من حيث الحجم الزمني أو من حيث نسبة الحضور.

---

[27] الترتيب وفق المجموع المحصل عليه من قبل كل شخصية متدخلة.

[28] - حسب الصفة المقدمة من طرف القناة أو الإذاعة.

VI. تطور تغطية المشروع في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية

يعكس الرسم المبياني أسفله تطور التغطية التي قامت بها مختلف وسائل الاتصال السمعي البصري المعنية بالتتبع لموضوع مشروع قانون مالية سنة 2014 في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية مقارنة مع نظيره لسنة 2013. وتمتد الفترة المعنية بهذه الدراسة من تاريخ تقديم المشروع أمام أعضاء مجلسي البرلمان (23 أكتوبر بالنسبة لمشروع 2014) إلى غاية المصادقة النهائية عليه (31 دجنبر 2013).

تطور مداخلات الفاعلين السياسيين حسب أصناف الخدمات

الخدمات العمومية	الخدمات الخاصة

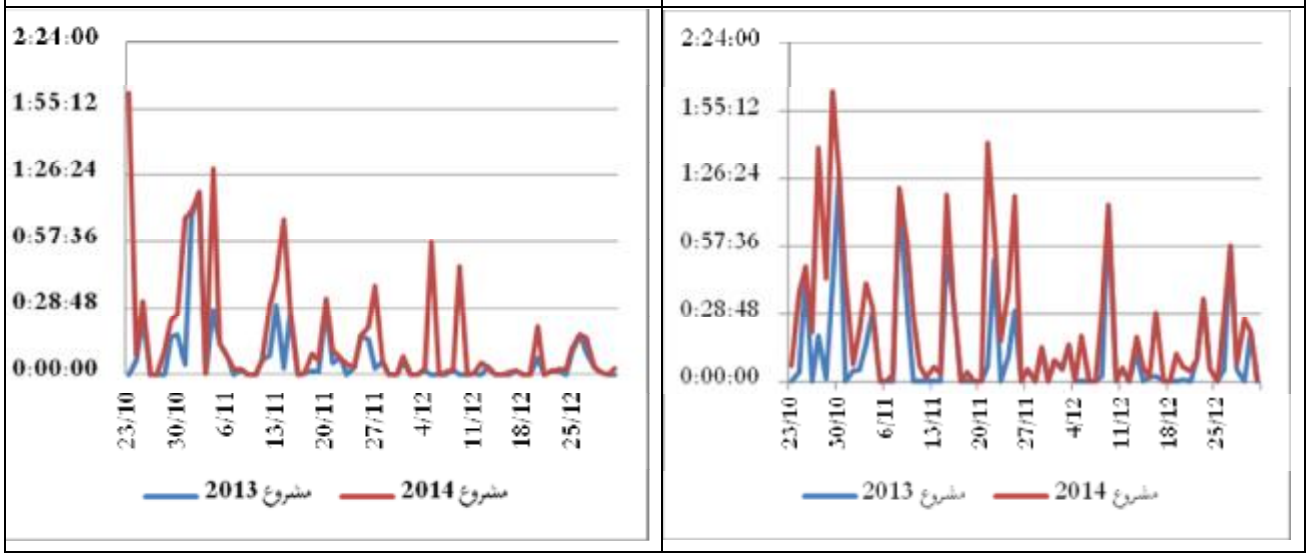

ارتبطت أقوى اللحظات التي خصصتها الخدمات العمومية لتغطية مشروع قانون المالية في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية بمناقشته داخل مجلس النواب. وارتفع الحيز الزمني المخصص لهذا المشروع إلى أكثر من نصف ساعة خلال الفترة الممتدة ما بين 24 أكتوبر إلى غاية 25 نونبر 2013، وهي الفترة التي تزامنت مع المناقشة العامة قبل المرور إلى المصادقة عليه في إطار القراءة الأولى.

وعلى النقيض من ذلك، تابعت الإذاعات الخاصة مناقشة مشروع قانون المالية داخل قبة البرلمان وواكبت مرحلة القراءة الأولى داخل مجلس النواب، كما أفردت تغطية خاصة لمرحلة رفض المشروع من طرف مجلس المستشارين.

وتناولت القنوات التلفزية (الأولى، الثانية، تمازيغت وميدي 1 تي في) مشروع قانون المالية بالتغطية في برامجها الحوارية ومجلاتها الإخبارية خلال الفترة الممتدة من 23 أكتوبر إلى 31 دجنبر 2013 في 21 عدد أو حلقة من هذه المجلات والبرامج. وخصصت 15 حلقة من ست برامج بأكملها لمناقشة هذا الموضوع، في حين تم الحديث جزئيا عن الموضوع في ست حلقات من ثلاث مجلات.

ملخص التغطية في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية

خصصت تسع خدمات سمعية بصرية، في برامجها الإخبارية المبثوثة طيلة فترة مناقشة المشروع في البرلمان (70 يوما)، حيزا زمنيا يفوق نصف ساعة، ويتعلق الأمر بست خدمات عمومية وثلاث خاصة*.

وبلغ الحيز الزمني المخصص لتغطية المشروع في الخدمات التسعة 22:11:24، ويشمل هذا الحيز تقديمات الصحافيين وتعليقاتهم والأسئلة الموجهة إلى ضيوفهم ومختلف التعقيبات الواردة حولها.

ويتبين أن هذه التغطية تقاسمتها أساسا ثلاث خدمات، وهي بالترتيب لوكس راديو (5:57:00)، القناة الأولى (3:57:32) والإذاعة الوطنية (3:51:28)، بخلاف السنة الماضية حيث احتلت الإذاعة الوطنية المرتبة الأولى متبوعة بالقناة الأولى فإذاعة أطلانتيك. ويلاحظ أن القناة الثانية خصّصت للموضوع 1:42:44.

أما مدة تناول الكلمة بخصوص الموضوع في الخدمات التسع فإنها بلغت 19:02:00 مقابل 16:06:54 خلال السنة السابقة. وحصلت مداخلات الفاعلين السياسيين على ما يعادل 61,54% من مجمل مدة تناول الكلمة. ومثلت مداخلات المنظمات النقابية والمهنية من هذه المدة نسبة 16,63%، موزعة تقريبا بالتساوي بين المنظمات النقابية (01:38:51) والمنظمات المهنية (01:31:07). وشكلت مداخلات الأساتذة الجامعيين والخبراء الاقتصاديين نسبة بلغت 21,80% (أساسا في الإذاعة الوطنية ولوكس راديو).

ويلاحظ أن النقاش جرى أساسا بين أحزاب الأغلبية وأحزاب المعارضة البرلمانية. ويسجل أن المعارضة البرلمانية كانت حاضرة بقوة في هذا النقاش في عدد من الخدمات، لكن الأحزاب غير الممثلة في البرلمان لم تعط لها الكلمة.

وانعكس الارتفاع الذي حصل في حصة المعارضة، مقارنة مع نتائج مشروع 2013، بالإيجاب على المداخلات النسائية، حيث ارتفعت نسبة حضور المرأة من 8,71% (مشروع 2013) إلى 26,19% (مشروع 2014)، كما وصلت هذه النسبة إلى 38,98% في الإذاعة الوطنية. ومن حيث الحيز الزمني، أفردت إذاعة لوكس راديو أكبر مدة زمنية مخصصة للنساء، حيث وصلت إلى 00:58:35، بنسبة بلغت 24,07%. ومن حيث الشخصيات العمومية المتدخلة، أعطيت الكلمة لـ 19 شخصية عمومية نسائية، مقابل 92 شخصية ذكورية تناولت الكلمة.

* - القناة الأولى، القناة الثانية، قناة ميدي 1 تي في، قناة تمازيغت، الإذاعة الوطنية، الإذاعة الأمازيغية، إذاعة أطلانتيك، *إذاعة لوكس راديو وإذاعة كازا إم. إف. إم.*

ثانيا: المعطيات الكمية للتغطية الإعلامية للمشروع في النشرات الإخبارية

تقدم الفقرات التالية المعطيات الكمية الخاصة بالتغطية المخصصة لمشروع قانون المالية لسنة 2014 في ثلاث عشرة خدمة تلفزية وإذاعية خصصت، طيلة الفترة المعنية بالدراسة في نشراتها الإخبارية المفصلة، أكثر من ربع ساعة لتغطية هذا الموضوع. ويتعلق الأمر بخصوص الخدمات العمومية بكل من القناة الأولى، والإذاعة الوطنية والإذاعة الأمازيغية والقناة الثانية وقناة ميدي 1 تي في وقناة تمازيغت؛ أما بالنسبة للخدمات الخاصة، فيتعلق الأمر بكل من إذاعة لوكس راديو وإذاعة أطلانتيك وإذاعة كازا إم. إف. إم.

خصصت الخدمات الثلاث عشرة المقدمة نتائجها مدة بث بلغت 20:40:06، وقد انخفض حجم هذه التغطية بحوالي ساعتين مقارنة مع مشروع 2013.

ويلاحظ من خلال المبيان أسفله أن مدة البث التي خصّصتها كلّ خدمة على حدى للمشروع لم تتجاوز ساعتين؛ باستثناء إذاعة أطلانتيك التي خصصت للموضوع في نشراتها أزيد من خمس ساعات ونصف، وإن انخفض هذا الحيز بحوالي ثلاث ساعات مقارنة مع مشروع 2013. ويشار إلى أن جلّ الخدمات خصّصت للموضوع حيزا زمنيا أقل من ذلك المخصص لمشروع السنة السابقة، باستثناء قناة ميدي 1 تيفي والإذاعة الأمازيغية وإذاعة كازا إف. إم.

التغطية الإعلامية لمشروعي قانون المالية لسنتي 2013 و2014 في النشرات الإخبارية

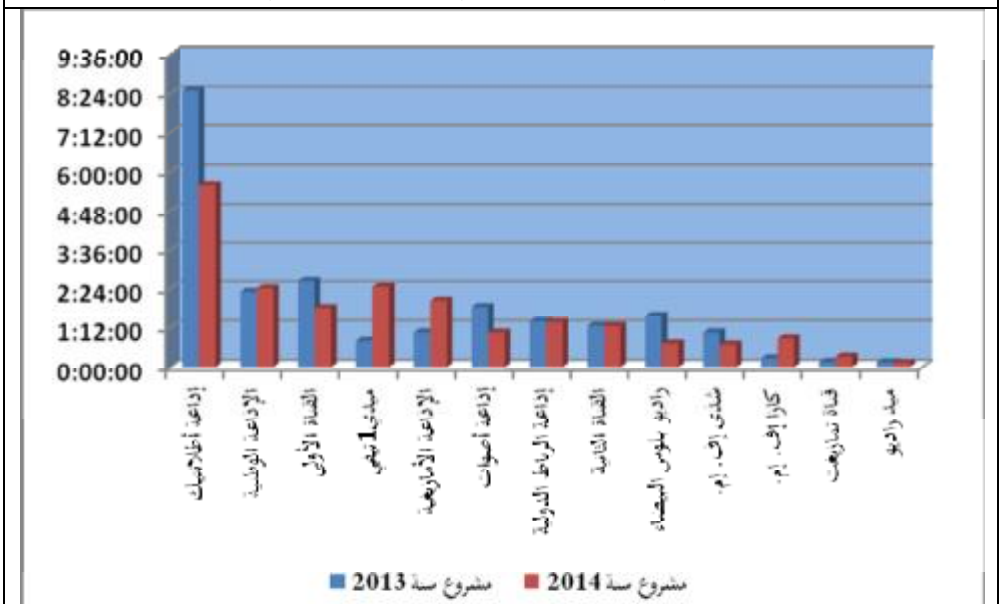

ويقدم المبيانان أسفله التغطية الإعلامية المخصصة لمشروع 2014 حسب كل خدمة إذاعية أو تلفزية مع التمييز بين تقديمات الصحفيين ومداخلات مختلف الشخصيات المحتسبة حول الموضوع.

توزيع الحيز الزمني الإجمالي المخصص للمشروع بين مدد المداخلات وتقديمات الصحافيين

التغطية الإعلامية لمشروع 2013

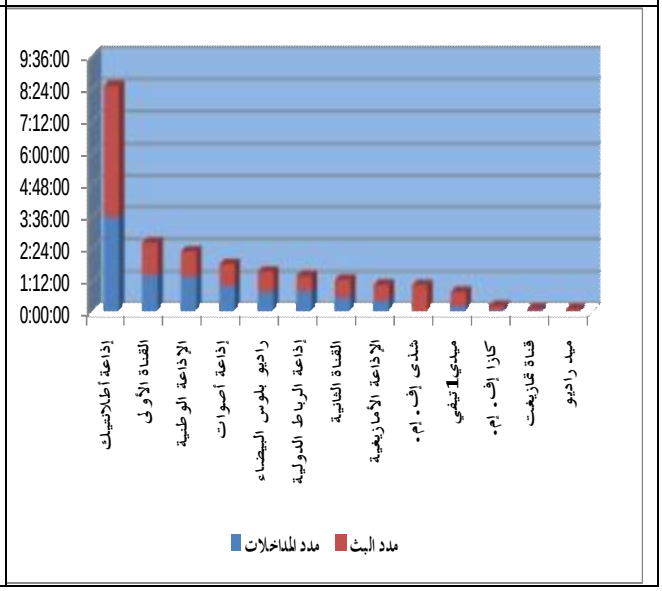

التغطية الإعلامية لمشروع 2014

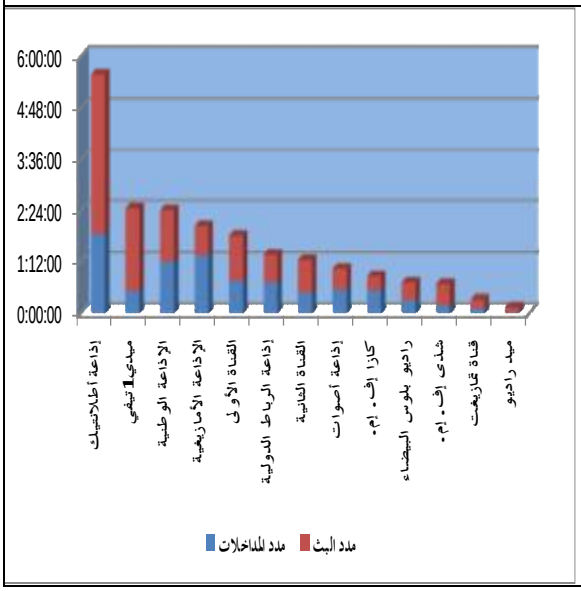

يقصد بمدد البث المشار إليها في المبيانين فقط الحيز الزمني الذي تستغرقه تقديمات الصحافيين (قراءة تقرير أو تقديم روبورطاج...). ويلاحظ أن التغطية الإعلامية، في النشرات الإخبارية، اعتمدت أكثر على التقارير المعدّة

من طرف الصحافيين منه على تصريحات ومداخلات الفاعلين. وانخفضت المدة الزمنية لتصريحات مختلف الفاعلين بساعتين من 10:40:11 المخصصة في مشروع 2013 إلى 8:37:56 المخصصة في مشروع 2014. وبالمقابل، استقرت تقديمات الصحفيين في حدود اثنتي عشر ساعة.

I. توزيع التغطية المخصصة للمشروع حسب أصناف الخدمات (عمومية وخاصة)

بلغ إجمالي الحيز الزمني المخصص لتغطية مشروع 2014 في النشرات الإخبارية من طرف ثلاث عشرة خدمة تلفزية وإذاعية ما مجموعه 20:40:06. وتوزع هذا الحيز الزمني بين 11:37:45 بالنسبة للخدمات العمومية و09:02:21 بالنسبة للخدمات الخاصة.

التغطية الاعلامية لموضوع قانون المالية في الخدمات العمومية بين مشروعي 2013 و 2014

القنوات التلفزية والإذاعات	التغطية الإعلامية لمشروع سنة 2013			التغطية الإعلامية لمشروع سنة 2014		
	مدد المداخلات	تقديمات الصحافيين	الحيز الزمني الإجمالي	مدد المداخلات	تقديمات الصحافيين	الحيز الزمني الإجمالي
ميدي 1 تي في[29]	00:15:59	00:32:07	00:48:06	00:31:14	01:55:51	**02:27:05**
الإذاعة الوطنية	01:22:30	00:55:26	02:17:56	01:12:41	01:11:25	**02:24:06**
الإذاعة الأمازيغية	00:29:45	00:33:38	01:03:23	01:21:26	00:40:14	**02:01:40**
القناة الأولى	01:26:04	01:11:52	02:37:56	00:45:34	01:02:48	**01:48:22**
إذاعة الرباط الدولية	00:49:57	00:33:31	01:23:28	00:43:48	00:38:20	**01:22:08**
قناة تمازيغت	00:04:01	00:05:43	00:09:44	00:06:30	00:13:04	**00:19:34**
القناة الثانية	00:35:49	00:39:29	01:15:18	00:28:44	00:46:06	**01:14:50**
المجموع	**05:04:05**	**04:31:46**	**09:35:51**	**05:09:57**	**06:27:48**	**11:37:45**

ويعكس الجدول أعلاه ارتفاع الحيز الزمني المخصص لتغطية هذا الموضوع سنة 2014 في كل من قناة ميدي 1 تي في والإذاعة الأمازيغية مقارنة مع 2013، مقابل الانخفاض الملحوظ على مستوى القناة الأولى. بينما استقر الحيز الزمني المخصص للموضوع القناة الثانية والإذاعة الوطنية وإذاعة الرباط الدولية.

ويبين الجدول أسفله، أنّ إجمالي الحيز الزمني المخصص لتغطية مشروع 2014 من طرف الإذاعات الخاصة بلغ 09:02:21، مسجلا انخفاضا بحوالي ساعتين مقارنة مع مشروع 2013.

[29]- خلال فترة الدراسة لم يكن الوضع القانوني للقناة قد تغير.

التغطية الاعلامية لموضوع قانون المالية في الخدمات الخاصة بين مشروعي 2013 و2014

القنوات التلفزية والإذاعات	التغطية الإعلامية لمشروع سنة 2013			التغطية الإعلامية لمشروع سنة 2014		
	مدد المداخلات	تقديمات الصحافيين	الحيز الزمني الإجمالي	مدد المداخلات	تقديمات الصحافيين	الحيز الزمني الإجمالي
إذاعة أطلانتيك	03:36:09	04:54:07	08:30:16	01:51:06	03:44:05	05:35:11
إذاعة أصوات	01:02:29	00:47:41	01:50:10	00:33:36	00:28:56	01:02:32
إذاعة كازا إم. إف. إم.	00:05:52	00:10:50	00:16:42	00:32:01	00:20:06	00:52:07
راديو بلوس البيضاء	00:48:48	00:44:26	01:33:14	00:18:46	00:24:32	00:43:18
إذاعة شذى إف. إم.	00:00:43	01:02:20	01:03:03	00:10:54	00:30:10	00:41:04
إذاعة ميد راديو	00:02:05	00:07:07	00:09:12	00:01:36	00:06:33	00:08:09
المجموع	05:36:06	07:46:31	13:22:37	03:27:59	05:34:22	09:02:21

II. توزيع مداخلات الشخصيات المحتسبة حسب فئات المتدخلين

بلغت مدد تناول الكلمة المتعلقة بمشروع 2014 في النشرات الإخبارية 8:37:56 (مقابل 10:40:11 بخصوص مشروع 2013)، توزعت بين مختلف الفاعلين، كالتالي:

توزيع المداخلات حسب الصفة (سنة 2014)		
النسبة	الحيز الزمني	الصفة
المعارضة	02:22:52	28%
الأغلبية	01:54:18	22%
الحكومة	01:44:19	20%
المتدخلون الآخرون	01:11:21	14%
المنظمات النقابية	00:44:09	9%
المنظمات المهنية	00:25:55	5%
الأحزاب غير ممثلة	00:12:25	2%
الغرف المهنية	00:01:51	0%
المجموع	8:37:10	100%

ويبين الجدول أعلاه أن الفاعل السياسي تدخل لمدة بلغت 6:13:54، وهو مايمثل 72% من مجموع المداخلات. بينما لم تبلغ مداخلات المهنيين (المنظمات النقابية، المنظمات المهنية والغرف المهنية) طيلة فترة مناقشة مشروع قانون المالية الساعة والربع (01:11:55)؛ وهو نفس الحيز الزمني تقريبا الذي خصّص للباحثين والأساتذة الجامعيين.

اعتمدت إذن التغطية الإخبارية التي سلكتها مختلف وسائل الاتصال السمعية البصرية الواردة نتائجها في هذه الدراسة، في نشراتها الإخبارية، إجمالا على تقديم مداخلات الفاعلين السياسيين.

توزيع المداخلات حسب فئات المتدخلين في مشروع **2013**	توزيع المداخلات حسب فئات المتدخلين في مشروع **2014**
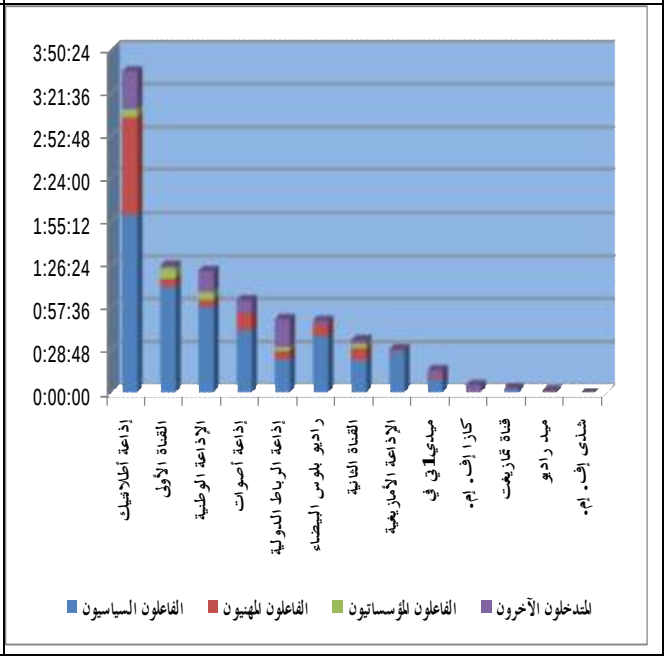	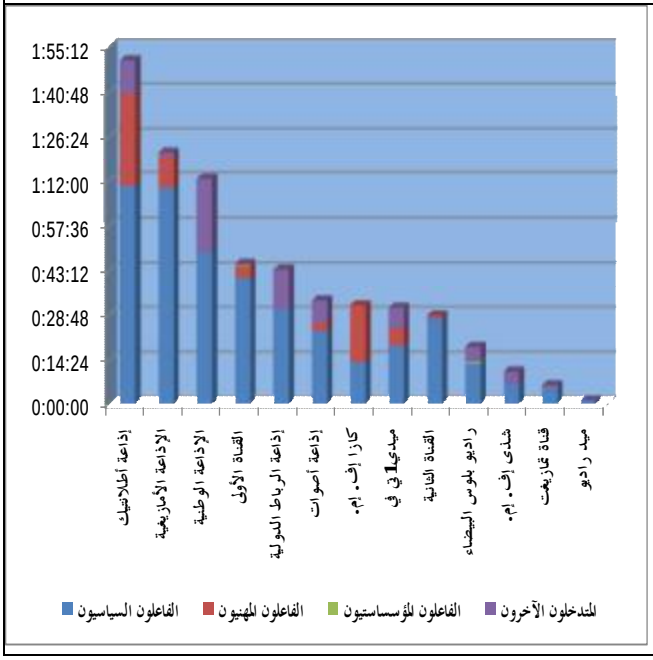

ويسجل أن إذاعة أطلانتيك أولت اهتماما أكثر، من خلال تغطيتها لمشروع 2014، لإعطاء الكلمة لمختلف الفاعلين مقارنة مع باقي الخدمات السمعية البصرية، حيث بلغت فيها المداخلات نسبة 21,45% من مجموع المدد الزمنية المحتسبة. وجاءت نتائج هذه الإذاعة متبوعة بالإذاعة الأمازيغية (15,72%) ثم الإذاعة الوطنية (14,03%).

وبالرجوع إلى مشروع 2013، نجد أن نسبة المداخلات هذه، على إذاعة أطلانتيك، شكلت نسبة 33,76% خلال نفس الفترة وبخصوص نفس الخدمات الثلاث عشرة. وجاءت نتائج هذه الإذاعة متبوعة بفارق كبير بالقناة الأولى (13,44%) ثم الإذاعة الوطنية (12,89%).

توزيع مداخلات الشخصيات العمومية حسب أصناف المتدخلين بين مشروعي سنة 2014 و 2013

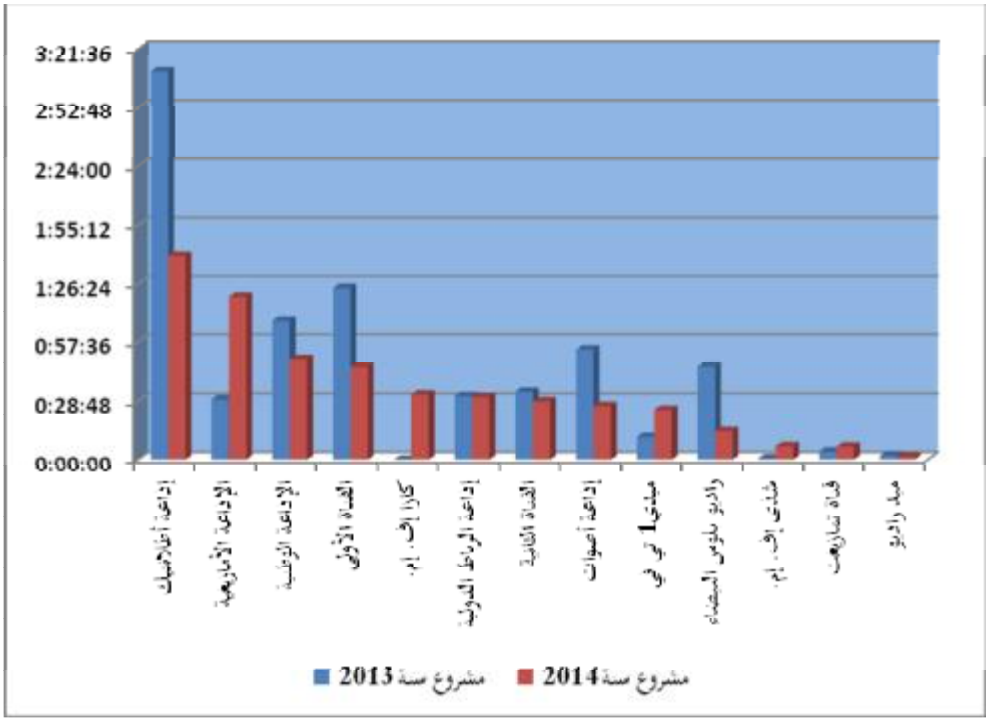

أمّا مداخلات الشخصيات العمومية (الفاعلون السياسيون، الفاعلون المؤسساتيون، المهنيون) المحتسبة في النشرات الإخبارية لثلاث عشرة خدمة إذاعية وتلفزية حول مشروع 2014 فقد بلغت 7:26:35؛ وقد تقلص هذا الرقم مقارنة مع مشروع 2013 (9:15:04). إذ تراجعت مداخلات هذه الفئة من المتدخلين في عدد من الخدمات، مثل الإذاعة الوطنية والقناة الأولى والقناة الثانية وأصوات وراديو بلوس وأطلانتيك، حيث بلغ الانخفاض في هذه الأخيرة نصف المدة التي خصصت لهؤلاء الفاعلين السنة المنصرمة.

وعلى النقيض من ذلك، ارتفعت مداخلات الشخصيات العمومية، مقارنة مع مشروع سنة 2013، في كل من الإذاعة الأمازيغية (حوالي 50 دقيقة) و إذاعة كازا. إم. إف. إم. (30 دقيقة) وقناة ميدي 1 تي في (13 دقيقة).

وتقدم الفقرات التالية تفاصيل الحيز الزمني المخصص لحضور الشخصيات العمومية حسب كل صنف من الأصناف المكونة لهذه الفئة من المتدخلين.

III. توزيع حضور الفاعلين السياسيين (الحكومة والأحزاب السياسية)

بلغت مداخلات الفاعلين السياسيين في النشرات الإخبارية، بخصوص مشروع 2014، حوالي ست ساعات والربع (6:13:54) وهو ما يعادل نسبة 72,19% من مجموع المداخلات المحتسبة. وتوزعت مداخلات الفاعلين السياسيين هاته، ما بين 4:03:54 في سبع خدمات عمومية و2:10:00 في ست خدمات خاصة. وقدمت الخدمات العمومية مداخلات للفاعلين السياسيين أعلاها في الاذاعة الأمازيغية (1:09:52) وأدناها في قناة تمازيغت (0:06:00). وتجدر الإشارة إلى أن إذاعة أطلانتيك تصدرت لائحة الخدمات التي خصصت أكبر حيز زمني لمداخلات الفاعلين السياسيين حول هذا الموضوع (1:10:33) متقدمة بذلك على جميع الخدمات العمومية.

وبالمقارنة مع تغطية مشروع قانون مالية 2013، بلغت مداخلات الفاعلين السياسيين، في نفس الخدمات، حوالي سبع ساعات (6:58:07) وهو ما يعادل نسبة 65,31% من مجموع المداخلات المحتسبة. وتراوحت مداخلات الفاعلين السياسيين هاته ما بين 3:36:58 في سبع خدمات عمومية و3:21:09 في ست خدمات خاصة. وقدمت الخدمات العمومية مداخلات للفاعلين السياسيين أعلاها في القناة الأولى (1:11:23) وأدناها في قناة تمازيغت (0:03:13).

الفاعلون السياسيون في مشروع 2013	الفاعلون السياسيون في مشروع 2014
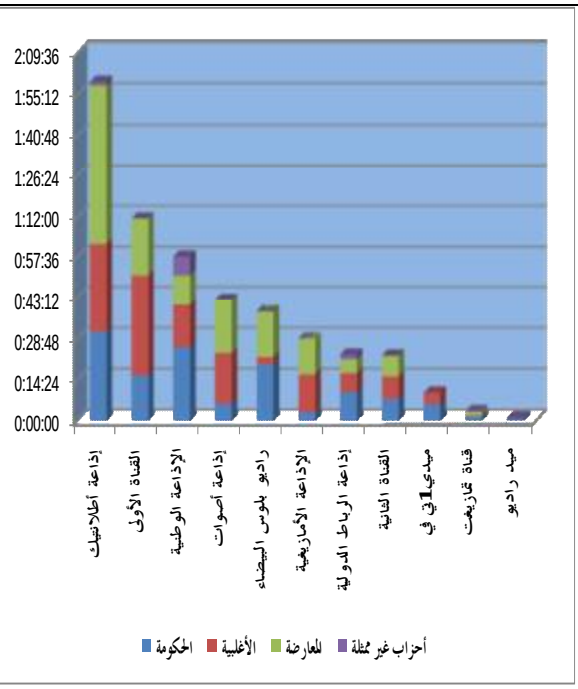	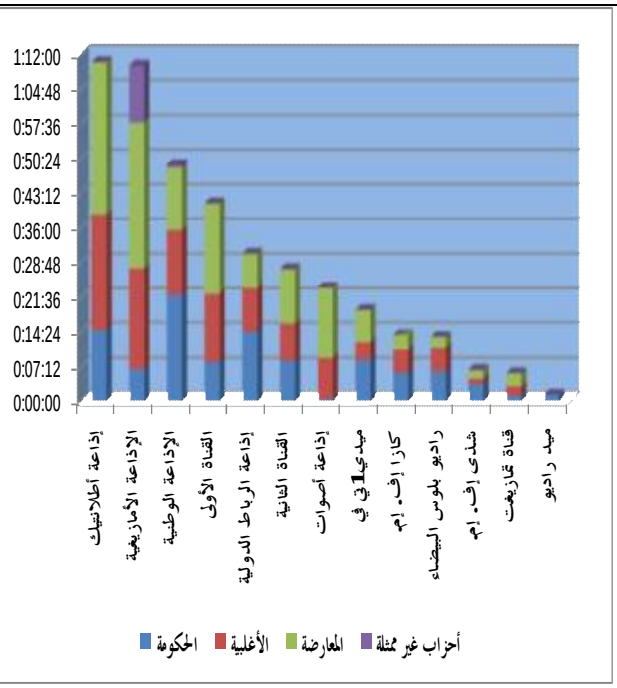

ويعكس الاهتمام بالشخصيات المنتمية للحكومة أو للأحزاب السياسية بمختلف تموقعاتها، طبيعة التغطية الإعلامية لموضوع قانون المالية بين مشروعي سنة 2013 وسنة 2014. بل يمكن القول إن **التغطية الإعلامية لهذا الموضوع، في النشرات الإخبارية، كادت تقتصر على هذا الصنف من الفاعلين، وارتبطت في غالبيتها بمناقشة المشروع داخل قبة البرلمان.**

وقد كان **حضور الأحزاب غير الممثلة في البرلمان في التغطية المخصصة لموضوع قانون المالية، شبه غائب** حيث لم تسجل تدخلات هذا الصنف من الأحزاب إلا في الإذاعة الأمازيغية (0:11:47) والإذاعة الوطنية (0:00:38). ويمكن إبداء نفس الملاحظة بخصوص مشروع 2013 حيث لم يسجل حضور هذا الصنف من الأحزاب إلا في الإذاعة الوطنية (00:06:46) وإذاعة الرباط الدولية (00:01:40) وإذاعة أطلانتيك (00:01:18).

ويلاحظ أن الحيز الزمني لمداخلات الحكومة كان أقل من مداخلات أحزاب الأغلبية والمعارضة البرلمانيتين في كل من إذاعة أطلانتيك والقناة الأولى والإذاعة الأمازيغية. وتم تسجيل نفس الملاحظة تقريبا بخصوص نفس الخدمات في مشروع 2013.

1. حضور أعضاء الحكومة

شكلت مداخلات الحكومة (1:44:19)، حول مشروع 2014، نسبة 23,36% من مجموع الشخصيات العمومية المحتسبة في النشرات الإخبارية للخدمات الثلاث عشرة الواردة نتائجها. كما **شكلت مداخلات الحكومة نسبة 30,57% من مداخلات الفاعلين السياسيين (6:13:54).**

ورغم تقلص المدة الزمنية لمداخلات الحكومة مقارنة مع مشروع 2013، حيث بلغت المدة الزمنية لمداخلاتها (02:13:53)، فإن نسبة حضورها لم تختلف كثيرا. وقد شكلت مداخلات الحكومة في مشروع 2013 نسبة 24,12% من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية المحتسبة في النشرات الإخبارية للخدمات الثلاث عشرة. كما شكلت مداخلات الحكومة نسبة 32,02% من مداخلات الفاعلين السياسيين (6:58:07).

وإجمالا آلت مداخلات الحكومة (1:44:19) لأربع وزراء وهم:

- محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية، بما مجموعه 01:01:46 مقسمة على 82 مداخلة. وسجلت 0:46:28 منها في الخدمات العمومية و0:15:18 في الخدمات الخاصة. وتمت أغلب مداخلات هذا الوزير في الإذاعة الوطنية (0:15:16) وإذاعة الرباط الدولية (0:13:01) .
- إدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب في الميزانية، بما مجموعه 00:25:12 موزعة على 32 مداخلة. وسجلت 0:11:29 منها في الخدمات العمومية و0:13:43 في الخدمات الخاصة. وتمت أغلب مداخلات هذا الوزير في الإذاعة الوطنية (0:03:34).
- مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، بما مجموعه 00:10:03 مقسمة على 13 مداخلة. وسجلت 0:06:36 منها في الخدمات العمومية و0:03:27 في الخدمات الخاصة. وتمت أغلب مداخلات هذا الوزير في إذاعة أطلانتيك (0:08:38) والقناة الأولى (0:03:34).
- لحسن حداد، وزير السياحة، بما مجموعه 00:07:18 مقسمة على 12 مداخلة وتمت أغلب مداخلات هذا الوزير في قناة ميدي 1 تي في (0:06:24) وإذاعة أطلانتيك (0:00:54).

ويلاحظ أن تقلص مستوى حضور الحكومة مقارنة مع مشروع 2013 ارتبط من جهة بعدد الوزراء المتدخلين، ومن جهة أخرى بانخفاض مدّة تدخلات وزير الاقتصاد والمالية. وقد توزعت مداخلات الحكومة في مشروع 2013 بين عشرة وزراء مقسمين على 159 مداخلة، آلت 132 منها إلى وزير الاقتصاد والمالية و34 إلى الوزير المنتدب في

الميزانية. وتقاسم ثمانية وزراء 23 مداخلة المتبقية بما مجموعه حوالي 17 دقيقة. وشكلت مداخلات وزير الاقتصاد والمالية نسبة 63,10% من مداخلات الحكومة، متبوعا بالوزير المنتدب في الميزانية بنسبة 23,40%. وسجلت أغلب مداخلاتهما في إذاعة أطلانتيك والقناة الأولى وراديو بلوس البيضاء.

توزيع مداخلات أعضاء الحكومة بين مشروعي 2013 و2014

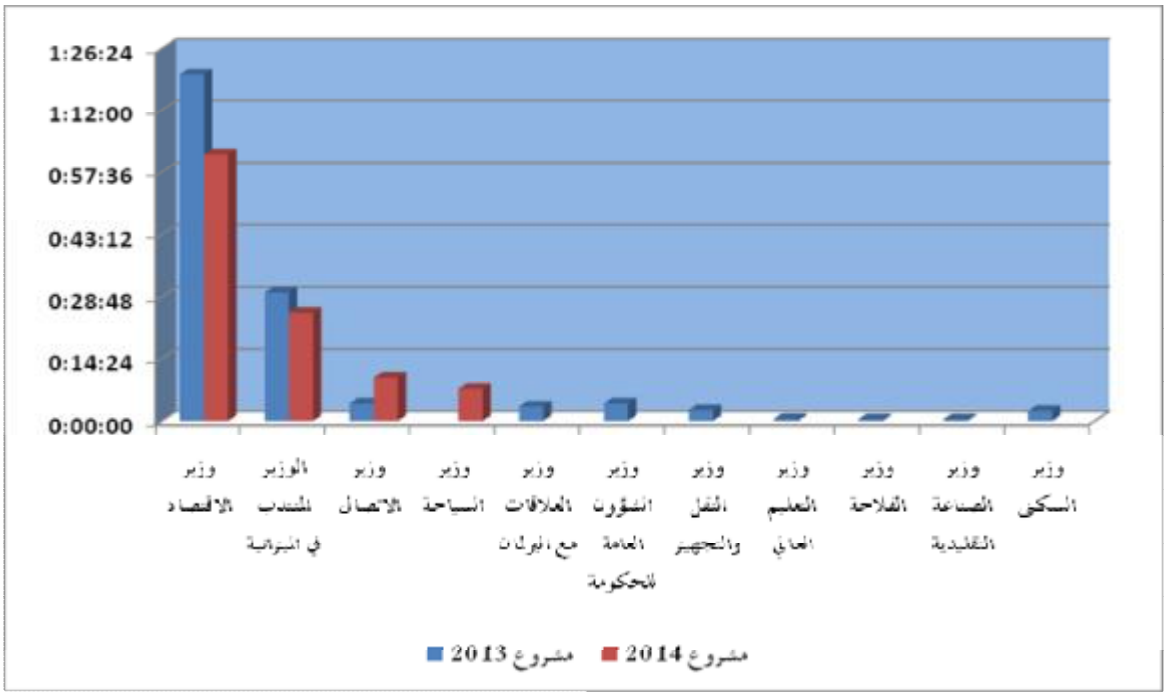

ولم تسجل أية مداخلة للنساء، عضوات الحكومة، حول موضوع قانون المالية، سواء في مشروع 2013 أو مشروع 2014، رغم ارتفاع عددهن في الحكومة الحالية.

2. حضور أحزاب الأغلبية والمعارضة البرلمانيتين

عرفت الخريطة السياسية، عقب تشكيل النسخة الثانية من الحكومة الحالية، يوم 11 أكتوبر 2013، تحول موقع حزب الاستقلال من الأغلبية إلى المعارضة وانضمام حزب التجمع الوطني للأحرار للأغلبية بعدما كان من مكونات المعارضة.

توزيع مداخلات الأحزاب السياسية بين مشروعي 2013 و2014[30]

اسم الحزب	مشروع قانون المالية لسنة 2013		مشروع قانون المالية لسنة 2014	
	الحيز الزمني	عدد المداخلات	الحيز الزمني	عدد المداخلات
حزب الاستقلال	00:44:00	66	00:56:54	96
حزب العدالة والتنمية	00:44:01	58	00:47:37	63
حزب الأصالة والمعاصرة	01:02:49	84	00:35:32	58
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	00:28:45	36	00:32:45	43
حزب التجمع الوطني للأحرار	00:43:57	65	00:21:41	39
حزب التقدم والاشتراكية	00:29:31	45	00:25:23	35
الاتحاد الدستوري	00:11:21	20	00:15:55	25
الحركة الشعبية	00:14:23	32	00:14:38	23
حزب اليسار الأخضر المغربي	-	-	00:01:46	2
حزب العهد الديمقراطي	-	-	00:01:28	1
جبهة القوى الديمقراطية	-	-	00:01:17	1
حزب التجديد والانصاف	00:00:30	1	00:01:13	1
الحركة الديمقراطية الاجتماعية	00:00:47	2	00:01:01	1
حزب الوحدة والديمقراطية	00:00:41	1	-	-
الحزب العمالي	00:00:21	1	-	-

ويستنتج من الجدول أعلاه أن حضور حزب الاستقلال ارتفع في المداخلات المرتبطة بمشروع 2014 مقارنة مع سابقه سواء من حيث الحيز الزمني المخصص له (00:56:54) أو من حيث عدد المداخلات (96) رغم انضمامه للمعارضة. وبالمقابل فإن مداخلات حزب التجمع الوطني للأحرار انخفضت بعد انضمامه للأغلبية البرلمانية بحوالي النصف تقريبا سواء من حيث عدد المداخلات أو من حيث الحيز الزمني. كما يلاحظ انخفاض مداخلات حزبي التقدم والاشتراكية والحركة الشعبية، وهما حزبان من الأغلبية الحكومية.

وإجمالا تجاوزت مداخلات أحزاب المعارضة البرلمانية (02:22:52) تلك المخصصة لأحزاب الأغلبية البرلمانية (01:54:18) حول مشروع 2014. وهي نفس الملاحظة التي تم تسجيلها بخصوص مشروع 2013، حيث استفادت أحزاب المعارضة من حيز زمني قدره (02:27:13) مقابل (2:13:53) لأحزاب الأغلبية الحكومية.

30- الترتيب وفق عدد المداخلات المسجلة سنة 2014.

أ) حضور أحزاب الأغلبية البرلمانية

شكلت مداخلات أحزاب الأغلبية البرلمانية (01:54:18)، حول مشروع 2014، نسبة 25,59% من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية المحتسبة في النشرات الإخبارية للخدمات الثلاث عشرة. كما شكلت مداخلات هذه الأحزاب نسبة 30,57% من مداخلات الفاعلين السياسيين (6:13:54). وكان هذا الصنف حاضرا في اثنتي عشرة خدمة باستثناء ميد راديو.

ولم يختلف حضور هذا الصنف من الأحزاب مقارنة مع مشروع 2013، إذ شكلت مداخلات هذه الأحزاب (02:13:53) نسبة 24,12% من مجموع الشخصيات العمومية المحتسبة في النشرات الإخبارية للخدمات الثلاث عشرة. كما شكلت مداخلات هذه الأحزاب نسبة 32,02% من مداخلات الفاعلين السياسيين (06:58:07).

مداخلات أحزاب الأغلبية حول مشروع قانون المالية لسنة **2013**	مداخلات أحزاب الأغلبية حول مشروع قانون المالية لسنة **2014**
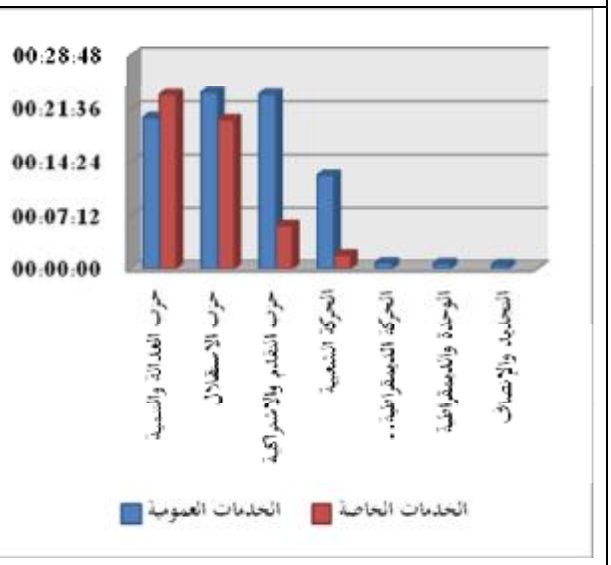	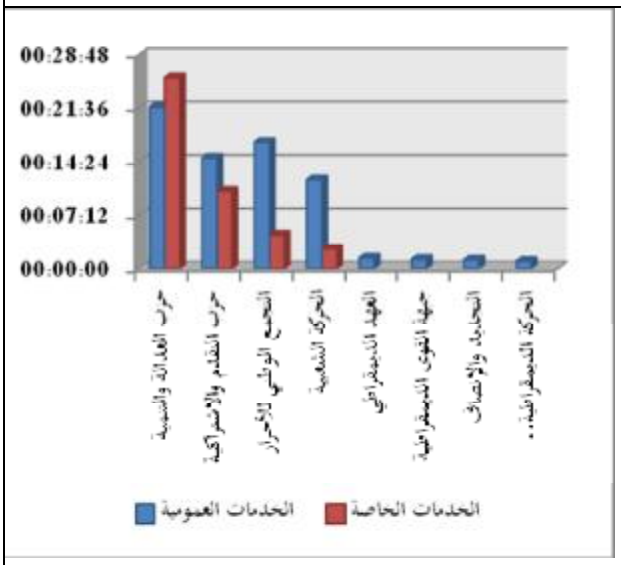

توزيع مداخلات أحزاب الأغلبية البرلمانية حسب كل خدمة (مشروع 2014)

	العدالة والتنمية	التقدم والاشتراكية	التجمع و. للأحرار	الحركة الشعبية	العهد الديمقراطي	جبهة ق. الديمقراطية	التجديد والإنصاف	الحركة د. الاجتماعية	المجموع
إذاعة أطلانتيك	0:07:51	0:08:48	0:04:37	0:02:41	-	-	-	-	**0:23:57**
الإذاعة الأمازيغية	0:04:31	0:02:57	0:03:58	0:04:26	0:01:28	0:01:17	0:01:13	0:01:01	**0:20:51**
القناة الأولى	0:03:32	0:02:11	0:04:35	0:03:47	-	-	-	-	**0:14:05**
الإذاعة الوطنية	0:03:56	0:03:10	0:03:44	0:02:47	-	-	-	-	**0:13:37**
إذاعة الرباط الدولية	0:04:54	0:03:23	0:00:48	-	-	-	-	-	**0:09:05**
إذاعة أصوات	0:06:59	0:01:38	-	-	-	-		-	**0:08:37**
القناة الثانية	0:02:49	0:02:28	0:01:53	0:00:28	-	-	-	-	**0:07:38**
راديو بلوس البيضاء	0:04:53	-	-	-	-	-	-	-	**0:04:53**
كازا إم. إف. إم.	0:04:50	-	-	-	-	-	-	-	**0:04:50**
ميدي 1 تي في	0:01:45	-	0:01:46	-	-	-	-	-	**0:03:31**
قناة تمازيغت	0:00:21	0:00:48	0:00:20	0:00:29	-	-	-	-	**0:01:58**
شذى إف. إم.	0:01:16	-	-	-	-	-	-	-	**0:01:16**
إذاعة ميد راديو	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
المجموع	**0:47:37**	**0:25:23**	**0:21:41**	**0:14:38**	**0:01:28**	**0:01:17**	**0:01:13**	**0:01:01**	**1:54:18**

وتوزعت مداخلات أعضاء أحزاب الأغلبية حول مشروع 2014 بين 23 شخصية منها تسع نساء. وشكلت المداخلات النسائية (00:18:58) نسبة 16,59% من مداخلات أحزاب الأغلبية (01:54:18). وتصدرت هذه المداخلات حكيمة فصلي، نائبة برلمانية عن فريق حزب العدالة والتنمية بمجلس النواب ب00:07:20. ويسجل غياب هذا الصنف من الأحزاب في نتائج ميد راديو.

ترتيب مداخلات الشخصيات النسائية المنتمية لأحزاب الأغلبية البرلمانية (مشروع 2014)

الشخصية المتدخلة	الانتماء	الحيز الزمني	عدد المداخلات
حكيمة فصلي	حزب العدالة والتنمية	00:07:20	**7**
نعيمة فرح	التجمع الوطني للأحرار	00:01:58	**6**
كجمولة منت أبي	حزب التقدم والاشتراكية	00:02:22	**5**
نزهة الوافي	حزب العدالة والتنمية	00:01:03	**4**
أمينة ماء العينين	حزب العدالة والتنمية	00:02:00	**3**
فاطمة ضعيف	الحركة الشعبية	00:01:48	**2**
رشيدة الطاهيري	حزب التقدم والاشتراكية	00:00:34	**2**
سعاد الشيخي	حزب العدالة والتنمية	00:01:30	**1**
لبنى أمهير	الحركة الشعبية	00:00:23	**1**

ويشار إلى أن **الحضور النسائي ارتفع مقارنة مع مشروع 2013**، حيث شكلت الشخصيات النسائية المنتمية للأغلبية نسبة 9,71% من المداخلات المسجلة في هذا الصنف من الأحزاب. وتوزع الحيز الزمني لمداخلات أعضاء الأغلبية من النساء حول مشروع 2013 (0:13:00) بين ست نائبات برلمانيات بمجلس النواب. وانحصر عدد المداخلات النسائية في 16 مداخلة.

ب) حضور أحزاب المعارضة البرلمانية

شكلت مداخلات أحزاب المعارضة (02:22:52)، حول مشروع 2014، نسبة 31,99% من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية المحتسبة في النشرات الإخبارية للخدمات الثلاثة عشر. كما شكلت مداخلات المعارضة البرلمانية نسبة 38,21% من مداخلات الفاعلين السياسيين (6:13:54).

وقد ارتفعت نسبة حضور هذا الصنف من الأحزاب مقارنة مع مشروع 2013، رغم انخفاض الحيز الزمني المخصص لها. وهو انخفاض همَّ جميع مداخلات الفاعلين السياسيين، إذ شكلت مداخلات المعارضة البرلمانية (02:27:13) نسبة 26,52% من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية المحتسبة في النشرات الإخبارية للخدمات الثلاثة عشر. كما شكلت مداخلات هذه الفئة نسبة 35,21% من مداخلات الفاعلين السياسيين (06:58:07).

مداخلات أحزاب المعارضة حول مشروع قانون المالية لسنة 2013

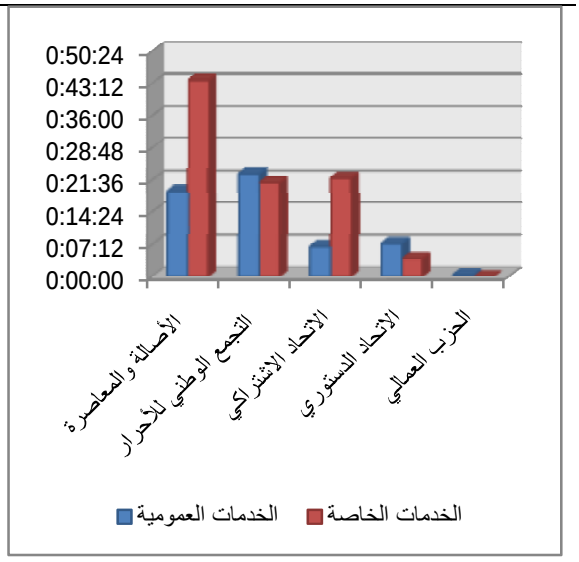

مداخلات أحزاب المعارضة حول مشروع قانون المالية لسنة 2014

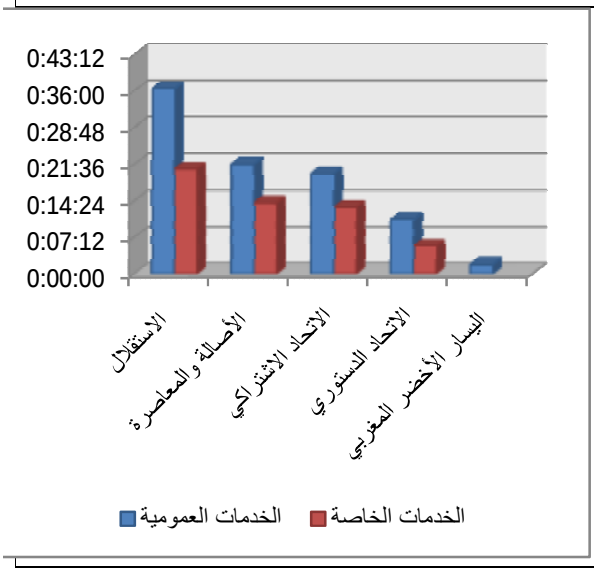

توزيع مداخلات أحزاب المعارضة البرلمانية حسب كل خدمة (مشروع 2014)

	حزب الاستقلال	الأصالة والمعاصرة	الاتحاد الاشتراكي	الاتحاد الدستوري	اليسار الأخضر المغربي	المجموع
إذاعة أطلانتيك	0:15:39	0:08:03	0:04:54	0:03:06	-	**00:31:42**
الإذاعة الأمازيغية	0:12:35	0:02:55	0:11:03	0:02:23	0:01:20	**00:30:16**
القناة الأولى	0:07:55	0:04:04	0:02:36	0:04:09	-	**00:18:44**
إذاعة أصوات	0:02:45	0:02:31	0:08:12	0:01:02	-	**00:14:30**
الإذاعة الوطنية	0:04:06	0:03:37	0:02:35	0:02:32	-	**00:12:50**
القناة الثانية	0:04:41	0:04:29	0:01:31	0:00:43	-	**00:11:24**
إذاعة الرباط الدولية	0:00:23	0:04:53	0:01:08	0:00:46	-	**00:07:10**
ميدي 1 تي في	0:05:41	0:00:59	-	-	-	**00:06:40**
كازا إم. إف. إم.	-	0:02:53	-	-	-	**00:02:53**
قناة تمازيغت	0:00:56	0:00:35	0:00:46	-	0:00:26	**00:02:43**
راديو بلوس البيضاء	0:02:13	-	-	-	-	**00:02:13**
شذى إف. إم.	-	0:00:33	-	0:01:14	-	**00:01:47**
إذاعة ميد راديو	-	-	-	-	-	**-**
المجموع	**0:56:54**	**0:35:32**	**0:32:45**	**0:15:55**	**0:01:46**	**02:22:52**

وتوزعت مداخلات أعضاء أحزاب المعارضة حول مشروع 2014 بين 55 شخصية منها ثمان نساء (50 شخصية منها خمس نساء السنة السابقة). وشكلت المداخلات النسائية (00:17:45) نسبة 12,42% من مداخلات

أحزاب المعارضة (02:22:52). وتصدرت هذه المداخلات ميلودة حازب، عن الأصالة والمعاصرة، بخمس عشرة مداخلة. ويسجل غياب هذا الصنف من الأحزاب في نتائج ميد راديو.

ترتيب مداخلات الشخصيات النسائية المنتمية لأحزاب المعارضة البرلمانية (مشروع 2014)

الشخصية المتدخلة	الانتماء	الحيز الزمني	عدد المداخلات
ميلودة حازب	الأصالة والمعاصرة	00:07:26	**15**
زبيدة بوعياد[31]	الاتحاد الاشتراكي	00:04:25	**5**
بشرى برجال	الاتحاد الدستوري	00:01:53	**3**
خديجة الرويسي[32]	الأصالة والمعاصرة	00:01:17	**3**
مونية غلام	الاستقلال	00:01:32	**2**
نعيمة الرباع[33]	الاستقلال	00:00:33	**2**
فتيحة البقالي	الاستقلال	00:00:23	**1**
رشيدة بنمسعود	الاتحاد الاشتراكي	00:00:16	**1**

3. توزيع مداخلات الأحزاب غير الممثلة في البرلمان

شكلت مداخلات الأحزاب غير الممثلة في البرلمان (00:12:25)، حول مشروع 2014، نسبة 2,78% من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية المحتسبة في النشرات الإخبارية للخدمات الثلاث عشرة. كما شكلت مداخلات هذا الصنف من الأحزاب نسبة 3,32% من مداخلات الفاعلين السياسيين (6:13:54).

وتقاسمت ثمان أحزاب مجموع هذا الحيز الزمني المسجل في إذاعتين عموميتين وهما الإذاعة الأمازيغية (00:11:47) والإذاعة الوطنية (00:00:38).

31- رئيسة الفريق البرلماني لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بمجلس المستشارين.

32- نائبة برلمانية عن فريق حزب الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب.

33- نائبة برلمانية عن فريق حزب الاستقلال بمجلس النواب.

توزيع مداخلات الأحزاب غير الممثلة في البرلمان حسب كل خدمة (مشروع 2014)

الأحزاب السياسية	الإذاعة الأمازيغية	الإذاعة الوطنية	المجموع
حزب الأمل	00:03:36	-	**00:03:36**
حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	00:01:47	-	**00:01:47**
الحزب الديمقراطي الوطني	00:01:40	-	**00:01:40**
حزب النهضة	00:01:37	-	**00:01:37**
حزب القوات المواطنة	00:01:31	-	**00:01:31**
حزب الإصلاح والتنمية	00:01:00	-	**00:01:00**
الحزب المغربي الليبرالي	-	00:00:38	**00:00:38**
حزب النهضة والفضيلة	00:00:36	-	**00:00:36**
المجموع	**0:11:47**	**00:00:38**	**00:12:25**

ولم يختلف حضور هذا الصنف من الأحزاب مقارنة مع مشروع 2013، إذ شكلت مداخلات الأحزاب غير الممثلة في البرلمان (00:09:44) نسبة 1,75% من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية المحتسبة في النشرات الإخبارية للخدمات الثلاث عشرة. كما شكلت مداخلات هذه الأحزاب نسبة 2,33% من مداخلات الفاعلين السياسيين (06:58:07).

توزيع مداخلات الأحزاب غير الممثلة في البرلمان حسب كل خدمة (مشروع 2013)

الأحزاب السياسية	إذاعة أطلانتيك	إذاعة الرباط الدولية	الإذاعة الوطنية	المجموع
حزب الأمل	-	-	00:01:05	**00:01:05**
الاصلاح والتنمية	00:01:18	-	-	**00:01:18**
حزب المجتمع الديمقراطي	-	00:00:46	00:00:47	**00:01:33**
الطليعة الديمقراطي	-	-	00:00:59	**00:00:59**
المؤتمر الوطني الاتحادي	-	-	00:00:57	**00:00:57**
حزب النهضة	-	-	00:01:01	**00:01:01**
الحزب الاشتراكي	-	-	00:01:04	**00:01:04**
الاتحاد من أجل الديمقراطية	-	00:00:54	00:00:53	**00:01:47**
المجموع	**00:01:18**	**00:01:40**	**00:06:46**	**00:09:44**

وإجمالا توزعت مداخلات الشخصيات الحزبية المنتمية لهذا الصنف من الأحزاب السياسية حول مشروع 2014 بين ثمان شخصيات كلها من الذكور حصلت على تسع مداخلات.

وبالرجوع إلى نفس الفترة من السنة السالفة، نجد أن مداخلات هذا الصنف من الأحزاب استقرت في عشر مداخلات تقاسمتها ثمان شخصيات من بينها مداخلتين لزهور الشقافي، رئيسة حزب المجتمع الديمقراطي.

IV. توزيع مداخلات الفاعلين المهنيين والنقابيين

بلغت مداخلات المنظمات النقابية والمهنية حول مشروع 2014، في النشرات الإخبارية، حيزا زمنيا قدره 01:11:55 وشكلت نسبة 16,10% من مداخلات مجموع الشخصيات العمومية المحتسبة في النشرات الإخبارية للخدمات الثلاث عشرة.

وقد توزعت مداخلات هذا الصنف من الفاعلين، على التوالي، بين المنظمات النقابية (00:44:09) والمنظمات المهنية (00:25:55) وبضع مداخلات لممثلين عن غرف مهنية (00:01:51).

وقد انخفض حضور هذا الصنف من المتدخلين مقارنة مع مشروع 2013، إذ شكلت مداخلات الفاعلين المهنيين والنقابيين (01:53:34) نسبة 20,46% من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية المحتسبة في النشرات الإخبارية للخدمات الثلاث عشرة. وتوزعت مداخلات هذا الصنف من الفاعلين، بخصوص مشروع 2013، بين المنظمات النقابية (01:23:55) والمنظمات المهنية (00:29:39).

1. حضور المنظمات النقابية:

شكلت مداخلات المنظمات النقابية حول مشروع 2014 نسبة 9,89% من مداخلات الشخصيات العمومية. وكانت هذه المداخلات (00:44:09) حاضرة في سبع خدمات وحصدت في إذاعة أطلانتيك لوحدها 00:14:50 متبوعة بإذاعة كازا إم. إف. إم.

وسجل نفس الترتيب في هاتين الخدمتين في كل من مشروعي سنة 2013 و2014 كما يوضح ذلك المبيان أسفله:

توزيع مداخلات المنظمات النقابية بين مشروعي سنة 2013 و2014

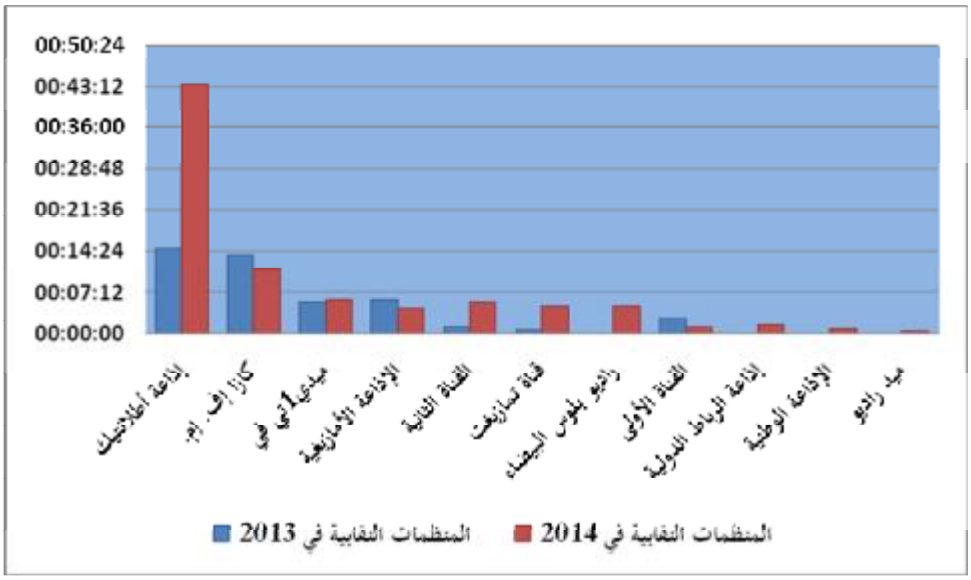

وتوزعت الساعة إلا ربع التي خصصتها وسائل لإعلام السمعية البصرية للفاعل النقابي بين سبع هيئات نقابية، واردة في الجدول حسب الخدمات والحيز الزمني الذي خصصته للمنظمات النقابية.

توزيع مداخلات المنظمات النقابية حسب الخدمات

المنظمات النقابية	إذاعة أطلانتيك	إذاعة كازا إم. إف. إم.	الإذاعة الأمازيغية	ميدي 1 تي في	القناة الأولى	القناة الثانية	قناة تمازيغت	المجموع
الفدرالية الديمقراطية للشغل	0:14:50	-	-	0:03:12	0:01:09	0:01:04	-	**0:20:15**
النقابة الوطنية للتجار والحرفيين	-	0:11:32	0:03:33	-	-	-	-	**0:15:05**
المنظمة الديمقراطية للشغل	-	-	0:01:50	-	0:00:36	-	-	**0:02:26**
الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	-	-	-	0:02:22	-	-	-	**0:02:22**
اتحاد النقابات المهنية بالمغرب	-	0:02:15	-	-	-	-	-	**0:02:15**
الاتحاد المغربي للشغل	-	-	0:00:31	-	0:00:18	-	0:00:30	**0:01:19**
الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	-	-	-	-	0:00:27	-	-	**0:00:27**
المجموع	**0:14:50**	**0:13:47**	**0:05:54**	**0:05:34**	**0:02:30**	**0:01:04**	**0:00:30**	**0:44:09**

وخصصت إذاعة أطلانتيك للفدرالية الديمقراطية للشغل مجموع المداخلات المسجلة في هذا الصنف من المتدخلين. كما أن انفتاح إذاعة كازا إم. إف. إم. على هذا الصنف من المهنيين تمحور أساسا حول مداخلات النقابة الوطنية للتجار والحرفيين.

وقد توزعت مداخلات المنظمات النقابية بين 21 شخصية حصلت على 48 مداخلة. ويلاحظ أن حوالي نصف هذه المداخلات أعطيت فيه الكلمة لثمان أعضاء في مجلس المستشارين، خمسة منهم يمثلون الفدرالية الديمقراطية للشغل وثلاثة منهم يمثلون كلا من الاتحاد العام للشغالين بالمغرب والاتحاد المغربي للشغل والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب. ويعكس هذا التوزيع سعي مختلف الخدمات السمعية البصرية لتغطية النقاش حول مشروع قانون المالية داخل قبة البرلمان وليس خارجه.

وقد **سجل حضور المنظمات النقابية في التغطية الإعلامية حول مشروع 2014 تراجعا مقارنة مع مشروع 2013**، حيث بلغ حضور ست منظمات نقابية 01:23:55 حول مشروع 2013 عوض (00:44:09) حول مشروع 2014. وانخفض عدد المداخلات المسجلة من 111 مداخلة حول مشروع 2013 إلى 48 مداخلة في نتائج مشروع 2014.

وبالرجوع إلى الشخصيات التي تناولت الكلمة حول مشروع 2014 في مختلف الخدمات السمعية البصرية نجد على رأس قائمتها محمد دعيديعة، عن الفريق الفيدرالي بمجلس المستشارين، بما مجموعه 12 مداخلة، أي ثلث المداخلات المسجلة من طرف المنظمات النقابية (36) بما مجموعه 00:12:43.

ونالت كل من خديجة الزومي، عن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب-حزب الاستقلال بمجلس المستشارين، أربع مداخلات؛ وربيعة دراعو، مسؤولة قطاعية بالفدرالية الديمقراطية للشغل، مداخلة واحدة بما مجموعه 0:02:43، وهو ما يمثل 6,15% من الحيز الزمني لمداخلات المنظمات النقابية.

توزيع مداخلات المركزيات النقابية حسب الخدمات

الإذاعات والقنوات التلفزية	الفدرالية الديمقراطية للشغل	الاتحاد المغربي للشغل	المنظمة الديمقراطية للشغل	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب	الكنفدرالية الديمقراطية للشغل	المجموع
إذاعة أطلانتيك	00:21:10	00:09:10	00:10:35	00:02:41	-	-	**00:43:36**
إذاعة أصوات	00:04:06	00:05:02	00:01:35	-	00:00:40	-	**00:11:23**
إذاعة الرباط الدولية	00:05:22	00:00:32	-	-	-	-	**00:05:54**
راديو بلوس البيضاء	00:04:04	-	00:01:27	-	-	-	**00:05:31**
القناة الثانية	00:02:21	00:00:14	-	00:01:33	00:00:41	-	**00:04:49**
الإذاعة الوطنية	00:02:43	00:00:32	00:00:45	-	00:00:45	-	**00:04:45**
القناة الأولى	00:01:43	00:00:41	00:00:37	-	00:01:06	00:00:22	**00:04:29**
إذاعة ميد راديو	00:00:42	-	-	00:00:41	-	-	**00:01:23**
الإذاعة الأمازيغية	00:00:29	00:00:33	-	-	-	-	**00:01:02**
قناة تمازيغت	00:00:29	00:00:19	-	-	-	-	**00:00:48**
ميدي 1 تي في	00:00:15	-	-	-	-	-	**00:00:15**
إذاعة شدى إف. إم.	-	-	-	-	-	-	**00:00: 00**
إذاعة كازا إم. إف. إم.	-	-	-	-	-	-	**00:00: 00**
المجموع	**00:43:24**	**00:17:03**	**00:14:59**	**00:04:55**	**00:03:12**	**00:00:22**	**01:23:55**

وقد توزعت مداخلات المنظمات النقابية بين 22 شخصية، ثلاث منها نسائية.

وحازت ثلاث شخصيات أكثر من عشر مداخلات، العربي الحبشي (22) ومحمد دعيديعة (21)، عن الفريق الفدرالي؛ وعلي لطفي، الأمين العام للمنظمة الديمقراطية للشغل (19).

وآلت المداخلات النسائية لكل من أمل العمري، عن الأمانة العامة للاتحاد المغربي للشغل(11)؛ وخديجة الزومي، عن اللجنة التنفيذية للاتحاد العام للشغالين بالمغرب (4)؛ وفاطنة أفيد، نائبة الأمين العام للمنظمة الديمقراطية للشغل (1).

وإجمالا بلغ مجموع مداخلات النساء النقابيات 00:11:42 وهو ما يمثل نسبة 13,94% من المداخلات المسجلة في هذا الصنف من الفاعلين حول مشروع 2013 (01:23:55).

2. حضور المنظمات المهنية:

شكلت مداخلات المنظمات المهنية حول مشروع 2014 نسبة 5,80% من مداخلات الشخصيات العمومية. وكانت هذه المداخلات (00:25:55) حاضرة في خمس خدمات فقط، أربعة منها خاصة. وفي صنف الخدمات

العمومية، لم يسجل حضور هذا الصنف من المتدخلين إلا في القناة الأولى وبلغ 00:01:18، آلت إلى الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وسجلت نفس الأهمية التي أولتها إذاعة أطلانتيك لهذا الصنف من المتدخلين في كل من مشروعي سنة 2013 و2014 كما يوضح ذلك المبيان أسفله:

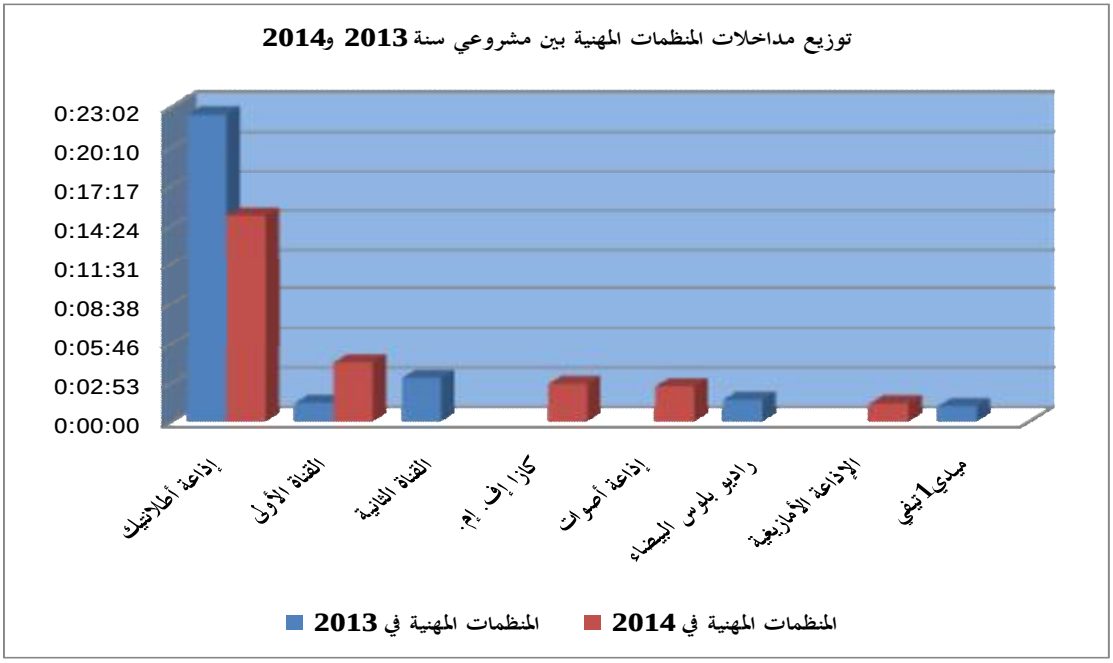

وشكلت مداخلات الاتحاد العام لمقاولات المغرب 00:16:17 أي ما يعادل 42.89% من مداخلات هذا الصنف، بما مجموعه 14 مداخلة من أصل 26 المسجلة. كما شكلت مداخلات الاتحاد على إذاعة أطلانتيك لوحدها 00:09:49، أي ما يعادل 37,88% من مجموع مداخلات المنظمات المهنية.

توزيع مداخلات المنظمات المهنية حسب الخدمات

	الاتحاد العام لمقاولات المغرب	نقابة التجار الصغار والكبار والحرفيين	الفدرالية العامة للنقل عبر الطرق والموانئ	الكنفدرالية المغربية للفلاحة والتنمية القروية	الجمعية الوطنية لتجار المواد الغذائية	المجموع
إذاعة أطلانتيك	00:09:49	-	00:04:08	00:01:07	-	**00:15:04**
الإذاعة الأمازيغية	-	00:04:17	-	-	-	**00:04:17**
إذاعة أصوات	-	-	-	00:02:43	-	**00:02:43**
كازا إم. إف. إم.	-	-	-	-	00:02:33	**00:02:33**
القناة الأولى	00:01:18	-	-	-	-	**00:01:18**
المجموع	**00:11:07**	**00:04:17**	**00:04:08**	**00:03:50**	**00:02:33**	**00:25:55**

وتقاسمت ست شخصيات مهنية مجموع المداخلات الستة والعشرين المسجلة في هذا الصنف من المتدخلين.

وبالرجوع إلى الشخصيات التي تناولت هذا الموضوع في مختلف الخدمات السمعية البصرية، نجد على رأس قائمتها عبد القادر بوخريص، عن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بما مجموعه ثمان مداخلات.

ولم تسجل أي مداخلة نسائية في هذا الصنف من المتدخلين.

ولم يختلف حضور المنظمات المهنية في التغطية الإعلامية للنقاش حول مشروع 2014 عن مشروع 2013، حيث سجل حضور أربع منظمات مهنية فقط في خمس خدمات سمعية بصرية (في مشروع 2013)، منها ثلاث تلفزات عمومية. ولم تصل مداخلات هذا الصنف إلى نصف ساعة (00:29:39). وتقاسمت ثلاث عشرة شخصية التسعة وثلاثين مداخلة المسجلة. ونال الاتحاد العام لمقاولات المغرب حوالي ثلث ساعة (00:20:50). كما لم تسجل أي مداخلة نسائية في هذا الصنف من المتدخلين.

V. نظرة عامة عن حضور الشخصيات العمومية النسائية في النشرات الإخبارية

بلغت مداخلات الشخصيات العمومية النسائية المحتسبة في إطار تغطية النشرات الإخبارية للمشروع طيلة السبعين يوما 00:39:26 وهو ما يشكل نسبة 8,83% من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية (07:26:35). وتقاسمت هذا الحيز الزمني (حوالي 40 دقيقة) 19 شخصية عمومية نسائية، في حين بلغ عدد مداخلات الشخصيات العمومية الذكورية 128.

وهمت مداخلات الشخصيات العمومية النسائية ثلاثة أصناف من الفاعلين فقط وهم أحزاب الأغلبية (00:18:58) وأحزاب المعارضة (00:17:45) والمنظمات النقابية (00:02:43) كما سبق تبيان ذلك أعلاه.

وارتفعت نسبة المشاركة المرأة من صنف الأغلبية إلى 16,59%، مقابل 12,42% للمعارضة و6,15% بالنسبة للمنظمات النقابية.

توزيع حضور الشخصيات العمومية في النشرات الإخبارية

حسب النوع (مشروع 2014)

الإذاعات والقنوات التلفزية	الإناث	الذكور
القناة الثانية	19,43%	80,57%
إذاعة الرباط الدولية	16,86%	83,14%
ميدي 1 تي في	16,78%	83,22%
إذاعة أصوات	10,52%	89,48%
إذاعة أطلانتيك	10,34%	89,66%
قناة تمازيغت	9,74%	90,26%
شذى إف. إم.	8,15%	91,85%
الإذاعة الوطنية	6,43%	93,57%
القناة الأولى	5,71%	94,29%
الإذاعة الأمازيغية	5,52%	94,48%
كازا إم. إف. إم.	-	100,00%
إذاعة ميد راديو	-	100,00%
راديو بلوس البيضاء	-	100,00%
المجموع	**8,83%**	**91,17%**

قاربت نسبة حضور الشخصيات العمومية النسائية في النشرات التي بثتها الخدمات الثلاث عشرة خلال الفترة المعنية بالدراسة 9%. وتراوحت هذه النسبة حسب كل خدمة من 0% إلى 19,43% على القناة الثانية. ويلاحظ أن خمس خدمات خصصت للمداخلات النسائية أقل من 10%، في حين غابت هذه المداخلات في ثلاث خدمات.

ومن حيث الحيز الزمني أفردت إذاعة أطلانتيك أكبر مدة زمنية مخصصة للنساء، حيث وصلت إلى 00:10:23، بنسبة مشاركة بلغت 10,34%.

ومن حيث الشخصيات العمومية المتدخلة، أعطيت الكلمة ل19 شخصية عمومية نسائية، مقابل 128 شخصية ذكورية تناولت الكلمة.

توزيع المداخلات النسائية المسجلة في النشرات الإخبارية سنة 2014

السخصية المتدخلة	التصنيف	الانتماء	الحيز الزمني	عدد المداخلات
ميلودة حازب	المعارضة البرلمانية	**حزب الأصالة والمعاصرة**	0:07:26	**15**
حكيمة فصلي	الأغلبية البرلمانية	**حزب العدالة والتنمية**	0:07:20	**7**
نعيمة فرح[34]	الأغلبية البرلمانية	**حزب التجمع الوطني للأحرار**	0:01:58	**6**
زبيدة بوعياد	المعارضة البرلمانية	**حزب الاتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية**	0:04:25	**5**
كجمولة منت أبي	الأغلبية البرلمانية	**حزب التقدم والإشتراكية**	0:02:22	**5**
خديجة الزومي	مركزية نقابية	**الاتحاد العام للشغالين بالمغرب**	0:02:22	**4**
نزهة الوافي[35]	الأغلبية البرلمانية	**حزب العدالة والتنمية**	0:01:03	**4**
مينة ماء العينين	الأغلبية البرلمانية	**حزب العدالة والتنمية**	0:02:00	**3**
بشرى برجال	المعارضة البرلمانية	**حزب الاتحاد الدستوري**	0:01:53	**3**
خديجة الرويسي	المعارضة البرلمانية	**حزب الأصالة والمعاصرة**	0:01:17	**3**
فاطمة ضعيف	الأغلبية البرلمانية	**حزب الحركة الشعبية**	0:01:48	**2**
مونية غلام	المعارضة البرلمانية	**حزب الإستقلال**	0:01:32	**2**
رشيدة الطاهيري[36]	الأغلبية البرلمانية	**حزب التقدم والإشتراكية**	0:00:34	**2**
نعيمة الرباع	المعارضة البرلمانية	**حزب الإستقلال**	0:00:33	**2**
سعاد الشيخي[37]	الأغلبية البرلمانية	**حزب العدالة والتنمية**	0:01:30	**1**
لبنى أمهير[38]	الأغلبية البرلمانية	**حزب الحركة الشعبية**	0:00:23	**1**
فتيحة البقالي	المعارضة البرلمانية	**حزب الإستقلال**	0:00:23	**1**
ربيعة دراعو	مركزية نقابية	**الفدرالية الديمقراطية للشغل**	0:00:21	**1**
رشيدة بنمسعود	المعارضة البرلمانية	**حزب الاتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية**	0:00:16	**1**

وبالرجوع إلى نتائج الشخصيات العمومية في الخدمات السمعية البصرية الثلاث عشرة، نجد أن مداخلات الشخصيات العمومية النسائية المحتسبة في إطار تغطية مشروع 2013 في النشرات الإخبارية بلغت 00:33:54. وهو ما يمثل نسبة 7,88% من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية (09:15:04).

ومقارنة مع مشروع 2014، همَّت هذه المداخلات أربعة أصناف من الفاعلين فقط وهم الأغلبية (00:13:00) والمعارضة (00:07:39) والمنظمات النقابية (00:11:42) والأحزاب غير الممثلة في البرلمان (00:01:33). وارتفعت

34- عضوة الفريق البرلماني للتجمع الوطني للأحرار بمجلس النواب.
35- عضوة الفريق البرلماني لحزب العدالة والتنمية بمجلس النواب.
36- عضوة الفريق البرلماني لحزب التقدم والاشتراكية بمجلس النواب.
37- عضوة الفريق البرلماني لحزب العدالة والتنمية بمجلس النواب.
38- عضوة الفريق البرلماني لحزب الحركة الشعبية بمجلس النواب.

نسبة مشاركة المرأة من هذا الصنف الأخير من الأحزاب رغم قلة المداخلات المسجلة فيها. وسجلت أعلى نسبة لمشاركة المرأة في إذاعة أطلانتيك ب10,2%. وأعطيت الكلمة لـ149 شخصية عمومية، منها 15 شخصية نسائية.

VI. تطور التغطية الاعلامية للمشروع في النشرات الإخبارية

يعكس الرسم المبياني أسفله تطور التغطية التي قامت بها وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية والخاصة المعنية بالتتبع لموضوع مشروع قانون مالية سنة 2014 في النشرات الإخبارية مقارنة مع نظيره لسنة 2013. وتمتد الفترة المعنية بهذه الدراسة، كما سبق الذكر، من تاريخ تقديم المشروع أمام أعضاء مجلسي البرلمان (23 أكتوبر بالنسبة لمشروع 2014) إلى تاريخ المصادقة النهائية عليه (31 دجنبر 2013).

تطور التغطية المخصصة للمشروع حسب أصناف الخدمات	
الخدمات العمومية	الخدمات الخاصة
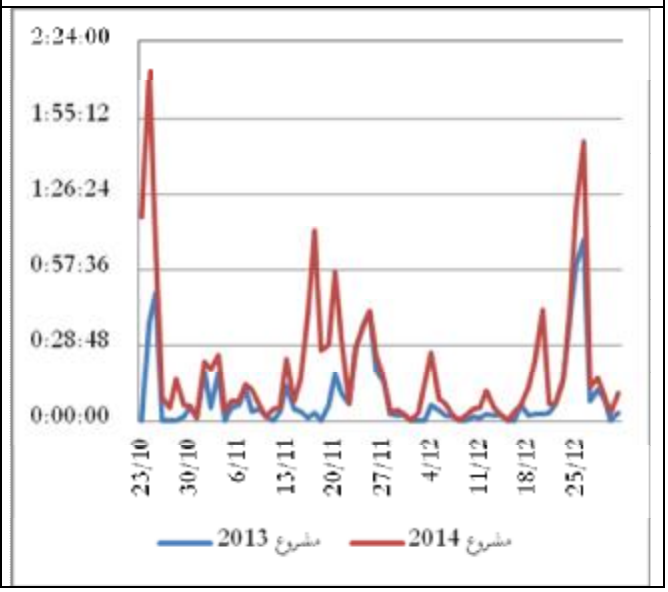	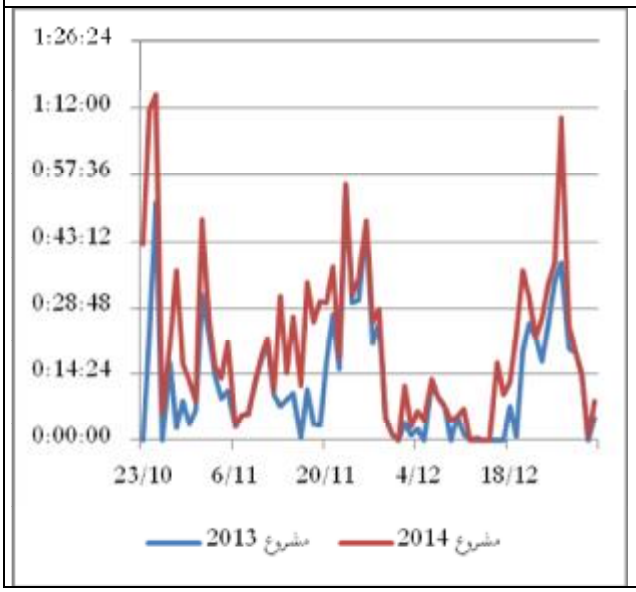

يعكس تطور الحيز الزمني المخصص لتغطية مشروع 2014 في الخدمات العمومية وجود ترابط (interdépendance) بين ارتفاع هذا الحيز الزمني وبين تداول المشروع في الجلسات العامة التي عقدها مجلسا البرلمان. وقد بلغت هذه التغطية أوجها في خمس محطات أساسية. وارتفعت هذه التغطية عند تقديم مشروع قانون المالية لتصل إلى 1:17:47 يوم تقديم المشروع و1:35:39 في اليوم الموالي له. وانخفضت هذه التغطية إلى أدنى مستوياتها لترتفع من جديد خلال الفترة الممتدة من 15 نونبر إلى 21 منه، وهي الفترة التي تزامنت مع تخصيص سبع جلسات عمومية لتداول المشروع. وقد تمحورت هذه الجلسات حول تقديم مداخلات الفرق النيابية ورد

الحكومة في إطار المناقشة العامة، قبل أن تختتم بالمصادقة على المشروع من طرف مجلس النواب في إطار القراءة الأولى.

وانخفضت التغطية الإخبارية المخصصة للمشروع إلى أدنى مستوياتها خلال مناقشة المشروع داخل مجلس المستشارين، ولم ترتفع إلا خلال يومي 19 و20 دجنبر 2013 اللذين تزامنا مع عقد أربع جلسات عمومية تم عقبها رفض المشروع من طرف هذا المجلس.

ولم ترتفع التغطية المخصصة للمشروع من جديد، خلال يومي 25 و26 دجنبر 2014، إلا عند عقد جلسة عمومية صوت فيها مجلس النواب على الصيغة النهائية للمشروع في إطار القراءة الثانية.

ويلاحظ أن نفس المنهجية اتبعتها الخدمات العمومية في تغطيتها لمشروع 2013، مما يعكس من جهة ارتباطها بتغطية المشروع في سياق المسطرة التشريعية التي يسلكها داخل قبة البرلمان والحرص على **تقديم مادة إعلامية متوازية مع انعقاد الجلسات العامة.** ويستفاد من ذلك أن **هذه الخدمات لا تعكس مضامين المشروع والقضايا الجوهرية التي يطرحها، من حيث انعكاساته على السياسات العامة، بقدر ما تلجأ إلى البحث عن تقديم مواقف الفاعلين حول مجريات مناقشة المشروع وتطورها.**

وإذا كانت تغطية المشروع في الخدمات العمومية تمحورت حول خمس محطات، فإنها عرفت تذبذبا من أسبوع لآخر وكانت حاضرة في عدد أكبر من المحطات.

ويفيد المبيان أعلاه، أيضا، أن وسائل الاتصال السمعي البصري الخصوصية حافظت على وتيرة تغطيتها للمشروع طيلة فترة مناقشته رغم ضعف الحيز الزمني المخصص له مقارنة مع الخدمات العمومية. ويتبين أيضا أن **تغطية الإذاعات الخاصة كانت حاضرة حتى إبان غياب الجلسات العمومية**، وهذا ما تم تسجيله أيضا بخصوص مشروع 2013.

ملخص التغطية في النشرات الإخبارية:

بلغ الحيز الزمني الإجمالي المخصص لتغطية مشروع قانون المالية لسنة 2014 (من 23 أكتوبر إلى 31 دجنبر 2013) في النشرات الإخبارية ما يناهز 22 ساعة (21:58:46) بمعدل يومي يقل عن 19 دقيقة. وقد تم رصد هذه التغطية في تسعة عشر خدمة تلفزية وإذاعية أشارت إلى الموضوع في إحدى نشراتها. وبلغ الحيز الزمني الإجمالي المخصص لمشروع 2013 ما قدره 26:30:28 في واحد وعشرين خدمة تلفزية وإذاعية.

ويلاحظ أن ثلاث عشرة خدمة إذاعية وتلفزية* فقط أفردت كل واحدة منها حيزا زمنيا يفوق ربع ساعة للمشروع في النشرات الإخبارية المبثوثة خلال الفترة المعنية بالدراسة. وبلغ إجمالي الحيز الزمني المخصص لتغطية المشروع من طرف هذه الخدمات 20:40:06، كما بلغ حجم المدة الزمنية المخصصة لتصريحات مختلف الفاعلين أقل من نصف مدة البث (8:37:56)، منخفضا بحوالي ساعتين مقارنة مع تغطية السنة الماضية؛ بما يبين أن جل الخدمات المعنية بالدراسة اهتمت أكثر بنقل الأخبار دون فتح نقاشات حولها.

وتوزعت مدة تناول الكلمة بين مداخلات الفاعلين السياسيين التي بلغت 6:13:54 والفاعلين المهنيين التي بلغت 01:11:55 موزعة بين المنظمات النقابية (00:44:09) والمنظمات المهنية (00:25:55) وبضع مداخلات لممثلين عن غرف مهنية (00:01:51)، والفاعلين المؤسساتيين (00:00:46)، ثم مداخلات الفاعلين الآخرين (1:11:21).

وبالنسبة إلى فئة الفاعلين السياسيين التي بلغت حيزا زمنيا قدره 06:13:54، فقد شكلت مداخلات الحكومة منها نسبة 27,90%، أما أحزاب الأغلبية فشكلت مداخلاتها نسبة 30,57% مقابل 38,21% لأحزاب المعارضة و3,32% للأحزاب غير الممثلة في البرلمان.

*-القناة الأولى، القناة الثانية، قناة ميدي 1 تي في، قناة تمازيغت، الإذاعة الوطنية، الإذاعة الأمازيغية، إذاعة الرباط الدولية، إذاعة أطلانتيك، إذاعة أصوات، إذاعة شذى إف. إم.، إذاعة كازا إم. إف. إم. وإذاعة راديو بلوس البيضاء

ويلاحظ أن مداخلات أحزاب المعارضة البرلمانية (02:22:52) تجاوزت تلك المخصصة لأحزاب الأغلبية البرلمانية (01:54:18) حول مشروع 2014. وهي نفس الملاحظة التي تم تسجيلها بخصوص مشروع 2013، حيث حازت أحزاب المعارضة 02:27:13 مقابل 2:13:53 لأحزاب الأغلبية الحكومية.

وبلغت مداخلات الشخصيات العمومية النسائية في النشرات الإخبارية 00:39:26، وهو ما يشكل نسبة8,83% من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية (07:26:35). وارتفعت نسبة المشاركة النسائية في صفوف الأغلبية إلى 16،59% مقابل 12،42% للمعارضة و6,15% بالنسبة إلى المنظمات النقابية، كما ارتفعت نسبة مداخلات الشخصيات العمومية النسائية المقدمة على نشرات أخبار القناة الثانية إلى 19,43% من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية. ومن حيث الحيز الزمني، أفردت إذاعة أطلانتيك أكبر مدة زمنية مخصصة للنساء، حيث ارتفعت إلى 00:10:23 بنسبة بلغت 10,34%.

ملخص التغطية في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية والنشرات الإخبارية:

تُبين النتائج الإجمالية لتغطية مشروع قانون المالية، في مجموع النشرات الإخبارية والبرامج الحوارية والمجلات الإخبارية التي قدمتها مجموع وسائل الاتصال السمعي البصري خلال الفترة الممتدة من تاريخ تقديم المشروع 23 أكتوبر 2013 إلى المصادقة النهائية عليه 31 دجنبر 2013، أن الحيز الزمني المخصص لتغطية المشروع لم يتجاوز 46 ساعة، وهو ما يمثل أقل من 3% من الحيز الزمني الإجمالي للمداخلات في النشرات الإخبارية والبرامج الحوارية والمجلات الإخبارية التي تم تقديمها خلال نفس الفترة من سنة 2013.

وخصصت ثلاث عشرة خدمة إذاعية وتلفزية أكثر من ربع ساعة لتغطية مشروع قانون المالية لسنة 2014 في نشراتها الإخبارية. وبالمقابل، لم تزد الخدمات الإذاعية والتلفزية التي خصصت أكثر من نصف ساعة لتغطية المشروع في برامجها الحوارية ومجلاتها الإخبارية عن التسعة.

واعتمدت القنوات التلفزية والإذاعية في إطار تغطيتها للمشروع بالأخص على مداخلات البرلمانيين أكثر من الفاعلين الآخرين نقابيين أو مهنيين أو أساتذة جامعيين أو خبراء اقتصاديين أو جمعويين.

ويفيد الاعتماد على مداخلات الشخصيات البرلمانية في الربط بين تغطية موضوع قانون المالية وبين تطور النقاشات البرلمانية في إطار المسطرة التشريعية التي يمر منها المشروع.

ويستخلص كذلك ضعف نسبة المشاركة النسائية في التدخلات التي همت مشروع الميزانية، مقارنة بالرجال، مع وجود بعض الاستثناءات تهم الإذاعة الوطنية والقناة الثانية وإذاعة لوكس راديو.

الجزء الثاني

قراءة في التغطية الإعلامية لمشروع قانون المالية لسنة 2014

في القنوات التلفزية ذات البرمجة العامة

(القناة الأولى، القناة الثانية، قناة ميدي 1 تي في وقناة تمازيغت)

تستغرق مناقشة مشروع قانون المالية، وفقا للقانون التنظيمي للمالية والنظامين الداخليين لمجلسي البرلمان، سبعون يوما من تاريخ إيداعه بمجلس النواب إلى تاريخ المصادقة النهائية عليه. وتخصص ثلاثون يوما الأولى للإحالة الأولى على مجلس النواب. وبعد المصادقة عليه داخل هذا المجلس، يحال على مجلس المستشارين (30 يوما)، قبل أن يحال للمرة الثانية على مجلس النواب للنظر في التعديلات التي أدخلت عليه، على أن تتم المصادقة النهائية على المشروع وينشر في الجريدة الرسمية، بعد النظر لمطابقته للدستور من طرف المجلس الدستوري، ليدخل حيز التنفيذ في فاتح يناير.

وقد أعلنت وزارة الاقتصاد والمالية، بتاريخ 22 أكتوبر 2013، عن إيداع مشروع قانون المالية للسنة المالية 2014والوثائق المرافقة له، لدى مجلس النواب ثم لدى مجلس المستشارين، وذلك طبقا لمقتضيات الفصل 75 من الدستور والآجال المنصوص عليها في المادة 33 من القانون التنظيمي لقانون المالية. وفي يوم 23 أكتوبر 2013، تم تقديم المشروع من طرف وزير الاقتصاد والمالية، محمد بوسعيد؛ والوزير المنتدب في الميزانية، ادريس الأزمي الإدريسي، في جلسة عامة مشتركة بين مجلسي البرلمان. كما تم في نفس اليوم تقديم المشروع داخل لجنة الاقتصاد والمالية بمجلس النواب.

بعد وضع وتقديم مشروع قانون المالية بمجلس النواب حسب المقتضيات الدستورية، شرعت لجنة المالية والبنيات الاقتصادية في المناقشة العامة للمشروع ابتداء من تاريخ 2013/10/30. وبتاريخ 2013/11/07، أنهت اللجنة دراسة مواد الجزء الأول من المشروع. ووافق المجلس، بتاريخ 2013/11/17، على الجزء الأول من المشروع بأغلبية 110 أصوات ومعارضة 37 وبدون أي امتناع عن التصويت. وبتاريخ 2013/11/20، وافق المجلس على الجزء الثاني من المشروع وعلى المشروع برمته بأغلبية 164 صوتا ومعارضة 95 وبدون أي امتناع عن التصويت.

وبعد إحالة المشروع على مجلس المستشارين، تم تقديمه أمام لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية بتاريخ 2013/11/26. وشرعت هذه الأخيرة في المناقشة العامة للمشروع بتاريخ 2013/12/02. وتم رفض الجزء الأول من المشروع بأغلبية 15 صوتا ومعارضة 6 أصوات وبدون أي امتناع عن التصويت من طرف هذه اللجنة بتاريخ 2013/12/17. كما تم رفض المشروع، برمته من طرف مجلس المستشارين، في جلسة عامة بتاريخ 2013/12/19.

وبعد إحالة المشروع على مجلس النواب للمرة الثانية، تم تأجيل جلسة 2013/12/24 للبث في المواد المعدلة من طرف مجلس المستشارين. وبتاريخ 2013/12/25 وافقت اللجنة على المشروع كما عدل في إطار القراءة الثانية

بأغلبية 25 صوتا ومعارضة 11 وبدون أي امتناع عن التصويت. كما وافق مجلس النواب في جلسة عامة على المشروع بأغلبية 186 صوتا ومعارضة 59 وبدون أي امتناع عن التصويت.

وتتوخى الدراسة في هذا الجزء **الوقوف على مدى مساهمة الشركات الوطنية في النقاش العمومي، بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية داخل البرلمان، والتزامها بما تنصّ عليه دفاتر التحملات من إخبار آني عن كل الأحداث ذات البعد الوطني التي تستأثر باهتمام الرأي العام والتطورات الطارئة على هذه الأحداث، مما من شأنه أن يلبي حاجيات المواطن المرتبطة بحقه في المعلومة.**

واعتبارا لارتفاع نسبة مشاهدة التلفزيون مقارنة مع الخدمات الإذاعية واعتبارا أيضا لدور التلفزيون وتأثيره القوي، حسب غالبية البحوث ونظرياتها المعاصرة في هذا الموضوع، فستقتصر الدراسة في هذا الجزء على القنوات التلفزية ذات البرمجة العامة[39]، في محاولة للوقوف على تعاطي هذه القنوات مع **حق المواطن في الخبر**، وذلك عبر استخراج مختلف المواضيع ذات العلاقة بمشروع قانون المالية، وكيفية تناولها (اعتمدت الدراسة على شبكة قراءة تمّ إدراجها في الملحق رقم 4) سواء في البرامج الإخبارية أو النشرات الإخبارية، خلال الفترة الممتدة من 23 أكتوبر إلى 31 دجنبر 2013.

ويقدم هذا الجزء **التغطية التي قامت بها وسائل الاتصال السمعي البصري في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية كما في النشرات الإخبارية من عرض المشروع إلى المصادقة النهائية عليه ونشره بالجريدة الرسمية.** ولم تزد هذه التغطية عن ثلاث **عشرة ساعة ونصف في مجموع النشرات والبرامج الحوارية والمجلات الإخبارية التي قدمتها القنوات الأربع خلال الفترة المعنية بالدراسة.**

[39] القناة الأولى _ القناة الثانية – القناة الأمازيغية - ميدي 1 تي في (الدراسة غطت فترة ما قبل تغيير الوضع القانوني لهذه القناة) ، ولم يتم تناول القناة المغربية لأنها تعتمد أساسا على إعادة بث برامج القناتين الأولى والثانية.

توزيع التغطية الإخبارية بين القنوات الأربع حسب صنف البرامج (مشروع 2014)

الخدمة	النشرات الإخبارية	المجلات الإخبارية	المجموع
القناة الأولى	1:48:22	3:57:32	**5:45:54**
قناة ميدي 1 تي في	2:27:05	1:11:28	**3:38:33**
القناة الثانية	1:14:50	1:42:44	**2:57:34**
قناة تمازيغت	0:19:34	0:50:50	**1:10:24**
المجموع	**5:49:51**	**7:42:34**	**13:32:25**

أولا: قراءة في التغطية الإعلامية المخصصة للمشروع في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية

تناولت القنوات التلفزية الأربع مشروع قانون المالية بالتغطية في برامجها الحوارية ومجلاتها الإخبارية خلال الفترة الممتدة من 23 أكتوبر إلى 31 دجنبر 2013 في 23 عددا أو حلقة من هذه المجلات والبرامج، بينما بثت 76 حلقة من نفس البرامج خلال نفس الفترة. وبلغ الحجم الزمني الإجمالي المخصص لتغطية المشروع في هذا الصنف من البرامج أقل من ثمان ساعات (7:42:34) خلال السبعين يوما في القنوات الأربع، أي بنسبة 7,31% من المدة الزمنية الإجمالية للبرامج المقدمة في بث أول للبرامج الحوارية والمجلات الإخبارية. وتراوح هذا الحيز بين أربع ساعات بالقناة الأولى وأقل من ساعتين بالقناة الثانية وأقل من ساعة ونصف في قناة ميدي 1 تي في وأقل من ساعة في قناة تمازيغت.

توزيع حلقات البرامج التي غطت المشروع مقارنة مع الحلقات المقدمة خلال فترة الدراسة (مشروع 2014)

الخدمة	اسم البرنامج	حلقات تناولت المشروع	عدد الحلقات المقدمة
القناة الأولى	«شؤون برلمانية»	6	9
	«قضايا وآراء»	2	13
	«ضيف الأحد»	2	7
القناة الثانية	«مجلة البرلمان»	8	10
	«مباشرة معكم»	0	9
قناة تمازيغت	«طريق المواطنة»	1	5
	الشأن المحلي	1	4
قناة ميدي 1 تي في	«ملف للنقاش»	1	9
	«مواطن اليوم»	0	7
	«90 دقيقة للإقناع»	2	3
المجموع		**23**	**76**

وكما يبين الجدول أعلاه، فإن تغطية المشروع في إطار البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية تم أساسا في المجلتين المخصصتين لتغطية الأنشطة البرلمانية، ست حلقات من "شؤون برلمانية" في الأولى وست حلقات من "مجلة البرلمان" في القناة الثانية.

أما البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية التي يساهم فيها عدد أكبر من المتدخلين، فإما أنها لم تخصص إلا حلقة وحيدة للموضوع أو لم تتناوله إلا جزئيا أو تغاضت عن تناوله كحالة "مباشرة معكم" الذي تبثه القناة الثانية.

ويشار إلى أنه تم استثناء حلقات تطرقت للموضوع قبل تاريخ تقديم المشروع. ويتعلق الأمر بكل من حلقة يوم 2013/10/09 من برنامج "**مباشرة معكم**"، وحلقة يوم 2013/10/13 من برنامج "**ملف للنقاش**" الذي تقدمه قناة ميدي 1 تي في، وحلقة يوم 2013/10/22 من برنامج "**قضايا وآراء**" الذي تقدمه القناة الأولى.

وقد خصصت هذه القناة حلقة يوم 2013/10/29 من برنامج "**قضايا وآراء**" بأكملها للموضوع، وتم تسجيل نفس الملاحظة بالنسبة لحلقة يوم 2013/10/27 من برنامج "**ملف للنقاش**"على قناة ميدي 1 تي في وحلقة يوم 2013/11/25 من برنامج "**طريق المواطنة**" على قناة تمازيغت، وهي برامج من الحجم الكبير (52 دقيقة أو أكثر).

وخصصت القنوات التلفزية الأربع 15 حلقة[40]، من أصل 23 حلقة، لمناقشة موضوع مشروع قانون المالية عبر استضافة فاعلين لمناقشة المشروع كموضوع محوري لهذا الحلقات، بينما تم التطرق له في ثمان حلقات أخرى تمحورت حول مواضيع أخرى غير قانون المالية.

[40] يتم احتساب البث الأول فقط.

توزيع التغطية المخصصة للمشروع حسب كل البرامج المقدمة (مشروع 2014)

الخدمة	اسم البرنامج	حلقات خصصت بأكملها للمشروع	حلقات تناولت جزئيا المشروع	المجموع
القناة الأولى	«ضيف الأحد»	0	2	**2**
	«شؤون برلمانية»	6	0	**6**
	«قضايا وآراء»	1	1	**2**
القناة الثانية	«مجلة البرلمان»	6	2	**8**
قناة تمازيغت	«طريق المواطنة»	1	0	**1**
	«الشأن المحلي»	0	1	**1**
قناة ميدي 1 تي في	«ملف للنقاش»	1	0	**1**
	«90 دقيقة للإقناع»	0	2	**2**
المجموع		**15**	**8**	**23**

وتمت الإشارة عرضا إلى موضوع قانون المالية في حلقة واحدة من برنامج "**قضايا وآراء**" وحلقتين من "**ضيف الأحد**" على القناة الأولى، كما تم اعتماد نفس الأسلوب في حلقتين من برنامج "**تسعون دقيقة للإقناع**" على قناة ميدي 1 تي في وحلقة من برنامج "**الشأن المحلي**" على قناة تمازيغت.

I. نسب مشاهدة الحلقات المعنية بالدراسة

يلاحظ أن **البرامج المخصصة للمشروع لم يصل عدد مشاهديها عتبة المليون مشاهد**، على عكس حلقة يوم 2013/10/15 من برنامج "قضايا وآراء" التي خصصت للدخول البرلماني والخطاب الملكي حيث ارتفع عدد مشاهديها إلى أكثر من مليون ونصف مشاهد (1.570.000) بحصة مشاهدة بلغت 12%.

وبالرجوع إلى المعطيات المتوفرة حول نسب المشاهدة الخاصة بالقناتين الأولى والثانية، يتبين أن عدد الأشخاص الذين شاهدوا حلقة يوم 2013/10/29 من برنامج "**قضايا وآراء**" بلغ حوالي 477 ألف مشاهد، بحصة مشاهدة ناهزت 5% من مجموع المشاهدين الذين تابعوا مختلف القنوات التلفزية. وبالنسبة لحلقة "**شؤون برلمانية**" يتبين أن عدد مشاهديها قارب 800 ألف شخص في الحلقتين الأخيرتين.

تطور نسب مشاهدة برنامج "شؤون برلمانية"

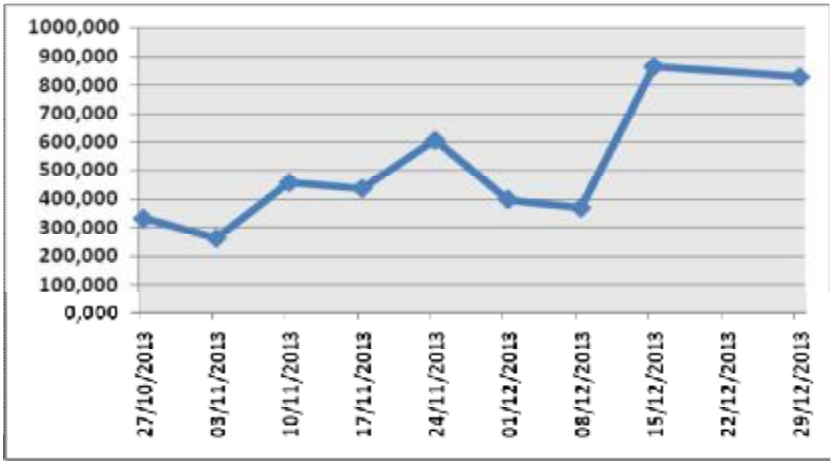

من جهة أخرى، يمكن الربط بين موضوع الحلقتين بمضمونهما حيث ارتبطت حلقة يوم 15 دجنبر بتناول موضوع تقنين زراعة القنب الهندي، أما حلقة يوم 29 دجنبر 2013 فتطرقت للمصادقة النهائية على المشروع.

وارتباطا بالدراسة، لم يتجاوز عدد مشاهدي البرنامج نصف مليون إلا في حالتين، الأولى تهم حلقة يوم 2013/11/24 من برنامج "**شؤون برلمانية**" التي تطرقت لرفض المشروع من طرف مجلس المستشارين (606000) والثانية تخص حلقة يوم 2013/12/29، المشار إليها أعلاه، والتي تطرقت للمصادقة النهائية على المشروع (828 000).

ويلاحظ أن برنامج "**ضيف الأحد**" سجل نسب مشاهدة أكثر ارتفاعا من مجلة "**شؤون برلمانية**"، خلال الفترة المعنية بالدراسة. وارتباطا بموضوع الدراسة، فقد تابع حلقة يوم 2013/10/27 من برنامج "**ضيف الأحد**"، التي استضافت نبيل بنعبد الله 1 048 000 مشاهدا، أما حلقة يوم 2013/11/03 التي استضافت حميد شباط بلغ عدد المشاهدين لها 804 000 مشاهد.

تطور نسب مشاهدة برنامج "مجلة البرلمان"

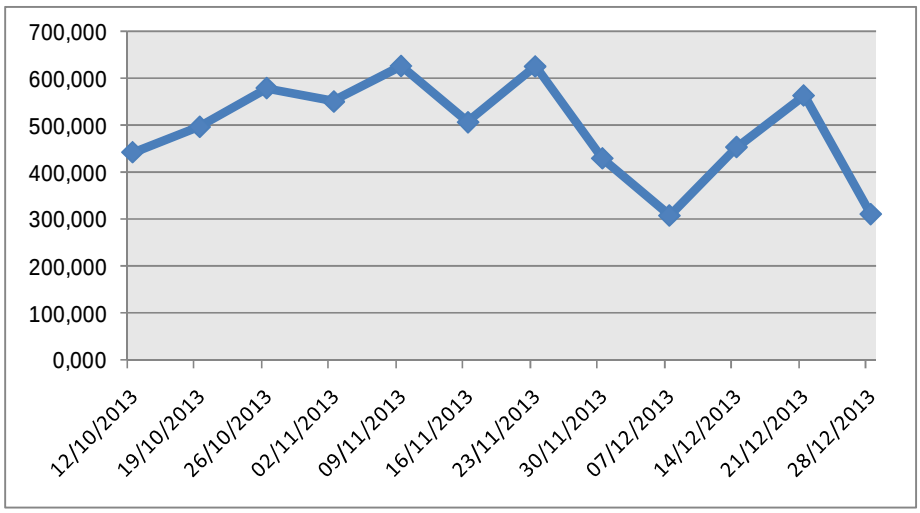

وتراوح عدد المشاهدين لبرنامج "**مجلة البرلمان**" الذي تقدمه القناة الثانية بين 300 ألف و600 ألف مشاهد.

II. أجناس البرامج التي تناولت المشروع:

كما تمّت الإشارة إلى ذلك أعلاه، فإن القنوات التلفزية الأربع تناولت المشروع، خلال الفترة المعنية بالدراسة، في ثمانية برامج مختلفة[41]، خمس منها أفردت حلقة أو أكثر للموضوع.

ويلاحظ أن برنامجين فقط خصصا 12 حلقة (من بين 15 حلقة) للموضوع، ويتعلق الأمر ب"شؤون برلمانية" الذي تبثه القناة الأولى و"مجلة البرلمان" الذي تبثه القناة الثانية. هذان البرنامجان وإن كانا مختلفين في شكلهما فهما مخصصان لمتابعة الأنشطة البرلمانية.

وباستثناء برنامج "ضيف الأحد" الذي تبثه القناة الأولى والذي يتم على شكل استجواب ضيف وحيد في كل حلقة، فإن باقي البرامج التي خصصت كليا للموضوع تأخذ إما شكل برامج حوارية تستضيف أكثر من متدخل، أو مجلات تتكون من فقرات متعددة ومختلفة الأجناس الصحافية.

فبرنامج "شؤون برلمانية"، عبارة عن حوار، مدّته 30 دقيقة، بين شخصيتين عموميتين، واحدة من الأغلبية البرلمانية والثانية من المعارضة البرلمانية. أمّا "مجلة البرلمان"، وهو من حجم 26 دقيقة، فيتكون من عدّة فقرات منها "الروبورطاج" و "حوار"، وتستضيف فقرة حوار شخصيتين اثنتين من ميادين أو مشارب سياسية مختلفة.

---

[41]- يقصد في هذه الدراسة بأجناس البرامج إن كانت حوارية أو تفاعلية أو على شكل مجلات أو روبورطاج أو تحقيق أو وثائقي...

أمّا مجلة "قضايا وآراء" (القناة الأولى) فهي مجلة حوارية، من حجم 90 دقيقة، تستضيف على الأقل أربعة ضيوف، سياسيين ونقابيين وغيرهم...، وتضم كذلك روبورطاجات.

ومن نفس الجنس الصحافي، برنامج "أبريد نتامورت" ("طريق المواطنة") تقدمه قناة تمازيغت ومدّته ساعة ونصف الساعة، ويتم بثه في جزءين (حوالي 45 دقيقة لكل جزء). وتستضيف مقدمة البرنامج في كل جزء ضيفين من الأغلبية والمعارضة، مع تقديم روبورطاجات حول القضايا المطروحة للنقاش.

ومن البرامج التي أفردت حلقة كاملة للمشروع ، كذلك، **"ملف للنقاش"** لقناة ميدي 1 تي في، وهو يستضيف، خلال 72 دقيقة، عدة شخصيات لتناول موضوع الحلقة. ويتميز هذا البرنامج باللجوء إلى الشاشة التفاعلية، للشرح والتبسيط من خلال الجداول والمبيانات.

III. التغطية الموضوعاتية للمشروع في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية

يتبين من خلال معاينة البرامج المعنية أن القنوات الأربع اهتمت في البداية بتقديم السياقات السياسية والاقتصادية والوطنية والدولية التي جاء فيها إعداد وعرض المشروع. وقد تطرقت لسؤال الإعداد للمشروع وتقديمه من طرف حكومة حديثة العهد بالتشكيل ومدى مساهمة وزراء التجمع الوطني للأحرار في هذا الإعداد. وناقشت أيضا الفرضيات التي بُني عليها المشروع ومرتكزاته الأساسية كدعم الإصلاحات الهيكلية والحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية[42].

[42]- بالرجوع إلى المناقشة العامة للمشروع، استنادا إلى التقرير النهائي للجنة الاقتصاد والمالية بمجلس النواب، نجد أنها انطلقت من التطرق للسياق السياسي الذي طبع مرحلة إعداد مشروع قانون المالية. وسارت النقاشات في اتجاه تحليل تأثيرات السياق الدولي والإقليمي على التجربة المغربية وتداعيات الأزمة الحكومية وتأخر تشكيلها على سير الإصلاحات الكبرى. وبخصوص تنصيب الحكومة، اعتبرت الأغلبية أن الحكومة نصبت في يناير 2012 ولا يمكن أن يقع أي تنصيب جديد ما دامت لم تقع أي حالة من الحالات المضمنة في الفصول 103 و105 من الدستور أو حالة ما بعد الانتخابات.

وفي موقف معارض، اعتبرت فرق المعارضة أن إجراءات تمديد آجال حكومة تصريف الأعمال أثر سلبا على تدبير الشأن العام، وذلك بتوقيف المبادرات الإصلاحية الكبرى في ظل انتظارية عانى منها المغاربة، وفوتت على المغرب فرصا للإقلاع الإقتصادي. وأوضحت فرق المعارضة أنه بعد انتظار طويل وتكتم على مجريات المفاوضات تم أخيرا تعيين الحكومة، وأن هذه الأخيرة لا برنامج لها، ولا ترتكز على أي أساس دستوري بحكم امتناعها عن تقديم برنامجها أمام البرلمان. وفي ظل هذا الوضع، طرحت فرق المعارضة سؤال دستورية الحكومة الجديدة، معتبرة أن الحكومة تشتغل ببرنامج سياسي ساهم في وضعه حزب سياسي انتقل إلى المعارضة، وآخر قام بالعكس بالتصويت ضده واليوم سيطبقه.

وبخصوص الوضعية الاقتصادية وعلاقتها بقانون المالية، فقد ثمنت عدد من الفرق النيابية بمجلس النواب احترام الحكومة للآجال الدستورية لإيداع مشروع قانون المالية، بما فيها أحزاب المعارضة. وثم تثمين مجموعة من الإجراءات كتخفيض ثمن الدواء، وتقليص العجز الحاصل في السكن المخصص للطبقة الوسطى، ودعم صندوق التكافل العائلي وتخصيص 12 مليار درهم لضمان ديمومة خدمات التقاعد؛ وتحسن ترتيب المغرب في التقارير الدولية،

وتناولت برامج القنوات الأربع الأبعاد الاجتماعية للمشروع، وبالأخص الشق المتعلق بالضريبة. وتم كذلك تناول إجراءات ذات أبعاد اجتماعية خصوصا منها المرتبطة بالسكن الموجه للطبقة الوسطى وبتعميم التغطية الصحية وبالتعليم.

ويسجل **عدم تخصيص برامج تستهدف المواطن لتحسيسه بأهمية المشروع في حياته اليومية**، مع استثناء وحيد ويتعلق الأمر ببرنامج **"طريق المواطنة"** لقناة تمازيغت. وفي نفس السياق يلاحظ **عدم الإشارة نهائيا في أي من الحلقات إلى "ميزانية المواطن" وهو ملخص مبسط لمشروع قانون المالية تنشره وزارة المالية منذ سنة 2012 لإشراك المواطن في النقاش حول الموضوع**، كما ورد في تمهيد الوثيقة المذكورة[43].

كتقرير البنك الدولي حول مناخ الأعمال. كما ثمنت هذه الفرق مجهودات الحكومة للرفع من الطلب الداخلي، مع الأخذ بعين الاعتبار وضعية المالية العمومية والحفاظ على التوازن المالي في مواجهة الضغط الخارجي.

وعلى النقيض من ذلك، ذهبت فرق المعارضة إلى أن المشروع يسير في منطق الاستخفاف بالحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وهو تعبير عن التناقضات والعجز الحكومي، ويفتقر إلى أية فكرة مبتكرة أو توجهات عقلانية كبرى أو خطة للتنمية تعطي دفعة قوية للاقتصاد. وتم التأكيد على أن مشروع قانون المالية قد "يؤدي إلى السكتة القلبية ، مع اعتبار أن الوضعية الحالية التي يعيشها المغرب مماثلة لفترة التقويم الهيكلي من خلال العديد من المؤشرات. وتم اقتراح تخصيص نسبة من ميزانية الاستثمار لإتمام المشاريع التي تم إطلاقها في السابق. كما تم التطرق للوثائق المرتبطة بالمشروع والتي لا تمكن النواب من مناقشة المشروع في غياب لأي عمل تشاركي خلال مرحلة الإعداد، وذلك من أجل دراسة الفرضيات التي ينبني عليها المشروع وكيفية إعدادها وربطها بالواقع.

[43] - "يكتسي قانون المالية أهمية بالغة، بصفته الأداة الرئيسية بيد الحكومة لإنجاز الأهداف المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا الوسيلة المثلى لتحديد أولويات الإنفاق العمومي. كما يحظى هذا القانون بتتبع واهتمام المواطنين لما يترتب عنه من آثار مباشرة على الظروف المعيشية للمواطن.

وفي هذا الإطار تصدر وزارة الاقتصاد والمالية للسنة الثانية على التوالي ميزانية المواطن التي تقدم قانون المالية لسنة 2013 وذلك استمرارا للمبادرة التي تم اتخاذها خلال سنة 2012، والتي تندرج في إطار الجهود المبذولة لتحسين التواصل مع المواطن وتكريس الحقوق والحريات التي نص عليها الدستور، خاصة منها **الحق في الولوج إلى المعلومة.**

وفي هذا الصدد، تهدف ميزانية المواطن إلى إرساء قواعد الحكامة الجيدة والشفافية من خلال إشراك المواطن بشكل أكثر فاعلية في النقاش العام حول السياسات والاختيارات العمومية التي تعبر عنها ميزانية الدولة والمواضيع المالية وكذا تتبع تنفيذ هذه السياسات.

هذا، وقد عملت الوزارة، بعد التشاور مع بعض الفعاليات المدنية المعنية، على إغناء ميزانية المواطن لهذه السنة بتقديم ملخص، مبسط ومفهوم للمعطيات الميزانياتية، خصوصا الفرضيات والتوجهات الأساسية لقانون المالية لسنة 2013، مع التركيز على المؤشرات الماكرواقتصادية وكذا الموارد المحصلة من مختلف المصادر وتوزيع النفقات حسب المحاور الرئيسية للسياسات الاجتماعية، بالإضافة إلى التدابير ذات الطابع الاقتصادي والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين."

توزيع المواضيع المتناولة في حلقات البرامج المخصصة لتغطية مشروع قانون المالية (2014)

الخدمة	اسم البرنامج	تاريخ الحلقة	المواضيع الرئيسية المتناولة
القناة الثانية	"مجلة البرلمان"	2013/10/26	المرتكزات والفرضيات. أهم التدابير والإجراءات.
		2013/11/02	الجانب الضريبي في المشروع من خلال الرفع من قيمة بعض الضرائب وفرض أخرى جديدة (الضريبة على القيمة المضافة + تضريب الفلاحة).
		2013/11/09	الميزانية الفرعية لقطاع التربية الوطنية. الميزانية الفرعية لقطاع العدل: ميزانية المندوبية العامة للسجون.
		2013/11/16	واقع الإدارة المغربية وإشكالية كتلة الأجور وتأثيرها على الاقتصاد الوطني. مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الوظيفة العمومية (كتلة الأجور تشكل 11% من الناتج الداخليالخام، وضعية الموظفين والترقيات، التشغيل العمومي وملف المعطلين).
		2013/11/23	مناقشة المشروع ودراسة التعديلات ومساهمة النواب. التدابير الاجتماعية وإصلاح للضريبة على القيمة المضافة.
		2013/12/14	الميزانية المخصصة لوزارة العدل بمشروع قانون المالية. صندوق التكافل العائلي والميزانية المرصودة له.
القناة الأولى	"شؤون برلمانية"	2013/10/27	السياق العام لتقديم المشروع (التنصيب البرلماني للحكومة وإشكالية تقديم برنامج حكومي جديد). المرتكزات والتوجهات العامة وأهم التدابير والإجراءات المتخذة.
		2013/11/03	المناقشة العامة للمشروع, التدابير المتخذة في إطار الجانب الاجتماعي للمشروع,
		2013/11/10	مناقشة البعد الاجتماعي لمشروع قانون ميزانية 2014 ومدى انسجامه مع التوجهات الكبرى للبرنامج الحكومي.
		2013/11/24	السياق العام والظرفية الاقتصادية والسياسية لإعداد وتقديم المشروع. النقاش العام ومسطرة المصادقة على المشروع. عدد من الإجراءات والتدابير (السكن، التشغيل، الصحة، الضرائب).
		2013/12/08	مناقشة مشروع قانون المالية في مجلس المستشارين. فرض الضريبة على القطاع الفلاحي والضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لقطاع الصيد البحري.
		2013/12/29	إسقاط مشروع قانون المالية من طرف المعارضة في مجلس المستشارين. التعديلات المرتبطة بالضرائب.
	"قضايا وآراء"	2013/10/29	الأبعاد الاجتماعية للمشروع (الضريبة على القيمة المضافة، التعليم، السكن، الصحة، العالم القروي).
قناة ميدي 1 تي في	"ملف للنقاش"	2013/10/27	موضوع العمل الحكومي والبرلماني في الدخول السياسي، موازاة مع تقديم مشروع قانون المالية. موقع التدابير المرتبطة بالسكن والصحة والتعليم والتشغيل والعالم القروي.
قناة تمازيغت	"طريق المواطنة"	2013/11/25	تقديم المشروع: الأبعاد والمرتكزات وأهم المضامين الاجتماعية. الجانب الضريبي للمشروع خاصة الضريبة على الفلاحة.

ويبين الجدول أن ثلاث قنوات خصصت كل واحدة منها حلقة من برامجها من الحجم الكبير (52 دقيقة فأكثر) لمناقشة المشروع. وهكذا تناولت القناة الأولى موضوع الأبعاد الاجتماعية للمشروع في حلقة يوم 2013/10/29 من برنامج "**قضايا وآراء**". وتمحور موضوع حلقة يوم 2013/10/27 من برنامج "**ملف للنقاش**" على قناة ميدي 1 تي في حول تقديم مشروع قانون المالية بين الدخول السياسي وتعيين الحكومة. ومن جهتها تناولت قناة تمازيغت

موضوع قانون المالية عبر تخصيص حلقة يوم 2013/11/25 من برنامج "**طريق المواطنة**" والذي تناولت في جزءه الثاني النقاشات الدائرة حول المشروع ومدى استيعابها من طرف المواطن.

1. تغطية الإجراءات المرتبطة بالضريبة على القيمة المضافة

جاء في تقديم مشروع 2014 أن الحكومة تسهر على التفعيل التدريجي والتشاركي لتوصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات من خلال العمل على توسيع الوعاء الضريبي، وعقلنة الإعفاءات الضريبية، واعتماد إصلاح شامل لمنظومة الضريبة على القيمة المضافة، وتوطيد آليات الشراكة والمصالحة بين المواطن والإدارة الضريبية.

وخلقت هذه التدابير[44] سجالا بين الحكومة وأغلبيتها من جهة والمعارضة البرلمانية من جهة أخرى. ففيما اعتبر الطرف الأول أن هذه التدابير تدخل في إطار إصلاح جذري لنظام الضريبة على القيمة المضافة، ارتأت المعارضة أن هذه التدابير تدخل في سياق النهج التقشفي للمشروع واعتبرته برنامج تقويم هيكلي جديد، وأن الحكومة، عن طريق تضريب عدد من المنتجات الأساسية كالملح ومصبرات السردين، إنما تستهدف تفقير الفئات الهشة.

ويبدو جليا أن القنوات الأربع اهتمت بشكل خاص بهذه النقطة، إذ تم تناول المقتضيات المرتبطة بموضوع الضريبة على القيمة المضافة في تسع حلقات: أربعة من برنامج "**شؤون برلمانية**" على القناة الأولى (2013/10/27، و2013/11/03، و2013/11/10، و2013/12/29) وثلاث حلقات من برنامج "**مجلة البرلمان**" على القناة الثانية (حلقات 2013/11/02، 2013/11/16، و2013/11/23)، بالإضافة إلى حلقة يوم 2013/10/29 من برنامج

---

[44]- شدد النص التقديمي على الانطلاق في إصلاح الضريبة على القيمة المضافة، وذلك بالتوحيد التدريجي للأسعار، لحصرها في سعري 10%، و20%، مع إرجاع دين الضريبة على القيمة المضافة المتراكم، واعتماد التشاركية في التنزيل المتدرج لتوصيات المناظرة الوطنية حول الإصلاح الضريبي.
ويشكل إصلاح الضريبة على القيمة المضافة، بحسب المشروع، إحدى أهم التوصيات الصادرة عن المناظرة الوطنية حول الجبايات. وللشروع في إنجاز هذا الورش الكبير، تم التركيز على التوسيع الأمثل للوعاء والسير قدما في مسلسل الحد من الأسعار للاقتصار على سعرين فقط وذلك للتخفيف من حالات المصدم (date butoir)، وإلغاء قاعدة الفاصل الزمني المحدد في شهر وإحداث نظام التصريح التلقائي وتعميم إرجاع الدين الضريبي.
ومن المنتظر أن يتم تطبيق هذه التدابير خلال السنتين القادمتين وتتمثل التدابير المقترح تطبيقها خلال سنة 2014 في تطبيق سعر 10% أو 20%على بعض المنتجات أو الخدمات المعفاة في إطار إصلاح الضريبة على القيمة المضافة الهادف إلى توسيع الوعاء من خلال إلغاء الإعفاءات التي لم تعد مبررة .وذلك وفق التوزيع التالي: أولا، تطبيق سعر 10% على بعض المنتجات الخاضعة لسعر 7% ويتعلق الأمر بخدمات المطعم المقدمة مباشرة من طرف المقاولة لمستخدميها، وعمليات استغلال الحمامات، الخشب والفلين في حالتهما الطبيعية، ومصبرات السردين، والأغذية المخصصة لتغذية المواشي. وثانيا، تطبيق سعر 20% على بعض المنتجات الخاضعة لنسبة 10% كالزبيب والتين المجفف، والشموع والبرافين، ومعدات الصيد البحري، والمعدات المقتناة من طرف جامعة الأخوين بإفران. وثالثا، تطبيق سعر 20% على بعض السلع الخاضعة لسعر 14% وتتمثل في الشحوم الغذائية والسيارات النفعية.

"**قضايا وآراء**" وحلقة يوم 2013/10/27 من برنامج "**ملف للنقاش**" **(**يمكن الاطلاع على التفاصيل في الملحق رقم 5**)**.

وتجدر الإشارة إلى أن النقاشات البرلمانية أدت إلى تعديل عدد من الإجراءات المقترحة في هذا المجال وبالأخص في إطار القراءة الثانية بعد رفض مجلس المستشارين للمشروع. إلا أن القنوات لم تعد إلى الموضوع في برامجها الإخبارية لتعريف المواطن/مؤدي الضرائب بنتيجة النقاشات البرلمانية، وما سيؤديه وما لا يؤديه، وتأثيراتها على دخله المباشر وعلى الاقتصاد الوطني. واقتصرت على الإعلان عن نتائج التصويت من طرف مجلس النواب على المشروع في صيغته النهائية.

وباستثناء ما جاء في تعقيب، في أحد البرامج، لأحد النواب الذي أكد على أن بعضا من هذه التدابير تم سحبها، لم يتبين أن القنوات قد توقفت عند التدابير والإجراءات المتخذة في صيغتها النهائية.

2. تغطية الإجراءات المرتبطة بالضريبة على الفلاحة

اقترح مشروع قانون المالية، بناء على مذكرته التقديمية، فرض الضريبة تدريجيا على الشركات الفلاحية، بما أن الإعفاء الذي تستفيد منه الشركات الفلاحية سينتهي أجله بتاريخ 31 دجنبر 2013، وذلك أخذا في الاعتبار التوصيات الصادرة عن المناظرة الوطنية حول الجبايات المنعقدة خلال سنة 2013، وما ورد في الخطاب الملكي السامي بتاريخ 30 يوليوز 2013 بمناسبة عيد العرش وما تم الإعلان عنه ضمن التوجهات الحكومية.

واقترح المشروع ابتداء من فاتح يناير 2014، فرض الضريبة تدريجيا على الشركات الفلاحية الكبرى التي تحقق رقم معاملات يفوق خمسة ملايين درهم. وثانيا، إعفاء المستغلات الزراعية الصغرى والمتوسطة والنشاطات الأخرى ذات الطابع الزراعي، كليا وبصفة دائمة، إذا كان رقم معاملاتها السنوي يقل عن خمسة ملايين درهم.

وبالرجوع إلى النقاش العام، سواء داخل مجلس النواب (بناء على تقارير لجنة المالية) أو خارجه، الذي دار حول هذه النقطة، اعتبرت الأغلبية أن هذه المقتضيات تندرج في إطار الإصلاح الشامل للقطاع وأنها تأتي تنزيلا لتوصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات، في حين ركزت المعارضة على محدوديتها وعدم اندراجها في إصلاح شمولي. كما انتقدت تضريب المعدات الفلاحية معتبرة أن الفلاح البسيط هو الأكثر استهدافا، متوقفة عند انعكاسها السلبي على الأسعار وبالتالي على المواطن، لتخلص إلى أن تدابير المشروع تقشفية وستضر لا محالة بالقدرة الشرائية للمواطن.

موضوع تضريب الفلاحة كان حاضرا في القنوات الأربع بدون استثناء. وقد تطرقت له القناة الأولى في حلقتين؛ الأولى من برنامج "**قضايا وآراء" بث** يوم 2013/10/29 **والثانية** من برنامج "**شؤون برلمانية" بث** يوم 2013/11/10. **وخصصت له القناة الثانية** فقرة "تقرير المجلة" و"فقرة حوار" من حلقة يوم 2013/11/02 من برنامج "**مجلة البرلمان**". وتناولت ميدي 1 تي في الموضوع في حلقة يوم 2013/10/27 من برنامج "**ملف للنقاش**".

وانفردت قناة تمازيغت بتخصيص الجزء الأول[45] من حلقة يوم 2013/11/25 من برنامج "**طريق المواطنة**" لموضوع فرض الضريبة على الشركات الفلاحية. واستضافت لمناقشته كلا من سليمان العمراني، نائب برلماني عن حزب العدالة والتنمية؛ وعدي بوعرفة، عضو المكتب التنفيدي للمنظمة الديمقراطية للشغل. إضافة إلى ذلك، أعدت ربورطاجا من منطقة أغبالو أقورار، بإقليم صفرو، حول الموضوع. وعكَس هذا الروبورطاج آراء ستة فلاحين عبّروا عن قبولهم فرض الضريبة على الفلاحين الكبار. غير أن هذه القناة لم تعط الكلمة لمن تم نعتهم بالفلاحين الكبار لمعرفة وجهة نظرهم.

كما تطرقت القناة لهذا الموضوع في جزء لا يتعدى الخمس دقائق في حلقة يوم 2013/11/13 من برنامج "**الشأن المحلي**" حيث ربط أقوضاض عبد القادر، بصفته عضوا بمجلس المستشارين عن الحركة الشعبية، بين فرض هذه الضريبة في المشروع وبين الخطاب الملكي وخلاصات المناظرة الوطنية حول الجبايات.

3. تغطية باقي الإجراءات

جاء مشروع قانون المالية لسنة 2014 بعدة إجراءات اعتبرت ذات أبعاد اجتماعية من مثل السكن الموجه للفئات الوسطى، وأخرى مرتبطة بالصحة وبالتعليم وبالتشغيل، إضافة إلى إجراءات تهم الاستثمار. ورغم أن العديد من هذه الإجراءات كانت محط نقاش وجدل واسع سواء داخل البرلمان أو خارجه، يلاحظ أن هذه الإجراءات لم تحظ بنفس الاهتمام من طرف القنوات التلفزية، ولم تفرد لها حلقات خاصة، بل بعض القضايا لم تتم الإشارة إليها نهائيا من طرف بعض القنوات.

[45] - ينقسم البرنامج إلى جزئين اثنين، مدة كل واحد منهما 45 دقيقة.

فموضوع التعليم، مثلا، تناولته فقط القناة الثانية التي خصصت له جزءا هامّا من حلقة يوم 2013/11/09 من برنامج "**مجلة البرلمان**" لمناقشة الميزانية الفرعية لقطاع التربية الوطنية، والقناة الأولى التي تناولته في إحدى فقرات حلقة يوم 2013/10/27 من برنامج "**قضايا وآراء**".

أما المقتضيات المرتبطة بموضوع الإجراءات المرتبطة بالسكن الموجه للفئات الوسطى فلم تثر اهتمام القنوات العمومية باستثناء القناة الأولى التي تناولتها في حلقة يوم 2013/10/29 من برنامج "**قضايا وآراء**" وفي حلقة يوم 2013/11/03 من برنامج "**شؤون برلمانية**".

IV. توزيع حضور أصناف الشخصيات المتدخلة في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية

قامت القنوات الأربع بتغطية النقاش حول المشروع في إطار 21 حلقة من المجلات السبع التي قدمتها. وباستثناء حلقتي "**ضيف الأحد**" و"**تسعون دقيقة للإقناع**[46]" اللتين يعتمدان على ضيف وحيد، وباستثناء الحلقة التي استضافت الوزير المنتدب في الميزانية، ادريس الإدريسي الأزمي في برنامج "**شؤون برلمانية**"، فقد حرصت القنوات على استدعاء ممثل عن الأغلبية وآخر عن المعارضة لنقاش موضوع كل حلقة. وتم الحرص على هذه القاعدة في "**قضايا وآراء**"، و"**ملف للنقاش**"، كما تم الحرص على احترامها بالخصوص في الروبورطاجات المقدمة في إطار فقرات "**مجلة البرلمان**" التي تقدمها القناة الثانية. وتجدر الإشارة إلى أن برنامج "**طريق المواطنة**" على قناة تمازيغت استضاف في جزئه الثاني ممثلين للأغلبية وللمعارضة البرلمانيتين، أما في جزئه الأول فقد استضاف ممثلا عن المنظمة الديمقراطية للشغل إلى جانب ممثل عن حزب العدالة والتنمية، وهي أول مرة يسجل فيها وجود شخصية عمومية من غير البرلمانيين.

ويعكس هذا التوزيع حرص القنوات على الإدلاء بتصريحات توازن فيها بين عدة أطراف وخاصة بين الأغلبية البرلمانية، من جهة، والمعارضة البرلمانية، من جهة أخرى، كما تعكس **انحصار التغطية الإعلامية للمشروع في النقاش البرلماني حوله.**

وإذا كانت أغلب الروبررطاجات المقدمة عكست رأي الحكومة أو الحكومة والأغلبية أو الأغلبية والمعارضة، فإن الروبورطاجات الميدانية الثلاث التي قدمتها قناة تمازيغت في برنامجها ركزت على إسماع صوت 15 مواطنا وفاعلا محليا حسب المناطق الثلاث التي سجلت فيها هذه الروبورطاجات.

---

[46]- يحضر إلى جانب ضيف الحلقة الرئيس، صحافي أو استاذ جامعي لمناقشته.

وأعطيت الكلمة في إطار تغطية مشروع قانون المالية في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية لما مجموعه 57 شخصية عمومية، 51 منها من البرلمانيين. وتوزع الباقي بين ثلاث وزراء ورئيس مجلس النواب بالإضافة إلى السيد عدي بوعرفة، نائب الأمين العام للمنظمة الديمقراطية للشغل؛ والمحمد اكرين، عن الديوان السياسي لحزب التقدم والاشتراكية.

جدول توزيع حضور الشخصيات المتدخلة حول المشروع في البرامج (مشروع 2014)

الخدمة	اسم البرنامج	مجموع الحلقات	ضيوف البرنامج	الروبورطاجات	المجموع
القناة الثانية	"مجلة البرلمان"	8	14	19	**33**
قناة تمازيغت	"طريق المواطنة"	1	4	15	**19**
القناة الأولى	"شؤون برلمانية"	6	11	0	**11**
القناة الأولى	"قضايا وآراء"	2	7	2	**9**
قناة ميدي 1 تي في	"ملف للنقاش"	1	4	0	**4**
قناة ميدي 1 تي في	"**90** دقيقة للإقناع"	2	2	2	**4**
القناة الأولى	"ضيف الأحد"	2	2	0	**2**
قناة تمازيغت	الشأن المحلي	1	1	0	**1**
المجموع		**21**	**43**	**38**	**83**

وأعطيت الكلمة لـ83 متدخلا في المجموع منها 10 مواطنين وخمس خبراء وأساتذة جامعيين. وتوزعت 68 المتبقية بين 57 شخصية عمومية على اعتبار أن عددا من الشخصيات حضرت في أكثر من برنامج أو أعطيت لها الكلمة كالسيدة ميلودة حازب، رئيسة فريق حزب الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب، التي ساهمت في النقاش (ب00:37:53) عبر حضورها في ثلاث مجلات ("**ملف للنقاش**" و"**مجلة البرلمان**" و"**شؤون برلمانية**").

واستضافت هذه المجلات، كضيوف رئيسيين لمناقشة موضوع قانون المالية ثلاثين شخصية عمومية. وأعطيت الكلمة في إطار التقارير الموضوعاتية أو الروبورطاجات الميدانية إلى 17 شخصية عمومية أخرى. ويسجل أن خمس شخصيات تمت استضافتها في بلاطو أحد البرامج المقدمة كما تم بث مداخلات لها في إطار الروبورطاجات.

وبالرجوع إلى الفاعلين النقابيين الأربع المتدخلين في الموضوع في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية للقنوات الأربع نجد أنهم، بدورهم، برلمانيين منتخبين في مجلس المستشارين عن هيآتهم النقابية (عبد المالك أفرياط عن الفيدرالية

الديمقراطية للشغل (00:12:09)؛ وخديجة الزومي عن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب (00:09:06)؛ ومحمد الرماش عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب (00.08.33). وباستثناء مساهمة عدي بوعرفة عن المنظمة الديمقراطية للشغل (00:10:25)، الذي استضافته القناة الأمازيغية، فإن استضافة فاعلين نقابيين لا تكاد تخرج عن منطق تغطية النقاش البرلماني للموضوع.

وخصصت حلقة يوم 2013/11/24 من برنامج "**شؤون برلمانية**" على القناة الأولى لضيف واحد هو إدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، وهو الشخصية رقم واحد من بين الشخصيات الذكورية المتحدثة حول الموضوع (00:26:31) وجاءت مداخلات الوزير متبوعة بأنس الدكالي، كنائب برلماني عن حزب التقدم والاشتراكية، (00:22:39) الذي كان ضيفا على برنامجي "**قضايا وآراء**" وبرنامج "**شؤون برلمانية**"، متبوعا بكل من امحمد كرين، عن نفس الحزب؛ وسعيد خيرون، عن حزب العدالة والتنمية.

جدول ترتيب الشخصيات العمومية العشرة الأولى في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية (مشروع 2014)

الاسم والصفة	عدد الاستضافات في البلاطو	عدد المرور في الروبورطاجات	مجموع المدة الزمنية
ميلودة حازب، رئيسة فريق حزب الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب	3	-	**00:37:53**
إدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب المكلف بالميزانية	1	2	**00:26:31**
أنس الدكالي، عن حزب التقدم والاشتراكية بمجلس النواب	2	-	**00:22:39**
امحمد كرين، عضو مجلس الرئاسة لحزب التقدم والاشتراكية	1	-	**00:17:16**
سعيد خيرون، نائب برلماني عن حزب العدالة والتنمية	2	-	**00:16:11**
عبد الفتاح كمال، نائب برلماني عن حزب الأصالة والمعاصرة	1	-	**00:13:50**
مصطفى الإبراهيمي، نائب برلماني عن حزب العدالة والتنمية	1	1	**00:13:02**
عبد الحميد فاتيحي، عضو بمجلس المستشارين عن الفدرالية الديمقراطية للشغل	1	-	**00:12:51**
حسن عكاشة، نائب برلماني عن حزب التجمع الوطني للأحرار	1	-	**00:12:43**
عبد العزيز العبودي، نائب برلماني عن الفريق الاشتراكي	1	-	**00:12:42**

وباستثناء الشخصيات العمومية والمواطنين الذين أعطيت لهم الكلمة في الروبورطاجات المقدمة من طرف قناة تمازيغت، لم يسجل حضور فاعلين آخرين. ولم يسجل حضور أساتذة جامعيين أو خبراء اقتصاديين كضيوف رئيسيين إلا في حلقة يوم 2013/10/29 من برنامج "**قضايا وآراء**" التي استضافت إلى جانب شخصيتين عن الأغلبية وشخصية عن المعارضة، كلا من إدريس عبادي، بصفته أستاذ جامعيا للمالية العامة؛ ومحمد الشرقي،

بصفته صحفيا ومحللا اقتصاديا؛ وفي حلقة يوم 2013/11/02 من برنامج **"مجلة البرلمان"، حيث تدخل** محمد شكيرى، أستاذ مادة العلوم والتقنيات الضريبية.

كما قدمت قناة ميدي 1 تي في في إطار حلقة يوم 2013/10/31 من برنامج " **تسعون دقيقة للاقناع**"، مداخلتين في إطار تقرير ميداني لكل من محمد الشرقي، بصفته محللا اقتصاديا؛ ولحسن العرافي، أستاذ المالية العامة بجامعة محمد الخامس أكدال بالرباط.

ونظرا لقلة حضور هذا النوع من المتدخلين في البرامج الحوارية يصعب الجزم بمدى مساهمتهم في إغناء النقاش حول المشروع والربط بين حضورهم وبين قضايا ومواضيع محددة.

V. مشروع قانون المالية ومقاربة النوع:

تضمن مشروع قانون المالية لسنة 2014 تقريرا حول "ميزانية النوع الاجتماعي"[47]. يندرج هذا المرفق في إطار مشروع انخرط فيه المغرب منذ سنة 2002 بهدف مأسسة إدماج مقاربة النوع في وضع السياسات العمومية وعلى الخصوص إعداد وتدبير ميزانية الدولة.

تُؤكد مقدمة التقرير (وهو التاسع من نوعه منذ صدور أول تقرير سنة 2006) على أن ميزانية النوع الاجتماعي توفر الإطار العملي المناسب للوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها من خلال التصديق على "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" الذي ينصّ "على الإعمال التدريجي للحقوق عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة" بشكل يستجيب لحاجيات النساء والرجال.

ويلاحظ أن هذا التقرير لم يكن موضوعا لأية مادة إعلامية خصّصتها القنوات العمومية الأربع لتغطية مشروع قانون المالية. كما لم يرد بتاتا، ضمن تلك التغطية، إن كان مشروع قانون المالية يتضمن إجراءات تهمّ النساء و/أو تسعى الى الإنصاف في أفق والمساواة بين الجنسين باعتبار ذلك من أهداف استعمال مقاربة النوع كأداة للتشخيص والتحليل والتخطيط.

وبالوقوف عند **حضور الشخصيات النسائية في البرامج الإخبارية، يتبين أن عددها يمثل أقل من نسبة 21 % من مجموع المداخلات في البرامج المعنية.** إذ تناول الكلمة خلال فترة مناقشة مشروع المالية 14 شخصية نسائية مقابل 67 شخصية ذكورية.

[47] يتكون هذا التقرير من 194 صفحة (انظر الملحق رقم 10)

وساهمت تسع شخصيات نسائية كضيفات في بلاطوهات البرامج المقدمة، ست منهن في "**مجلة البرلمان**" للقناة الثانية واثنتان في برنامج "**شؤون برلمانية**" على القناة الأولى وامرأة وحيدة في برنامج "**ملف للنقاش**" لميدي 1 تي في. وتميزت 11 حلقة من البرامج المقدمة من طرف القنوات الأربع، من مجموع 23 حلقة، بحضور حصري لشخصيات ذكورية كضيوف رئيسيين في بلاطوهات هذه البرامج.

وفي إطار الروبورطاجات المقدمة في هذه البرامج، بلغ عدد المداخلات 33 جلها لمتدخلين ذكور. ولم يتم استحضار متدخلة امرأة إلا في "**مجلة البرلمان**" الذي تقدمه القناة الثانية إذ أعطيت الكلمة لخمس شخصيات نسائية مقابل 14 شخصية ذكورية.

توزيع الشخصيات المتحدثة عن المشروع في البرامج الإخبارية حسب النوع (مشروع 2014)

الخدمة	اسم البرنامج	مجموع الحلقات	ضيوف البرنامج		الروبورطاجات		المجموع
			رجال	نساء	رجال	نساء	
القناة الثانية	"مجلة البرلمان"	8	8	6	14	5	**33**
قناة تمازيغت	"طريق المواطنة"	1	4	0	15	0	**19**
القناة الأولى	"شؤون برلمانية"	6	9	2	0	0	**11**
القناة الأولى	"قضايا وآراء"	2	7	0	2	0	**9**
قناة ميدي 1 تي في	"ملف للنقاش"	1	3	1	0	0	**4**
قناة ميدي 1 تي في	"90 دقيقة للإقناع"	2	2	0	2	0	**4**
القناة الأولى	"ضيف الأحد"	2	2	0	0	0	**2**
قناة تمازيغت	الشأن المحلي	1	1	0	0	0	**1**
المجموع		**23**	**36**	**9**	**33**	**5**	**83**

وإذا كانت القنوات قد خصت المشروع بما مجموعه 23 حلقة من ثمانية برامج فإن حضور الشخصيات العمومية النسائية لم يسجل إلا في سبع حلقات من ثلاث مجلات وهي"**مجلة البرلمان**"، "**شؤون برلمانية**" و"**ملف للنقاش**" وسجلت أربع حلقات من "**مجلة البرلمان**" على القناة الثانية حضور ست شخصيات برلمانية نسائية، وتميزت حلقة يوم 2013/10/26 باستضافة برلمانيتين اثنتين. واقترن هذا الحضور النسائي بالمساهمة في النقاش إلى جانب شخصيات ذكورية، ولم تسجل إلا حالة واحدة اقتسمت فيها الشخصيات العمومية النسائية النقاش دون حضور شخصيات ذكورية (حلقة يوم 2013/10/26 من "**مجلة البرلمان**"). واقترن حضور الشخصيات العمومية النسائية في باقي الحالات بوجود مداخلات لشخصيات ذكورية. وتميزت 13 حلقة من البرامج المقدمة من طرف القنوات الأربع بحضور حصري لشخصيات ذكورية كضيوف رئيسيين في بلاطوهات هذه البرامج.

أما في مجلة "**شؤون برلمانية**"، التي تقدمها القناة الأولى، فقد تم تسجيل حلقتين ساهمت فيهما النساء في النقاش إلى جانب نواب برلمانيين. واقتصر النقاش في باقي الحلقات على مساهمة شخصيات سياسية من الذكور فقط. وأخيرا عرفت الحلقة الوحيدة من برنامج "**ملف النقاش**" الذي تقدمه قناة ميدي 1 تي في مساهمة نائبة برلمانية إلى جانب ثلاث شخصيات عمومية ذكورية.

وفي إطار الروبورطاجات المقدمة في هذه المجلات لم يتم استحضار المداخلات النسائية إلا في إطار برنامج "**مجلة البرلمان**" الذي تقدمه القناة الثانية ولم يسجل أي حضور نسائي في الروبورطاجات المقدمة من طرف باقي القنوات الثلاث.

ويتبين من خلال النتائج المقدمة أن الشخصيات العمومية النسائية كانت أكثر حضورا في القناة الثانية (11)، متبوعة بالقناة الأولى (2)، ثم ميدي 1 تي في (1). وحضرت ست شخصيات عمومية نسائية كضيفات رئيسيات في "**مجلة البرلمان**" بينما تناولت خمس منهن الكلمة في الروبورطاجات التي قدمتها هذه المجلة.

توزيع المداخلات النسائية حسب الشخصيات العشر المسجلة (مشروع 2014)

الشخصية العمومية	الانتماء	مدة المداخلات المحتسبة
ميلودة حازب	فريق الأصالة والمعاصرة	**00:37:53**
خديجة الزومي	الفريق الاستقلالي	**00:09:06**
رشيدة بنمسعود	الفريق الاشتراكي	**00:07:02**
فتيحة البقالي	الفريق الاستقلالي	**00:06:50**
لبنى أمهير	الفريق الحركي	**00:05:17**
عائشة لخماس	الفريق الاشتراكي	**00:02:23**
سليمة فراجي	فريق الأصالة والمعاصرة	**00:00:18**
فوزية الأبيض	الفريق الدستوري	**00:00:16**
مونيا غلام	الفريق الاستقلالي	**00:00:16**
حنان أبو الفتوح	فريق التجمع الوطني للأحرار	**00:00:14**

عشر شخصيات عمومية نسائية، كلهن برلمانيات، حظين بحيز زمني يفوق 14 ثانية، في البرامج الواردة نتائجها في هذه الدراسة. وكان أعلى حيز زمني حصلت عليه شخصية عمومية نسائية من نصيب ميلودة حازب (ما يقرب من 38 دقيقة). وقد تمت استضافتها، بصفتها رئيسة فريق الأصالة والمعاصرة ونائبة رئيس لجنة المالية بمجلس النواب، في كل من حلقة يوم 2013/10/27 من برنامج "**ملف للنقاش**"، وكذا في حلقة يوم 2013/11/02 من برنامج "**مجلة البرلمان**"، وأخيرا حلقة يوم 2013/11/10 من برنامج "**شؤون برلمانية**".

ومن غير البرلمانيات، غابت عن المساهمة في هذا النقاش نساء من آفاق أخرى سواء كانت مهنية، أو أكاديمية، أو جمعوية .

وبالرجوع إلى مساهمة الشخصيات العمومية في النقاش البرلماني حول مشروع قانون المالية بالنظر إلى مضامين المداخلات المسجلة ومقارنة نتائج هذا المتغير (variable) مع متغيرات أخرى تهم المضمون يصعب تحديد وجود ترابط بين هذا الحضور وطبيعة المضامين المتطرق إليها. فبالرجوع إلى التقديم الوصفي (المقدم في الملاحق) لكل حلقة على حدة، تتباين مساهمة ضيوف كل برنامج حسب محاور النقاش المقترحة. وبالنظر إلى أن أغلب حلقات البرامج المقدمة خصصت للجانب الاجتماعي، يصعب تأكيد أو نفي فرضية حصر المساهمات النسائية في القضايا ذات البعد الاجتماعي. لكن تجدر الإشارة إلى أنّ مداخلات السيدة ميلودة حازب عن حزب الأصالة والمعاصرة همّت الضريبة على الشركات الفلاحية.

ويطرح ضعف حضور الشخصيات النسائية عدة تساؤلات حول أداء المتعهدين السمعيين البصريين وحول المنطق المعتمد في اختيار الشخصيات المتدخلة ومدى سعيها إلى تعزيز الحضور النسائي. كما تجدر الإشارة إلى العلاقة بين هذا الحضور ومتغير نوعي يتعلق بالمهام التي قد تكون وراء تواتر حضور بعض الشخصيات النسائية، كما هو الشأن بالنسبة لميلودة حازب التي تترأس فريقا برلمانيا.

VI. البعد الجغرافي للتغطية

يتبين من خلال تتبع حلقات البرامج التي تناولت مشروع قانون المالية **غياب البعد المحلي والجهوي في تغطية القنوات الأربع للمشروع.** فلم يتم في مختلف النقاشات والروبورطاجات المقدمة حول الموضوع **تناول انعكاسات الميزانية العامة على المناطق والجهات.** كما **لم يتم الانفتاح على الفاعلين الجهويين أو المحليين.** فالتغطية التي قامت بها القنوات العمومية اتسمت بطابع وطني صرف، باستثناء قناة تمازيغت.

ففي حلقة يوم 2013/11/25 من برنامج **"طريق المواطنة"**، قدمت هذه القناة روبورطاجين اثنين: الأول من منطقة أغبالو أقورار، بإقليم صفرو، حول فرض الضريبة على الفلاحين الكبار، والثاني من منطقة ايموزار الكندر- إقليم إفران، حول مدى اهتمام المواطنين بمناقشة هذا المشروع. وفي الروبورطاج الثاني، أعطيت الكلمة لأربع مواطنين منهم فاعلان جمعويان محليّان. وأعطيت الكلمة لصاحب مقهى بإيموزار كندر عبّر عن جهله بمضامين الميزانية. واعتبر أن مرتادي مقهاه لا يَتتبَّعون النقاشات البرلمانية ويفضّلون مشاهدة مباريات كرة القدم مشيرا أنهم سيهتمون بهذا النقاش إن همَّ منطقتهم. وصرّح فاعل جمعوي بالمنطقة بأنه يتتبع المناقشات حول الميزانية، إلا أنه اعتبر أن كل ما يتابعه لا يجد له تطبيقا على أرض الواقع كفكّ العزلة عن المناطق القروية وتوفير المرافق الأساسية.

وباستثناء هذين التصريحين، لم يتم تخصيص أية فقرة أو روبورطاج حول الانعكاسات الاقتصادية للمشروع على جهة ما أو منطقة معينة، كما **لم يتم الربط بين مضامين المشروع ومدى تأثيراته على الصعيد المحلي.** ويعكس هذا الغياب طبيعة التغطية الإعلامية التي تفردها القنوات العمومية لهذا الموضوع، حيث تركز على الخطوط العريضة للمشروع ومواقف الفاعلين منها، دون المرور إلى آثاره، كسياسة عمومية، على المواطنين بصفة عامة وعلى مختلف الشرائح الاجتماعية ومكونات المجال الجغرافي للتراب الوطني. وركّزت تقديمات الصحافيين وأجوبة ضيوفهم على أهم مضامين المشروع، والنقاشات والسجالات حولها بين الأغلبية والمعارضة.

ملخص التغطية الإعلامية المخصّصة للمشروع في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية للقنوات الأربع

خصّصت القنوات العمومية الأربع (القناة الأولى، القناة الثانية، قناة ميدي 1 تي في، وقناة تمازيغت) من أصل 76 حلقة المقدمة من مجموع برامجها الحوارية ومجلاتها الإخبارية 23 حلقة لتغطية حدث مناقشة مشروع قانون المالية تحت قبة البرلمان وما صاحبه من جدل في الصحافة المكتوبة والإلكترونية طيلة فترة امتدت من 23 أكتوبر 2013 إلى 31 دجنبر من نفس السنة، أي على مدى سبعين يوما.

ويلاحظ أن البرامج المخصصة لتغطية الأنشطة البرلمانية هي التي اهتمت بالدرجة الأولى بالمشروع، ويتعلق الأمر ب"**شؤون برلمانية**" التي تبثها القناة الأولى و"**مجلة البرلمان**" في القناة الثانية. أما البرامج الإخبارية والحوارية من الحجم الكبير التي تستضيف أكثر من ضيف وتتضمّن روبورطاجات، فلم ينخرط منها في تغطية المشروع إلا ثلاثة. ويتعلق الأمر ب"**قضايا وآراء**" في القناة الأولى، "**طريق المواطنة**" على قناة تمازيغت و"**ملف للنقاش**" على قناة ميدي 1 تي في، وقد أفرد كل برنامج حلقة وحيدة للموضوع. وغاب عن هذا النقاش عدد من المجلات والبرامج الإخبارية مثل "**45 دقيقة**"، "**مباشرة معكم**"، "**تحقيق**" و"**مواطن اليوم**".

واختلفت التغطية الصحافية المعتمدة من طرف القنوات الأربع في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية باختلاف حجم وشكل كل برنامج. وينبغي التذكير على أن مجموع حلقات البرامج التي تم في إطارها تغطية مشروع قانون المالية لم تزد عن 21 حلقة.

وقد تفاعلت هذه البرامج الإخبارية للقنوات الأربع مع مشروع قانون المالية لسنة 2014، من تاريخ إحالته إلى تاريخ التصويت عليه، مرورا بمناقشة الميزانيات القطاعية ومختلف المناقشات في الجلسات العامة، لإطلاع الرأي العام على أطوار النقاش والتصويت على المشروع، غير أنه تم التركيز على أنشطة مجلس النواب وعلى تصريحات أعضائه أكثر من تصريحات باقي الفاعلين.

وركزت القنوات، في الحلقات الأولى من برامجها، على تقديم المشروع والفرضيات التي بني عليها ومرتكزاته الأساسية كدعم الإصلاحات الهيكلية والحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية. وتم الوقوف عند عدد من التيمات الأساسية المرتبطة بالأبعاد الاجتماعية، كالضريبة على القيمة المضافة، والضريبة على الفلاحة والتدابير المرتبطة بالسكن الموجه للطبقة الوسطى، بالإضافة إلى الإجراءات المرتبطة بالصحة وتعميم التغطية الصحية والتعليم. وتجدر الإشارة إلى أن النقاش حول هذه المقتضيات كان حاضرا بقوة في خلاصات أعمال اللجان وكانت موضوع عدد من مقترحات التعديلات.

وإذا كان موضوعا الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات الفلاحية قد خصصت لهما فقرات في حلقات البرامج المقدمة بالإضافة إلى تكرار تناولهما في عدد من الحلقات، فإن باقي التيمات كانت حاضرة إما في بضع فقرات من الحلقات المقدمة أو جاءت في سياق النقاش أو على هامشه، كما هو الشأن بالنسبة للتدابير والإجراءات المرتبطة بالصحة والتشغيل والاستثمار، إلخ، بشكل ينتفي معه اعتبارها تيمات أساسية.

وحرصت القنوات على استدعاء ممثلين عن الأغلبية والمعارضة لمناقشة موضوع كل حلقة. وتم الحرص على هذه القاعدة في برامجي **"قضايا وآراء"** و**"ملف للنقاش"**. كما تم الحرص عليها بالخصوص في الروبورطاجات المقدمة في إطار فقرات **"مجلة البرلمان"**. يفيد هذا التوزيع انحصار التغطية الإعلامية للمشروع في عكس النقاش البرلماني الذي جرى حول المشروع.

وأعطيت الكلمة في إطار تغطية مشروع قانون المالية بالبرامج الحوارية والمجلات الإخبارية لما مجموعه 57 شخصية عمومية، 51 منها من البرلمانيين.

وتصدرت ميلودة حازب، بصفتها رئيسة فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب، قائمة مداخلات الشخصيات العمومية بحوالي 38 دقيقة نظرا لمشاركتها في ثلاث مجلات (**"ملف للنقاش"** و**"مجلة البرلمان"** و**"شؤون برلمانية"**).

ولم يسجل حضور فاعلين آخرين، كما لم يسجل حضور أساتذة جامعيين أو خبراء اقتصاديين كضيوف رئيسيين إلا في حلقة يوم 2013/10/29 من برنامج **"قضايا وآراء"** التي استضافت إلى جانب شخصيتين عن الأغلبية وشخصية عن المعارضة كلا من إدريس عبادي، بصفته أستاذا جامعيا للمالية العامة؛ ومحمد الشرقي، بصفته محللا اقتصاديا. وتم تسجيل حضور مختصين آخرين في بضع روبورطاجات فقط.

وبخصوص مقاربة النوع الاجتماعي أظهرت النتائج أنه لم تتم الإحالة، سواء في تقديمات الصحفيين أو مداخلات مختلف الفاعلين من الرجال والنساء، الى التقرير المرفق بمشروع الميزانية حول "ميزانية النوع الاجتماعي" كما لم يتم تناول السياسات العمومية من منظور تلك المقاربة ولا آثار قانون المالية على النساء.

وبالوقوف عند الحضور النوعي للشخصيات العمومية النسائية ومدى مساهمتها في إغناء النقاش حول المشروع، تبيّن أن تسع شخصيات نسائية ساهمت كضيفات في بلاطوهات البرامج المقدمة، ست منها في إطار المجلتين البرلمانيتين للقناة الأولى والقناة الثانية، في حين تمت استضافة 34 شخصية ذكورية في نفس البرامج. وفي إطار الروبورطاجات المقدمة أعطيت الكلمة إلى خمس شخصيات عمومية نسائية مقابل 33 شخصية ذكورية.

وعلاقة بالبعد الجغرافي لمضامين التغطية وتصريحات الفاعلين حولها، وباستثناء تقرير مفصل بثته قناة تمازيغت من منطقة إيموزار الكندر، حول غياب انعكاس المشروع على ميزانية المنطقة وتأهيل البنيات التحتية، لم يتم تخصيص أية فقرة أو روبورطاج حول الأثار الاقتصادية المنتظرة للمشروع على جهة ما أو منطقة معينة. كما لم يتم الربط بين مضامين المشروع وتأثيراته على الصعيد المحلي. ويعكس هذا الغياب طبيعة التغطية الإعلامية التي تفردها القنوات العمومية لهذا الموضوع، حيث تركز على الخطوط العريضة للمشروع ومواقف الفاعلين منها، دون المرور إلى آثاره، كسياسات عمومية، على المواطنين بصفة عامة وعلى مختلف الشرائح الاجتماعية وعلى مكونات المجال الجغرافي للتراب الوطني.

ثانيا: التغطية الإعلامية المخصّصة للمشروع في النشرات الإخبارية للقنوات الأربع

يتوقف هذا الجزء من الدراسة عند مضامين المواد الاعلامية التي قدمتها القنوات التلفزية الأربع في نشراتها الإخبارية حول موضوع قانون المالية. وخلال الفترة المعنية بالدراسة بثت القنوات الأربع 1234 نشرة إخبارية، 383 منها في القناة الأولى و371 في القناة الثانية و70 في قناة تمازيغت و410 في قناة ميدي 1 تي في.

وقد تم تتبع خمس نشرات إخبارية عامة في القناة الأولى (نشرة الظهيرة، النشرة بالأمازيغية، النشرة بالفرنسية، النشرة المسائية والنشرة الليلية) وأربع نشرات موضوعاتية (الاقتصاد في أسبوع، أخبار الجهة، الرياضة في أسبوع والثقافة في أسبوع). وبالنسبة للقناة الثانية، فقد تم تتبع كل من النشرة الزوالية والنشرة بالأمازيغية والنشرتين المسائيتين بالعربية والفرنسية بالاضافة إلى "**إيكو نيوز**" التي تقدم بدورها بالعربية والفرنسية. كما تم تتبع النشرة المسائية التي تقدمها قناة تمازيغت دون احتساب مختلف إعاداتها. وبالنسبة لقناة ميدي 1 تي في، فقد تم تتبع النشرات الصباحية التي تقدم من الاثنين إلى الجمعة كما تم تتبع النشرات اليومية المتمثلة في نشرة المنتصف والنشرة المسائية ونشرة منتصف الليل بالإضافة إلى النشرة الاقتصادية.

وتم إخضاع المواد الإعلامية المرتبطة بتغطية موضوع قانون المالية للتدقيق بناء على شبكة القراءة المعتمدة في الدراسة وتم تصنيف المعطيات المستخرجة بناء على عدد من المتغيرات كطبيعة البث، والأشكال المعتمدة والأجناس الصحافية[48] وفئات المتدخلين وطبيعة التغطية والتيمات المتناولة، إلخ.

I. توزيع الفقرات المقدمة حسب نوعية البث:

بثت القنوات العمومية الأربع ضمن نشراتها الإخبارية ، خلال لفترة المعنية بالدراسة، ما مجموعه 230 خبرا أو تقريرا إخباريا. وتوزعت هذه التقارير بين القناة الأولى (68) القناة الثانية (60) وميدي 1 تي في (91) وقناة تمازيغت (11).

[48] - يقصد هنا: التقارير المختصرة التي يتلوها الصحافي، الروبورطاج، ضيف النشرة، استعمال رسوم بيانية وشاشات تفاعلية ...

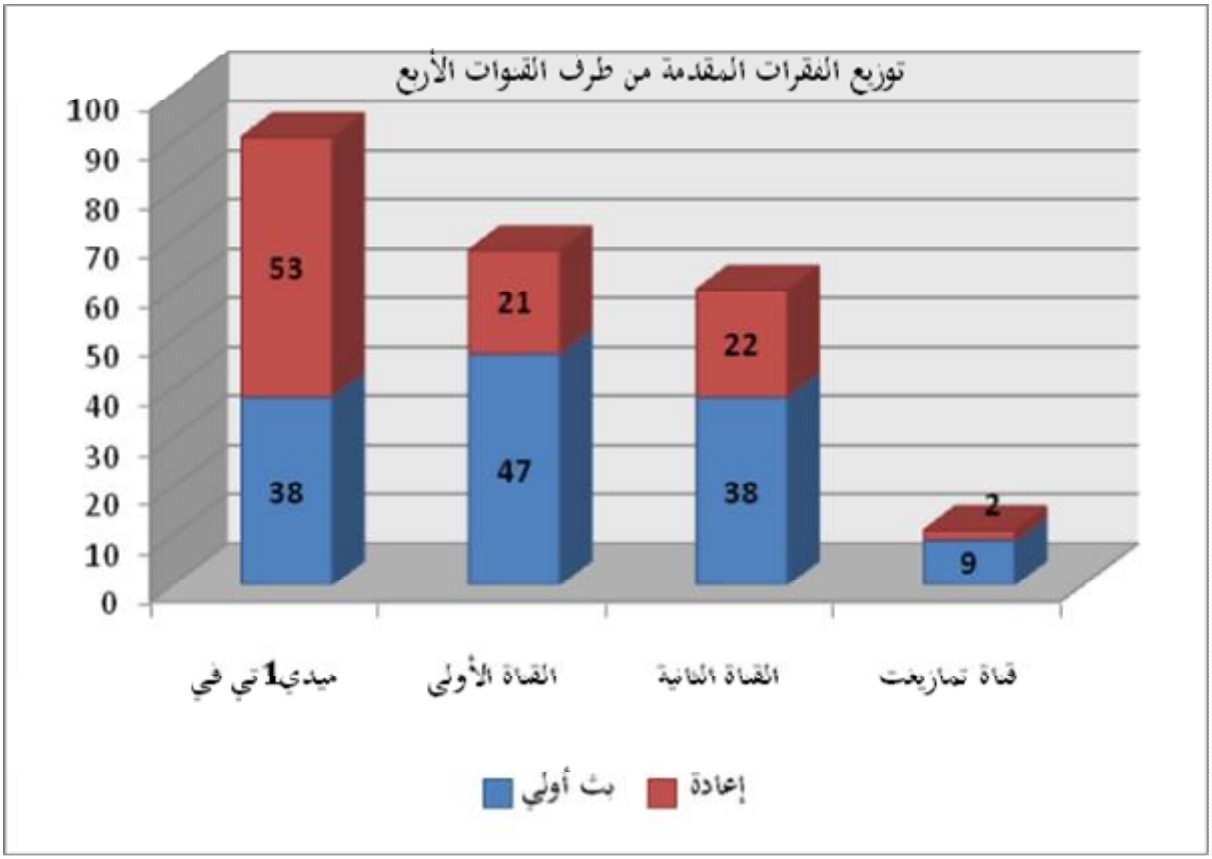

ومن الملاحظ أن بعض هذه التقارير يعاد بثها، ضمن نشرات أخرى، دون تغيير أو بترجمتها من العربية إلى الأمازيغية أو الفرنسية أو العكس[49]. ولمعرفة الجهد الحقيقي المبذول من طرف كل قناة تم حصر عدد التقارير المعنية بالوصف والتحليل في تلك التي قدمت لأول مرة؛ وبلغت 132 تقريرا موزعا كالآتي: القناة الأولى (47)، القناة الثانية (38)، ميدي 1 تي في (38) وقناة تمازيغت (9).

II. الأجناس الصحافية الموظفة لتغطية المشروع:

وظفت القنوات الأربع لتغطية مناقشة مشروع قانون المالية في نشراتها الإخبارية، بالأساس، التقارير المختصرة التي يتلوها مقدم النشرة دون إرفاقها بتصريحات. كما استعملت هذه القنوات صنف الروبورطاج الذي يفترض الانتقال إلى "الميدان" لنقل الوقائع إلى المشاهدين وتبليغهم آراء متعددة حول الموضوع المعني بالتغطية. أما ضيف النشرة الذي تلجأ إليه وسائل الإعلام السمعية البصرية لتقديم وشرح المعطيات أو للتحليل والتعليق، فكان شبه غائب في تغطية المشروع.

[49] - لم يتم تتبع إلا النشرات المقدمة بالعربية والأمازيغية والفرنسية.

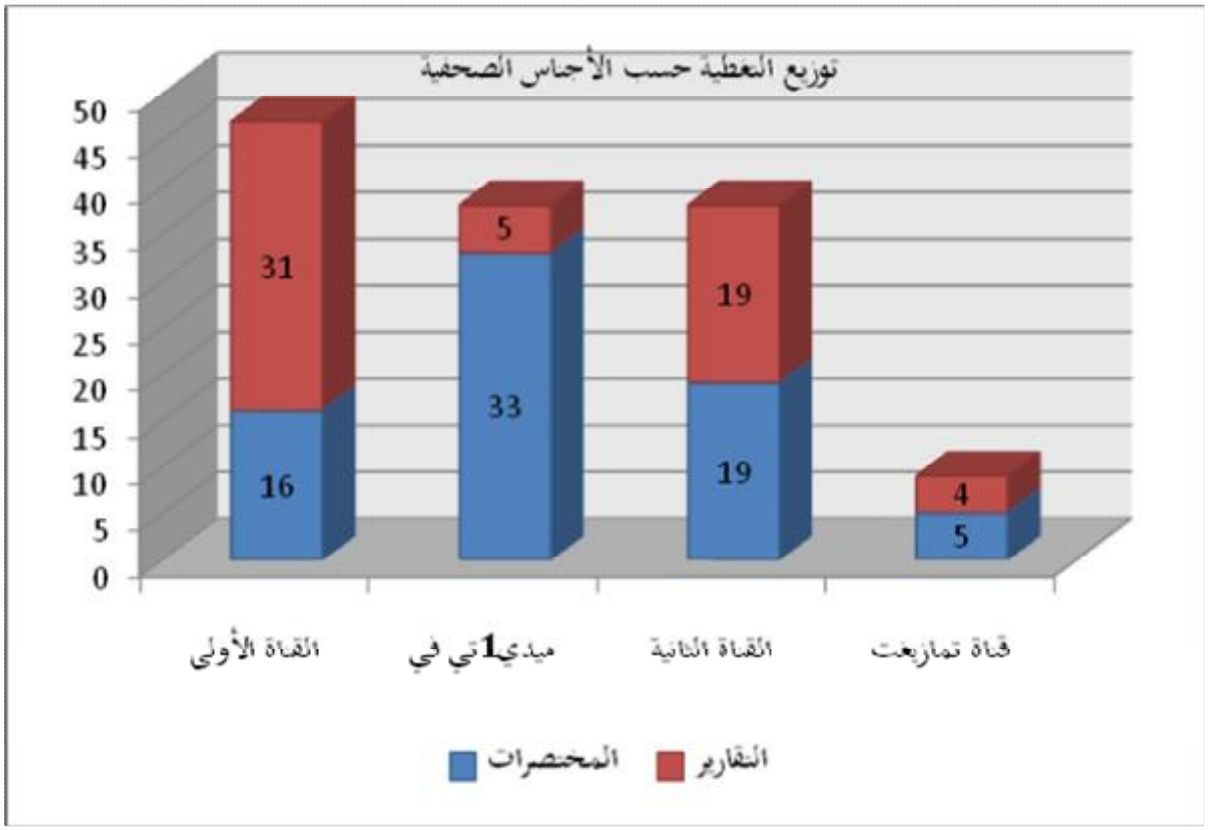

يفيد المبيان أعلاه أن القناة الأولى اعتمدت في تغطيتها لمشروع قانون المالية على تقارير إخبارية مفصلة مرفوقة بتصريحات (31 روبورطاج). لكن **أغلب هذه الروبورطاجات كانت مصورة داخل قبة البرلمان**، وأعطيت الكلمة ضمنها فقط لبرلمانيين.

أما القناة الثانية، فقد لجأت إلى الروبورطاج بنسبة أقل ويلاحظ أن نفس العدد المخصص لهذا الصنف خصص للمختصرات. وبالنسبة لقناة ميدي 1 تي في فقد بثت 33 مختصرا إخباريا مقابل خمسة روبورطاجات. وأخيرا، اكتفت قناة تمازيغت بتخصيص خمسة مختصرات وأربعة روبورطاجات لتغطية المشروع. ويلاحظ أن القنوات الأربع لم تلجأ إلى ضيوف النشرة لتقديم شروح إضافية حول المشروع أو لتسليط الضوء على موقف أو رأي معين أو قضية تمت إثارتها ضمن النشرة، إلا مرتين من طرف قناة ميدي 1 تي في، حيث استضافت شخصيتين عموميتين، بواسطة duplex.

ولا تسمح المختصرات سوى بتقديم الخبر دون تفاصيل، خصوصا وأن تلك التي بثتها القنوات الأربع، لم تتجاوز الدقيقة الواحدة إلا في 16 حالة، ولم تكن مرفوقة بصور إلا في تسع حالات، ولم تكن هذه الصور على شكل

رسوم بيانية، بل اقتصرت على نقل صور من البرلمان[50] أو من الشارع. ويسجل اعتماد قناة ميدي 1 تي في في بعض تقاريرها على الشاشة التفاعلية التي تمكّن من تقديم أرقام ومعطيات وتبسيطها للمشاهد.

أما الروبورطاجات وهي تتميز بإمكانية تناول تفاصيل أكثر مع إعطاء الكلمة لمتدخلين متعددين يدلون بآرائهم لتقريب الموضوع للمواطنين، فقد بلغ عددها 59 في القنوات الأربع، أي بنسبة % 45,70.

III. توزيع التغطية حسب فئات المضامين

إذا كانت القنوات الأربع قد بثت ما مجموعه 132 خبرا في بث أول فإن هذه التغطية ارتبطت في جزء كبير منها بمسلسل مناقشة المشروع داخل قبة البرلمان. **وانصبت هذه التغطية في جزء كبير منها على المسطرة التشريعية التي سلكها المشروع.**

توزيع فئات الأخبار المقدمة في النشرات الإخبارية

فئات الأخبار المقدمة	عدد التقارير
أخبار حول مختلف مراحل المصادقة على المشروع	32
أخبار حول دراسة المشروع في اللجن ومناقشة الميزانيات الفرعية	25
أخبار ركزت على بعض مضامين المشروع	16
أخبار حول تقديم المشروع	14
أخبار مخصصة لعكس مواقف الفرق من مناقشة المشروع	12
أخبار تتعلق بالاعلان عن انعقاد الجلسات العمومية	11
أخبار تتعلق بتغطية الندوات والأيام الدراسية	11
أخبار تتعلق بالتصويت ضد المشروع في مجلس المستشارين	11
المجموع	132

ولم يتم تخصيص تغطية موضوعاتية تهم بعض مضامين المشروع والتدابير التي جاء بها سوى في 16 تقريرا، قدمت في بث أول (ثلاثة في القناة الثانية، واحد في القناة الأولى و12 في قناة ميدي 1 تي في). وبعيدا عن هذه المسطرة التشريعية التي سلكها المشروع، غطت القنوات الأربع عددا من الأيام الدراسية والندوات التي تم تنظيمها داخل فضاء البرلمان وخارجه بلغ عددها 11 روبورطاجا.

[50]- اعتمدت القنوات في 93 خبر على صور من داخل قبة البرلمان.

ورغم تعميم مشروع ميزانية المواطن يوم 2 نونبر 2013، فقد اكتفت كل من القناة الثانية وميدي 1 تي في ببث خبرين مختصرين حول تعميم هذه الوثيقة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية. ولم يتبين من خلال المعاينة أن القناة الأولى قد تحدثت عن هذه الوثيقة، وهي نفس الملاحظة التي يمكن تعميمها على قناة تمازيغت.

واكتفت كل من القناة الثانية وميدي 1 تي في (عشرة أيام بعد النشر) ببث خبر عن نشر هذه الوثيقة دون الدخول في حيثياتها أو شرحها أو تفسيرها رغم أن الهدف الأساسي من هذا النشر هو تبسيط مضامين مشروع قانون المالية حتى يتمكن المواطن العادي من فهم هذا المشروع.

وتبين من خلال نتائج المعاينة أن الأخبار المختصرة والتقارير الإخبارية المفصلة (132 التي قدمت في بث أول) يمكن تقسيمها إجمالا إلى ثلاثة فئات من مضامين الأخبار، وهي **الشق الشكلي والمسطري للمشروع، الإشارة إلى بعض مضامين المشروع والتوقف عند بعض مضامين المشروع.**

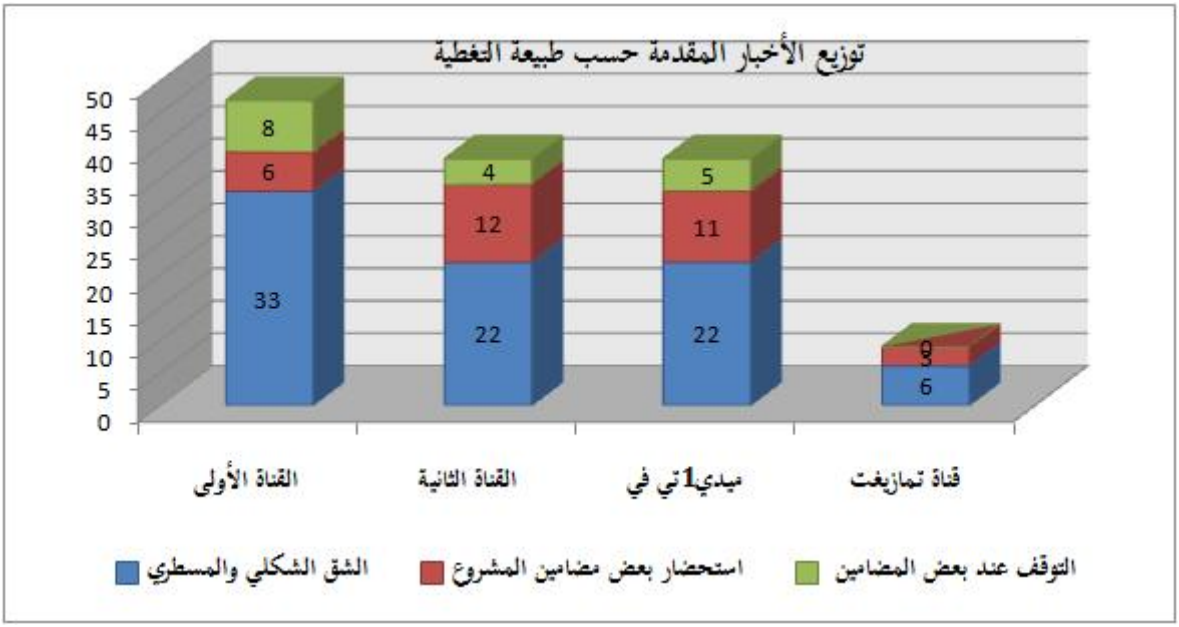

- **الشق الشكلي والمسطري في المشروع:** تشمل هذه الفئة الأخبار المتعلقة بانعقاد اجتماعات اللجان أو الإعلان عن الجلسات العمومية، وتلخيص مجرياتها وكذا تقديم تطور مناقشة الميزانيات الفرعية، ويندرج في هذا الصنف 83 خبرا قدمتها الخدمات الأربع، 33 منها قدمتها القناة الأولى و22 قدمتها قناة ميدي 1 تي في و22 قدمتها القناة الثانية وستة قدمتها قناة تمازيغيت.
- **الإشارة إلى بعض مضامين المشروع: يندرج** في إطار هذه الفئة، التقارير الإخبارية التي تشير إلى بعض التدابير والإجراءات الواردة في المشروع ومواقف بعض الفاعلين منها مؤيدة أو منتقدة، دون بسطها

والتعريف بها. وبلغ عدد الأخبار المقدمة بهذا الشكل 32 خبرا قدمتها الخدمات الأربع، 12 منها على القناة الثانية و11 على ميدي 1 تي في وستة على القناة الأولى وثلاثة على قناة تمازيغيت.

- **التوقف عند بعض المضامين :** ويندرج في هذا الصنف التقارير التي خصصت لبعض التدابير التي جاءت في المشروع أو بعض القضايا الخلافية الناتجة عن هذه التدابير المتخذة وردود الفعل من أجل سحبها أو تغييرها كفرض رسم جوي على الرحلات السياحية أو إلزام التجار بمسك دفاتر محاسبية لكل مشترياتهم والإدلاء بها دوريا لدى الإدارة الضريبية[51].

ويحيلنا هذا الجزء على مدى تبسيط وتفسير مضامين قانون المالية للمواطن. ويدخل في إطار هذا الصنف 17 خبرا فقط، ثمانية منها قدمتها القناة الأولى، وخمسة قدمتها ميدي 1 تي في، وأربعة قدمتها القناة الثانية.

IV. التغطية الإخبارية للمشروع بين نقل الوقائع وتفسير وتبسيط مضامين المشروع

يستخلص مما سبق أنّ **القنوات الأربع اعتمدت أكثر على التقارير المختصرة.** ويوضح المبيان أسفله أن التغطية الإعلامية ركّزت أساسا في نقلها للوقائع المرتبطة بالمشروع خاصة على تلك التي لها علاقة بمسطرة مناقشته. أمّا تقديم مضامين المشروع وتبسيطها ليتمكنّ المتلقي من استيعابها وفهم أهميتها بالنسبة له، فلم تحظ باهتمام أكبر.

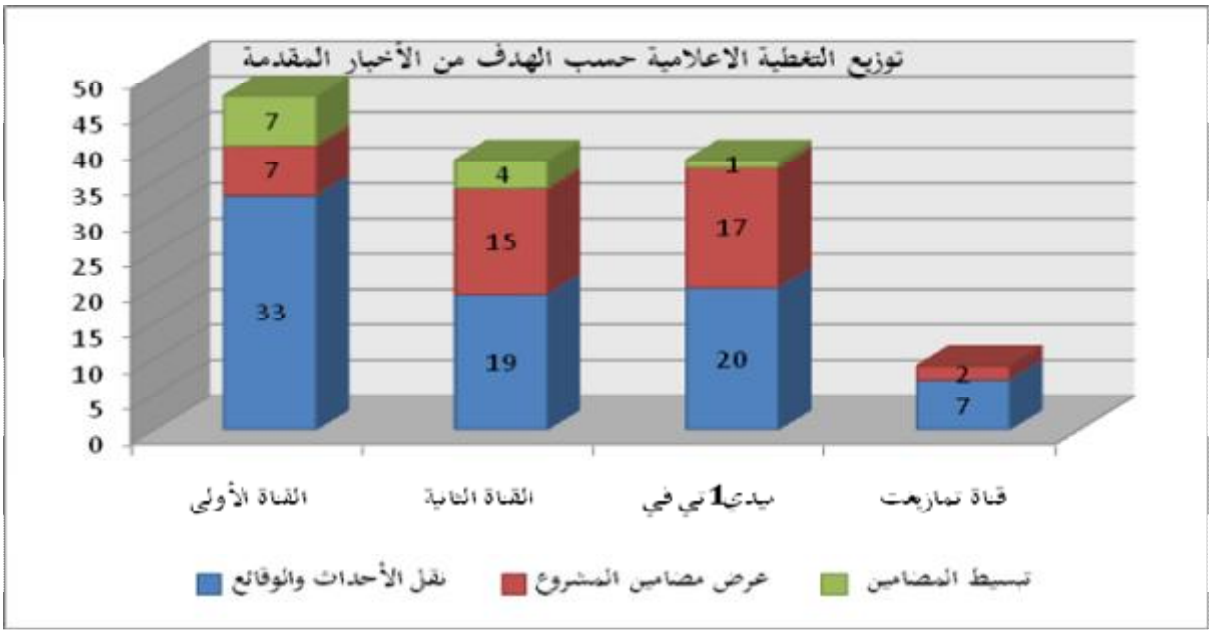

[51]- أنظر التفاصيل في الفقرة المخصصة للتيمات المتناولة في النشرات الإخبارية أسفله.

لقد خصصت الخدمات الأربع أكثر من نصف التغطية التي قدمتها في بث أول **(132)** للصنف الأول من المواد الإعلامية (**"نقل الأحداث والوقائع"**). وارتبط 79 خبرا من مجموع نتائج القنوات الأربع بهذا الصنف. وقدمت القناة الأولى بهذا الخصوص 33 خبرا، مقابل 20 في قناة ميدي 1 تي في و19 في القناة الثانية وسبعة في قناة تمازيغت، وانطلاقا من أصناف الوظائف المحددة أعلاه، والتي تندرج في الصنف الأول المرتبط بـ"نقل الأحداث والوقائع" المرتبطة بالمشروع، الأخبار والمختصرات، كالإعلان عن انعقاد الجلسات العمومية والإخبار بموعدها، وتقديم مختلف الأخبار عن اجتماع اللجان ومآل مناقشة والمصادقة على مشروع قانون المالية، وقد يحدث أن تشير تقديمات الصحافيين عرضا إلى بعض مضامين المشروع كالفرضيات التي بني عليها أو الاختلاف بين المعارضة والأغلبية حول بعضها.

وارتبط الصنف الثاني من الأخبار المقدمة **(تفسير مضامين المشروع)**، مع فتح المجال لتقديم مداخلات الفاعلين في الموضوع، في قالب سردي يستحضر مضامين مشروع قانون المالية ويحيل عليها. وقد يتوقف عند المواقف الرسمية للمؤسسات التي ينتمي إليها هؤلاء الفاعلون من بعض النقاط الخلافية، كما قد تكتفي بالإحالة على هذه الأمور. وقدمت القنوات الأربع ما مجموعه **41 تقريرا أو روبورطاجا** تدخل في نطاق هذا الصنف. وتوزعت هذه التقارير بين قناة ميدي 1 تي في (17) والقناة الثانية (15) والقناة الأولى (7). وفي هذا السياق، انبنت تغطيات القنوات الأربع على سرد المضامين الأساسية للمشروع أو استحضار بعضها في تصريحات الفاعلين، كالقول بأن هذا المشروع يسجل تراجعا في موارد الدولة بأكثر من 3% ويتوقع عجزا يناهز 5%، أو تأكيده على ضرورة إصلاح صندوق المقاصة ودعم القدرة الشرائية للمواطن ودعم استمرار صناديق التقاعد وخلق مناصب مالية أو اعتبار أن المشروع تضمن تقليصا لفرص التشغيل وتخفيضا في ميزانية الاستثمار وإصلاح صندوق المقاصة.

وفي سياق الصنف الثالث **(تبسيط مضامين المشروع)** من أجل تسهيل استيعابها من طرف شرائح اجتماعية عريضة من المواطنين، فقد تم في هذا الإطار تقديم ما مجموعه **12 تقريرا** اتسمت بعنصر التبسيط وتوزعت بين القناة الأولى (7) والقناة الثانية (4) وواحد لقناة ميدي 1 تي في. واقترنت هذه المضامين بتقديم شاشات تفاعلية تفسيرية أو صور ميدانية تتناسب والموضوع المطروح وأحيانا تقديم روبورطاجات وحوارات ميدانية ذات صلة بالموضوع.

v. التغطية الموضوعاتية لمشروع قانون المالية

يرتكز المشروع على أربعة أعمدة: يرتبط الأول بإطلاق دينامية النمو عبر الاستثمار ودعم القدرة الإنتاجية للنسيج الوطني، ويتجلى الثاني في مصاحبة هذه الدينامية بالإصلاحات السياسية المرتبطة بمنظومة الدعم والإصلاح الجبائي وأنظمة التقاعد، ويتمثل الثالث في التوجيه المنسجم للسياسات الاجتماعية والعمل على تكاملها خاصة ما يرتبط بتوجيه الاقتصاد الاجتماعي، والمقاولة الصغيرة جدا وتأطير الاقتصاد غير المهيكل، وتقوية ميكانيزمات التشغيل ومحاربة التهميش والهشاشة. أما الرابع فيتجلى في تسريع عملية البناء التشريعي والمؤسساتي من خلال تنزيل الدستور، مع إعادة النظر في البرمجة، وفي ترتيب االنصوص التشريعية، واحترام الأولويات، كما أن الهدف من تفعيل هذه الأعمدة هو تحقيق نسبة النمو في حدود 4,2% سنة 2014 على أساس محصول زراعي متوسط، وتقليص عجز الميزانية إلى 4,9% من الناتج الدخلي الخام.

وبالرجوع إلى ما تضمنته النشرات الإخبارية حول هذه المرتكزات والإجراءات والتدابير، نجد أن **عدد التقارير الموضوعاتية جد ضعيف مقارنة مع ما خصص للجانب المسطري للموضوع**، فالقناة الثانية قدمت ثلاث تقارير موضوعاتية في بث أول تمحورت حول الجانب الضريبي في المشروع، مقابل تقديم القناة الأولى لتقريرين موضوعاتيين تمحور الأول حول النقل والثاني حول الجانب الضريبي. ومن جهتها قدمت قناة ميدي 1 تي في تسع تقارير موضوعاتية ارتبطت بالتعليم، والسكن، والنقل والبنيات التحتية وعدد من المقتضيات الضريبية (أنظر التفاصيل المرتبطة بهذه التغطية في الملحق رقم 7).

1. التيمات الأساسية المتناولة في القناة الثانية:

قدمت القناة الثانية في نشرتها الاقتصادية باللغة الفرنسية ليوم 2013/11/19 ابتداءا من الساعة 22:27:13، تقريرا عن إحداث مشروع 2014 لرسم جوي عن السياحة. وأعطيت الكلمة في هذا الصدد للحسن حداد، وزير السياحة؛ وزهير محمد العوفير، نائب المدير التجاري للخطوط الملكية المغربية.

واكتفت القناة بإعلان الوزارة عن اعتماد هذا الرسم دون الربط بين ذلك وبين النقاش الذي دار داخل قبة البرلمان. ولم تشر القناة إلى أن هذا الرسم يدخل في إطار التعديلات التي جاءت بها الأغلبية على مشروع قانون المالية. وهو التعديل الذي يحمل رقم 18 من بين التعديلات الأخرى التي أدخلت على المشروع أثناء مناقشته داخل لجنة المالية.

وقدمت القناة الثانية في نشرتها بالأمازيغية ليوم 2013/12/28 وفي نشرتها المسائية بالعربية ليوم 2013/12/29 تقريرا موضوعاتيا حول التدابير المتخذة في إطار الاستخلاص الجبائي، حيث غطت وقفة احتجاجية للتنسيقية المستقلة للتجار. وأعطيت الكلمة في النشرتين معا لممثلين عن التجار وعبد المولى العلمي، رئيس قسم بمديرية التجارة والتوزيع بوزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي.

2. التيمات الأساسية المتناولة في قناة ميدي 1 تي في:

قدمت قناة ميدي 1 تي في، في نشرة الأخبار ليوم 2013/10/24، تقريرا حول موضوع التعليم. وبداية تم تقديم ورقة مفصلة حول التدابير المتخذة في هذا الصدد بناء على المذكرة التقديمية لمشروع قانون المالية. وعمدت القناة في تقديم الموضوع إلى تقديم المعطيات عبر الشاشة التفاعلية مع إرفاق هذا الملف بصور من واقع التعليم، حيث تم استعمال مقاطع فيديو لمؤسسات تعليمية.

وقدمت القناة أيضا يوم 2013/10/25 في نشرتها المسائية تقريرا مفصلا حول التدابير المتعلقة بالسكن في مشروع قانون المالية، حيث تم التركيز على قطاع الإسكان وسبل تقليص العجز بهذا القطاع في أفق سنة 2016. وتم توضيح ذلك باستعمال الشاشة التفاعلية وصور حول إشكالية السكن.

وقدمت قناة ميدي 1 تي في في النشرة الاقتصادية للتاسعة مساء باللغة الفرنسية، ليوم 2013/10/28 ، تقريرا عن ردود أفعال الاتحاد العام لمقاولات المغرب أياما بعد تقديم مشروع القانون المالي لسنة 2014، عنوانه الأساس هو أن الباطرونا أعربت عن خيبة أملها لكون المشروع لا يتضمن إجراءات تشجع تنافسية المقاولات. ويثير هذا التقرير تساؤلات حول المرور إلى موقف الاتحاد دون الوقوف عند التدابير التي جاء بها المشروع في مجال تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني ومحاربة الاقتصاد غير المهيكل وعدد من الإجراءات والتحفيزات الضريبية. (أنظر في هذا الصدد الجزء الأول من تقرير لجنة الاقتصاد والمالية بمجلس النواب، صفحة 183 وما يليها).

وفي يوم 04 نونبر 2013، قدمت قناة ميدي 1 تي في في النشرة الاقتصادية للتاسعة مساءا باللغة الفرنسية، تقريرا عن مشروع 2014 تضمن خلق 18 ألف منصب شغل بالوظيفة العمومية استنادا إلى تصريحات لوزير الاقتصاد والمالية قدم أمام البرلمانيين أهداف مشروع القانون المالي. ولم يشر التقرير إلى أشكال الانتقادات التي وجهت لهذا المقتضى خاصة احتساب الاحالات على التقاعد في هذه الأرقام وكذا تشغيل المعطلين.

وقدمت قناة ميدي 1 تي في في نشرتها المسائية ليوم 2013/11/20 تقريرا حول اعتماد رسم جوي للسياحة. وأعطيت الكلمة لوزير السياحة تحدث فيها عن تفاصيل هذا الإجراء وانعكاساته الايجابية خاصة على صندوق

التكافل الاجتماعي. ويستحضر هذا التقرير مقارنة مع نظيره المقدم من طرف القناة الأولى إشكالية وضع الخبر في سياقه. فالصيغة المعتمدة توحي بأن الأمر يتعلق بقرار انفرادي للوزارة الوصية، والحال أن الأمر يدخل في صيرورة مناقشة مشروع قانون المالية وهو من بين التعديلات التي أدخلتها فرق الأغلبية ووافقت عليها الحكومة. كما يجدر التساؤل، في إطار مبدأ التوازن في الخبر واحترام تعددية الرأي والتعبير، عن عدم إعطاء الكلمة للفرق البرلمانية وكذا إلى ممثلي المهنيين الذين عبروا عن رفضهم لهذا المقتضى وعن آثاره السلبية المحتملة على القطاع وفرضية سحب عدد من الشركات الأجنبية للخطوط المتجهة من وإلى المغرب بسبب هذا الرسم.

وتطرقت قناة ميدي 1 تي في لموضوع إعفاء ممتلكات المغاربة المقيمين بالخارج من الضريبة ضمن مشروع القانون المالي لسنة 2014، في النشرة الاقتصادية باللغة الفرنسية ليوم 16 دجنبر 2013 وفي نشرتها الاقتصادية باللغة الفرنسية ليوم 25 دجنبر 2013. وشددت على هذا الإجراء كتعديل جاءت به الحكومة. ويطرح هذا التقرير من جديد إشكالية الرأي والرأي الآخر وموقف الفاعلين الآخرين من هذا التعديل وكيفية التجاوب معه بالإيجاب أو الرفض، كما أن الصيغة التي قدم بها تفتقر إلى عدد من التفاصيل من شأنها أن تزيد من دقة هذا الخبر أو تعطيه مصداقية أكبر.

ولختم هذا الجزء تجدر الإشارة إلى أن قناة ميدي 1 تي في قدمت في النشرة الإخبارية المسائية باللغة العربية ليوم 2013/11/31 تقريرا حول ارتفاع أسعار بعض المواد ابتداء من فاتح يناير بسبب ارتفاع الضريبة على القيمة المضافة على بعض المواد الأساسية مع سرد عدد مهم من المواد التي همها هذا الارتفاع. وصحيح أن هناك عدد من المقتضيات الضريبية التي تسير في اتجاه الرفع من قيمة الضرائب، لكن سردها بهذه الطريقة قد يوحي بغياب تخفيضات ضريبية في مجالات أخرى أو تحفيزات جمركية وضريبية. ومن جهة أخرى أليست هناك آراء توافق على الزيادة في الضرائب على هذا الصنف من المنتوجات. وعلى سبيل المثال فالرفع من الضرائب على السيارات الفارهة هو تعديل تم داخل البرلمان ولم يكن مبرمجا في المشروع الأصلي. كما أن هذا التعديل تم التصويت عليه داخل اللجنة بالإجماع سواء من طرف الأغلبية أو المعارضة.

3. التيمات الأساسية المتناولة في القناة الأولى:

قدمت القناة الأولى في نشرتها المسائية ليوم 2013/11/15 تقريرا حول موضوع النقل الطرقي يخص تعديل يقضي بتعويض مالكي مأذونيات النقل والذين لا يستغلونها وإجراءات إضافية وأعطيت الكلمة لعدد من المهنيين والفاعلين في المجال. ويطرح هذا التقرير الموضوعاتي، والمتميز بانفتاحه على المهنيين وخروجه عن منطق المصادقة

على المشروع، إشكالية حصر المداخلات وزاوية التطرق من وجهة نظر وحيدة وعدم وضع هذه المضامين في سياقها العام أو ربطها بتوجهات المشروع.

وقدمت القناة الأولى في نشرتها المسائية ليوم 2013/11/17 ابتداء من الساعة 20:39:40 روبورطاجا حول التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون مالية 2014 والذي يهم التعديلات الخاصة بالمادة الرابعة المتعلقة بالمقتضيات الضريبية. وفي ما تحدث ممثلا الحكومة والأغلبية عن رفض تعديل حول تمديد أجل الاستفادة من الإلغاء الكامل للغرامات وللزيادات ولفوائد التأخير، حرصا على بنية الميزانية العامة، ارتبطت مداخلة ممثل المعارضة بتقديم تعديلات تهم الضريبة على القطاع الفلاحي. وإذا كان هذا التقرير يعكس حرص القناة على التوازن بين الأطراف الفاعلة فيه (الحكومة، الأغلبية والمعارضة) فإنه يطرح تساؤلات حول المنهجية المعتمدة في التقارير الموضوعاتية، وكذا في باقي التقارير والتي تستهدف تحقيق توازن شكلي بين الأطراف الفاعلة.

وتفيد التقارير الموضوعاتية المقدمة من طرف القنوات الثلاث، على قلّتها، استهداف الجانب الضريبي في مشروع قانون المالية، بالأساس، أمّا قناة ميدي 1 تي في فاكتفت بالقيام بتغطية مسطرية للموضوع.

VI. أصناف الشخصيات المتدخلة في النشرات الإخبارية

بثت القنوات الأربع في النشرات الإخبارية 59 روبورطاجا تضمن تصريحات لشخصيات عمومية وغيرها من ما مجموعه 132 خبر، أي ما يمثل فقط 45% من مجموع الأخبار المتعلقة بالمشروع في النشرات. وقد بلغ عدد مداخلات المهنيين أربع مداخلات، ومداخلات الفاعلون الآخرون (خبراء وغيرهم) ثمان مداخلات. أما الشخصيات المنتمية للفاعلين السياسيين فبلغ عدد مداخلاتها 47 مداخلة، مما يمثل زهاء 80% من مجموع المداخلات.

توزيع التقارير المقدمة حسب فئات المتدخلين

المجموع	القناة الأولى	القناة الثانية	ميدي 1 تي في	قناة تمازيغت	المجموع
بدون متدخل	16	19	33	5	**73**
الفاعلين السياسيين	28	15	2	2	**47**
مهنيون	2	2	0	0	**4**
تقارير أخرى[52]	1	2	3	2	**8**
المجموع	**47**	**38**	**38**	**9**	**132**

وإجمالا عمدت القنوات الأربع في 13 روبورطاجا إلى إعطاء الكلمة لشخصيات من الحكومة إلى جانب شخصيات من الأغلبية والمعارضة، كما يتبين من الجدول التالي. كما وازنت بين الأغلبية والمعارضة في سبعة روبورطاجات، وبين الحكومة والمعارضة في روبورطاجين اثنين. وأعطيت الكلمة للحكومة وحدها في ثلاثة روبورطاجات همَّت مرحلة تقديم المشروع، وللأغلبية وحدها في روبورطاجين وللمعارضة وحدها في 5 روبورطاجات.

ويلاحظ إعطاء الكلمة لرؤساء اللجان في 15 روبورطاجا لتلخيص مجريات مناقشة الميزانيات الفرعية، وتمت كل هذه المداخلات في القناة الأولى. ويجب التذكير أن رؤساء اللجان وإن تم احتسابهم في الفاعلين السياسيين، لم يؤخذ بعين الاعتبار انتماؤهم إلى الأغلبية أو المعارضة، نظرا لكون تصريحاتهم كانت مقتصرة على تقديم أشغال اللجان دون إبداء آرائهم من المشروع.

[52]- يشمل هذا الصنف التقارير التي أعطيت فيها الكلمة لمتدخلين من فئات متعددة ولا تدخل في التصنيفات السابقة. ويدخل في هذا الصنف مثلا التقرير حول المناظرة التي نظمتها الرابطة المغربية للشباب من أجل التنمية والحداثة وأعطيت فيها الكلمة لكل من محمد كرين، عن مركز عزيز بلال للدراسات والأبحاث؛ ومحمد نوفل عامر، رئيس الرابطة من أجل التنمية والحداثة؛ وخالد السبيع، نائب برلماني عن حزب الاستقلال.

توزيع التقارير الإخبارية حسب نوعية المتدخلين

صفات المتدخلين	القناة الأولى	ميدي 1 تي في	القناة الثانية	قناة تمازيغت	المجموع
بدون متدخل	16	33	19	5	**73**
الحكومة وحدها	1	1	1	0	**3**
الحكومة + الأغلبية + المعارضة	6	0	7	0	**13**
الحكومة + المعارضة	0	0	1	1	**2**
مهنيون	2	0	2	0	**4**
الأغلبية فقط	2	0	0	0	**2**
المعارضة فقط	3	1	1	0	**5**
رؤساء لجان	15	0	0	0	**15**
أغلبية + معارضة	1	0	5	1	**7**
أشكال أخرى لا تدخل في التصنيفات السابقة	1	3	2	2	**8**
المجموع	**47**	**38**	**38**	**9**	**132**

وارتبطت المداخلات التي احتسبت على المهنيين لوحدهم بروبورطاجات موضوعاتية، حيث قدمت القناة الثانية في روبورطاجين في إطار تغطية وقفة احتجاجية نظمتها التنسيقية الوطنية للتجار للتنديد بالمقتضى المنصوص عليه بالمشروع والهادف إلى إلزامية مسك دفتر محاسبي من طرف التجار الصغار لضبط مبيعاتهم. وأعطت في هذه التغطية الكلمة لممثلين عن التنسيقية وممثل الوزارة الوصية (أنظر في هذا الصدد الفقرة المتعلقة بالتيمات المتناولة في القناة الثانية أسفله).

ومن جهتها قدمت القناة الأولى روبورطاجا عن قطاع النقل الطرقي، أعطت فيه الكلمة لفاعلين وخاصة عن الفدرالية الوطنية للنقل. كما قدمت هذه القناة أيضا روبورطاجا حول ندوة من تنظيم المنظمة الديمقراطية للشغل حول مستجدات قانون المالية، أعطيت فيها الكلمة لكاتبها العام لوحده. ويلاحظ عدم إشراك الاتحاد العام لمقاولات المغرب ولا المركزيات النقابية الخمس الممثلة في البرلمان والمشاركة في الحوار الاجتماعي (الكنفدرالية الديمقراطية للشغل الفيدرالية الديمقراطية للشغل الاتحاد المغربي للشغل الاتحاد العام للشغالين بالمغرب والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب).

وعن حضور الخبراء والأساتذة الجامعيين ومساهمتهم في توضيح مضامين المشروع وتبسيط مقتضياته أثبتت عملية المعاينة وجود روبورطاجين اثنين، قدما في بث أول، وتضمنا مداخلات لهذا الصنف من الفاعلين.

وقدمت القناة الأولى، في نشرتها المسائية ليوم 2013/11/21، روبورطاجا حول مناظرة من تنظيم الرابطة المغربية للشباب من أجل التنمية والحداثة بهدف إشراك الشباب في دراسة معالم القانون المالي لسنة 2014، تحت عنوان "أي دور للقانون المالي في تقوية الاقتصاد الوطني ودعم القدرة الشرائية"، حيث أعطيت الكلمة لمحمد نوفل عامر، رئيس الرابطة؛ ولمحمد كرين، عن مركز الدراسات والأبحاث[53]، أكّد فيها على أن هذه المناظرة موجهة إلى الشباب الجامعي والشباب عموما.

ومن جهتها قدمت قناة ميدي 1 تيفي يوم 2013/10/23 في نشرتها المسائية باللغة العربية، روبورطاجا حول تقديم وزير الاقتصاد والمالية للمشروع بالبرلمان وبهذا الخصوص تم ربط الاتصال بمحمد كريم، الذي قدم كأستاذ جامعي وخبير دولي في الاقتصاد والمالية، حيث قال إن هذا المشروع يندرج في إطار مسلسل البناء المؤسساتي وحكامة السياسات العمومية من خلال إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية للسنة المقبلة، واستمرار الاستثمارات الهيكلية كالميثاق الوطني للإقلاع الصناعي والاستراتيجية الطاقية ومخطط أليوتيس ومخطط المغرب الأخضر ورؤية 2020 للسياحة ومخطط رواج. واعتبر أن ميزانية 2014 هي ميزانية تدبير أزمة سيولة بالقطاع العام أكثر من تدبير اقتصاد وطني برمته.

VII. مشروع قانون المالية ومقاربة النوع

أظهرت نتائج تتبع النشرات الإخبارية للقنوات الأربع غياب استحضار مقاربة النوع، رغم أن مشروع قانون المالية، كما سبق الذكر، يتضمن تقريرا مفصلا في الموضوع من 194 صفحة (انظر الملحق رقم 10). وسواء تعلق الأمر بتقديمات الصحفيين أو مداخلات مختلف الفاعلين من سياسيين ومهنيين من الجنسين، فإن أثر قانون المالية على النساء والرجال، من منظور مقاربه النوع لم يرد في نشرات الأخبار المقدمة من طرف القنوات الأربع، بما في ذلك تغطية النقاش حول الميزانيات الفرعية.

[53]- تم الاكتفاء بهذه العبارة عند تقديم المتدخل دون أي تفصيل آخر.

أما بخصوص **مداخلات الشخصيات النسائية، فقد تم رصد 22 مداخلة من بين 163 مداخلة لمتدخلين ذكور**، قدمت في 59 روبورطاجا.

وتوزعت مداخلات الشخصيات النسائية (22 مداخلة) بين خمس عشرة متدخلة، وبالمقابل آلت باقي مداخلات الشخصيات العمومية إلى 69 متدخلا، تناول عدد منهم أكثر من مداخلة في أكثر من نشرة واحدة.

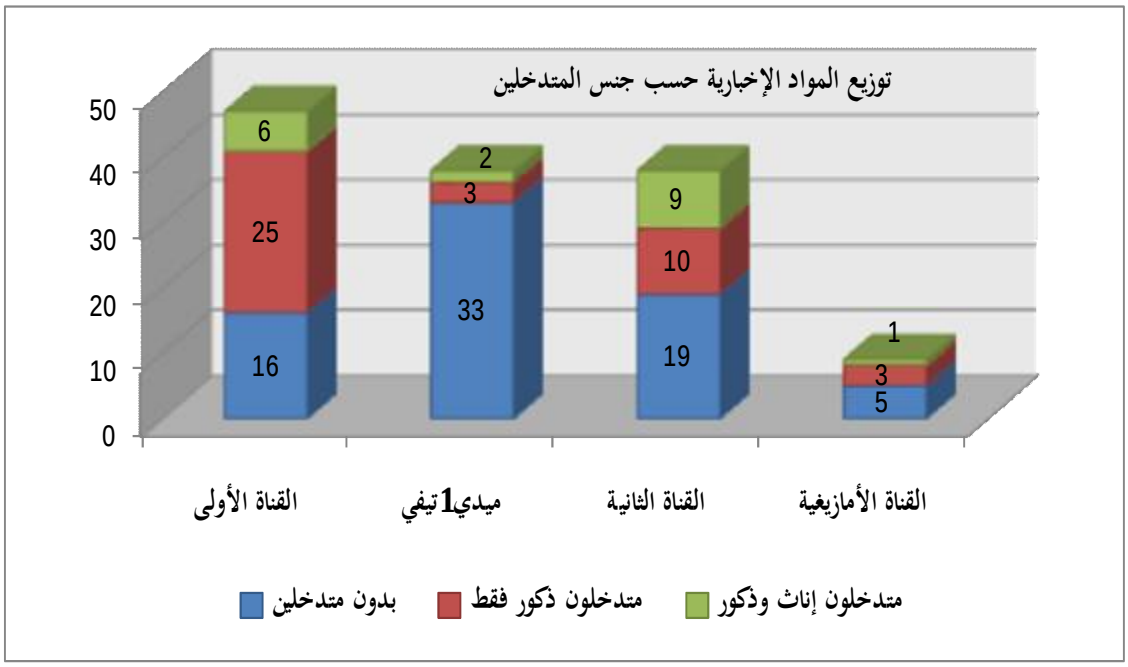

قدمت القناة الأولى في إطار تغطية مشروع قانون المالية بنشراتها الإخبارية 31 روبورطاجا تضمنت 25 منها تدخلات لشخصيات عمومية رجالية فقط، فيما تدخلت شخصيات نسائية في ستة روبورطاجات. ولم يسجل حضور شخصيات عمومية نسائية لوحدها بل اقترنت في جميع هذه الحالات بوجود مداخلات لشخصيات رجالية.

وأعطيت الكلمة في هذه التقارير الستة لخمس نساء، اثنتين منهن تدخلتا مرتين. حيث أعطيت الكلمة في تقريرين خبريين لكجمولة منت أبي، رئيسة لجنة التعليم والثقافة والاتصال وعضو المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية؛ وميلودة حازب، في تقريرين، بصفتها رئيسة فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب؛ ولبنى أمهير، نائبة برلمانية عن الحركة الشعبية؛ وفتيحة البقالي، عضوة الفريق الاستقلالي بمجلس النواب؛ وبشرى بارجال عن فريق الاتحاد الدستوري.

وارتبط حضور هذه الشخصيات النسائية، في التقارير الستة بثلاثة مواضيع وهي تقديم مشروع قانون المالية، مناقشة الميزانيات الفرعية ومناقشة المشروع في الجلسات العامة.

أمّا القناة الثانية فتوزعت روربورطاجاتها التسعة عشر بين 45 مداخلة ذكورية وإحدى عشر نسائية، توزعت بين ثمان نساء (ميلودة حازب؛ خديجة الرويسي، برلمانية عن حزب الأصالة والمعاصرة؛ رشيدة الطاهري، نائبة عن فريق حزب التقدم والاشتراكية؛ مونية غلام، عضو الفريق الاستقلالي بمجلس النواب؛ مينة ماء العينين، نائبة برلمانية عن حزب العدالة والتنمية؛ نزهة الوافي، برلمانية عن حزب العدالة والتنمية؛ نعيمة رباب، برلمانية عن حزب الاستقلال؛ ونعيمة فرح، برلمانية عن حزب التجمع الوطني للأحرار).

وارتبط حضور هذه الشخصيات النسائية، بثلاثة مواضيع وهي تقديم مشروع قانون المالية، مناقشة الميزانيات الفرعية، ومناقشة المشروع في الجلسات العامة. ولم تعط الكلمة للنساء في التقارير المقدمة خارج سياق تغطية الأنشطة البرلمانية سوى في تقرير وحيد قدمته القناة يوم 2013/11/03 حول يوم دراسي من تنظيم الفريق الاستقلالي بمجلسي النواب والمستشارين لمناقشة وتحليل مشروع قانون المالية.

ولم تقدم قناة ميدي 1 تي في سوى خمس روربورطاجات بها مداخلات. اثنان منها وردت فيها مداخلات نسائية (نعيمة فرح، بصفتها البرلمانية عن فريق التجمع الوطني للأحرار؛ وخديجة الزومي، عن الفريق الاستقلالي بمجلس المستشارين).

أما قناة تمازيغت فبثت روربورطاجا وحيدا وردت فيه مداخلات نسائية (كجمولة منت أبي، رئيسة لجنة التعليم والثقافة والاتصال وعضو المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية؛ ورشيدة بنمسعود عن فريق الاتحاد الإشتراكي بمجلس النواب).

ولم يسجل وجود مداخلات نسائية، في القنوات من خارج قبة البرلمان سواء من الشخصيات النقابية أو المهنية، أو من أي صنف من المتدخلين حول هذا الموضوع. وإذا كانت هذه المداخلات النسائية المسجلة ارتبطت بمسلسل المصادقة على المشروع، فلم يسجل وجود مداخلات نسائية في التقارير الموضوعاتية التي قدمتها القنوات الأربع سواء تلك التي خصصت لتغطية الأيام الدراسية أو تلك التي ارتبطت ببعض التيمات.

VIII. البعد الجغرافي للتغطية

استهدفت الدراسة تحليل التغطية الإخبارية المقدمة في النشرات الإخبارية للقنوات الأربع على ضوء البعد الجغرافي لمضامين التغطية وتصريحات الفاعلين حولها. وعلى هذا الأساس، تم إدراج هذا المتغير الذي استهدف التمييز بين البعد المحلي لمضامين المشروع والبعد الوطني.

ويتبين أن التغطية التي قامت بها القنوات الأربع اتسمت بطابع وطني صرف. وعليه، **لم يتم في مختلف الأخبار والتقارير المقدمة حول الموضوع التوقف عند هذا البعد.** ولم يتم تخصيص أي فقرة أو روبورطاج حول الانعكاسات الاقتصادية للمشروع على جهة ما أو منطقة معينة. ويعكس هذا الغياب طبيعة التغطية الإعلامية التي توليها القنوات العمومية لهذا الموضوع، حيث تركز على الخطوط العريضة للمشروع ومواقف الفاعلين منها، دون المرور إلى آثاره، كسياسة عمومية، على المواطنين بصفة عامة وعلى مختلف الشرائح الاجتماعية ومكونات المجال الجغرافي للتراب الوطني. وركزت تقديمات الصحفيين على أهم مضامين المشروع وأبعاده. وتمحورت مختلف التغطيات حول مسطرة المناقشة داخل قبة البرلمان وعرض مواقف الأغلبية والمعارضة من بعض النقط الخلافية.

ملخص التغطية الإعلامية المخصصة للمشروع في النشرات الإخبارية للقنوات الأربع

بثت القنوات العمومية الأربع ذات البرمجة العامة (القناة الأولى، القناة الثانية، قناة ميدي 1 تي في، قناة تمازيغت)، طيلة فترة المناقشة البرلمانية لمشروع قانون المالية لسنة 2014، ما مجموعه 230 خبرا أو تقريرا إخباريا في نشراتها الإخبارية. يشمل هذا العدد إعادات لنفس المادة الإعلامية في نشرات لاحقة لنفس القناة. وقد استبعدت الدراسة الإعادات واقتصرت على ما تم بثه لأول مرّة، والبالغ عدده 132 مادة إعلامية.

ويلاحظ أن أكثر من نصف هذه المواد عبارة عن تقارير مختصرة قرأها مقدمو النشرات دون تفاصيل. وخصصت القنوات الأربع 16 تقريرا فقط خلال سبعين يوما لتغطية موضوعاتية تهم بعض مضامين المشروع والتدابير التي جاء بها، مع الإشارة إلى أنّ ميدي 1 تي في بثت لوحدها تسعة من هذه التقارير، وهمّت التعليم والسكن والنقل والبنيات التحتية بالإضافة إلى عدد من المقتضيات الضريبية.

ولم تفرد القنوات الأربع مواد إعلامية في نشراتها الإخبارية لتبسيط وشرح مضامين المشروع والإجراءات التي جاء بها إلا في 12 تقريرا (أقل من 10%) من خلال تصريحات ضمن روبورطاجات. وتميزت ميدي 1 تي في بتقديم شاشات تفاعلية (في حالتين) وإعطاء الكلمة لضيفين عبر تقنية Duplex. أما القنوات الثلاث الأخرى فلم تستعن بضيوف لشرح وتبسيط مضامين المشروع خلال الفترة المعنية بالدراسة.

أما بخصوص المتدخلين من خلال الروبورطاجات فيلاحظ هيمنة الفاعلين السياسيين على مدة تناول الكلمة بحوالي 75%، إضافة إلى حوالي 25% من مداخلات رؤساء اللجن، لم تحتسب ضمن مداخلات الأحزاب السياسية، وسجلت كلها في القناة الأولى (15 مداخلة). ويلاحظ عدم الانفتاح على المهنيين (4 مداخلات فقط) وعلى الخبراء (خمس مداخلات مع احتساب الإعادات).

وحرصت القنوات الأربع، في تقاريرها، على التوازن وخاصة بين الحكومة وأغلبيتها من جهة والمعارضة من جهة أخرى. وعموما عمدت القنوات الأربع في 13 تقريرا إخباريا إلى تقديم مداخلات لشخصيات من الحكومة إلى جانب شخصيات من الأغلبية والمعارضة. كما وازنت بين الأغلبية والمعارضة في سبعة تقارير وبين الحكومة والمعارضة في تقريرين اثنين.

وبخصوص مقاربة النوع الاجتماعي، فقد أوضحت المعاينة غياب الإحالة على التقرير المرفق بمشروع قانون المالية، وما يقتضيه من أجرأة على مستوى تحليل السياسات العمومية، سواء في تقديمات الصحفيين أو مداخلات مختلف الفاعلين من سياسيين ومهنيين من الجنسين. أمّا بالنسبة لمداخلات الشخصيات العمومية النسائية حول الموضوع فكانت ضعيفة مقارنة بمداخلات الرجال.

كما أن التغطية في النشرات الإخبارية اتسمت بطابع وطني صرف. ولم يتم، في مختلف الأخبار والتقارير المقدمة حول الموضوع، التوقف عند هذا البعد الجهوي والمحلي. ولم يتم تخصيص أية فقرة أو روبورطاج حول الانعكاسات الاقتصادية للمشروع على جهة ما أو منطقة معينة، إلا في حالة فريدة من طرف قناة تامازيغت.

وبشكل عام، يتبين ارتباط التغطية الإخبارية بالمراحل التي يمر منها مسلسل المناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية. إذ يعكس تطور الحيز الزمني المخصص لتغطية مشروع 2014 وجود ترابط منطقي (interdépendance) بين ارتفاع هذا الحيز الزمني وبين تداول المشروع في الجلسات التي عقدتها غرفتي البرلمان. ويلاحظ انخفاض التغطية الإخبارية المخصصة للمشروع إلى أدنى مستوياتها خلال مناقشة المشروع داخل مجلس المستشارين ولم ترتفع من جديد إلا عند تداوله من جديد في مجلس النواب في إطار القراءة الثانية.

ويلاحظ أن نفس المنهجية تم تتبعها في التغطية ا لمشروع 2013، مما يعكس من جهة ارتباط تغطية المشروع بسياق المسطرة التشريعية التي يسلكها داخل قبة البرلمان والحرص على تقديم مادة إعلامية في إطار تغطية أشغال الجلسات العامة.

خلاصة الجزء الثاني المتعلق بالتغطية الإعلامية المخصصة للمشروع في القنوات الأربع

واكبت القنوات التلفزية الأربع مشروع 2014 في نشراتها الإخبارية كما في برامجها الحوارية ومجلاتها الإخبارية. وارتبطت هذه التغطية بشكل كبير بتطور المسطرة التشريعية لمناقشة المشروع سواء من حيث مضامين التغطية أو من حيث أشكالها وصيغها. وارتبط الحيز الزمني المخصص للمشروع بثلاث محطات أساسية وهي التقديم والمصادقة عليه من طرف مجلس النواب في قراءة أولى ثم المصادقة النهائية عليه في صيغته النهائية.

وشكل الحيز الزمني المخصص لتغطية هذا المشروع أثناء دراسته في قراءة أولى أكثر من نصف المدة الزمنية الإجمالية سواء في النشرات أو المجلات الإخبارية، سواء تعلق الأمر بخدمات عمومية أو خاصة. ولتبيان مواقف الأغلبية والمعارضة حول المشروع عمدت القنوات، في النشرات كما في المجلات، إلى إعطاء الكلمة لعدد من الشخصيات البرلمانية. وفي هذا الصدد، يسجل ضعف باقي أصناف المتدخلين من مهنيين ونقابيين وأساتذة جامعيين وخبراء اقتصاديين. وانحصرت التغطية أساسا في مجلتي البرلمان المقدمتين من طرف القناتين الأولى والثانية. وفي النشرات، تم تصوير عدد مهم من التقارير داخل قبة البرلمان ومختلف النقاشات التي دارت فيه.

وتبين من خلال نتائج هذه الدراسة قلة الفقرات المخصصة للتغطية الموضوعاتية للمشروع، سواء في النشرات أو المجلات الإخبارية، والتي ترتبط بأهم التدابير والإجراءات التي خلقت نقاشا واسعا إلى حد وصفه ببرنامج تقويم هيكلي جديد. وغدت التغطية الإعلامية المخصصة للمشروع بذلك مجرد تغطية لأشغال البرلمان لا ترقى إلى مواكبة نقاش عمومي لخيارات مصيرية.

وبخصوص مقاربة النوع، تبين أن مجموع المواد الإعلامية المقدمة لم تحل على سياسات النوع وإلى آثار قانون المالية على النساء. كما أن مداخلات الشخصيات العمومية النسائية حول الموضوع عكست ضعف التأنيث المرتبط بتغطية هذا الموضوع. وولجت 19 شخصية عمومية نسائية إلى نشرات ومجلات القنوات الأربع، مقابل 97 شخصية رجالية. واحتلت مداخلات هذه الشخصيات النسائية نسبة 14% من مجموع مداخلات الشخصيات العمومية المسجلة. ورغم أن ميلودة حازب، رئيسة فريق حزب الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب، احتلت المرتبة الثانية بعد إدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب في الميزانية، فإن ثاني متدخلة نسائية من حيث الحجم الزمني للتدخل، جاءت في الرتبة 16 ويتعلق الأمر بخديجة الزومي، عضوة المكتب التنفيذي للاتحاد العام للشغالين بالمغرب وعضوة الفريق الاستقلالي في مجلس المستشارين. وتعكس هذه الأرقام، ارتفاع نسبة المشاركة النسائية في صفوف المعارضة، من جهة أولى، وغياب إدراج مقاربة النوع في اختيار الضيوف والمتحدثين من جهة ثانية.

وعن استهداف التغطية الإعلامية للمشروع للبعد الجغرافي والجهوي، تبين حصر التغطية في النقاش الوطني حول مقتضيات وتدابير المشروع. ولم تتم الإحالة على انعكاس المشروع على جهة أو منطقة ما، باستثناء التقرير المسجل في برنامج "طريق المواطنة" على قناة تمازيغت.

خلاصات عامة

تعرض هذه الخلاصات النتائج التي توصلت إليها دراسة التغطية الإعلامية التي خصصتها مختلف وسائل الاتصال السمعي البصري لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2014. والتي عرضتها في النشرات الإخبارية والبرامج الحوارية والمجلات الإخبارية، وذلك خلال الفترة التي استغرقتها مداولات البرلمان للمشروع، والتي دامت من تاريخ تقديمه يوم 23 أكتوبر 2013 إلى غاية المصادقة النهائية عليه بتاريخ 31 دجنبر 2013.

ورامت الدراسة الكشف عن مدى مساهمة المشهد السمعي البصري المغربي في إغناء النقاش المجتمعي بمناسبة محطة سنوية محورية في التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، وعن قيام الإعلام السمعي البصري بما هو منوط به من أدوار محددة في دفاتر التحملات، وبالأخص منها تقديم أخبار آنية ومتعددة تعكس مختلف تيارات الفكر والرأي وتبرز التنوع الاجتماعي والترابي للبلاد.

وبيّنت النتائج الكمية أن التغطية الإعلامية التي أفردتها مجموع وسائل الاتصال السمعي البصري لمشروع قانون المالية بلغت أقل من 46 ساعة، وهو ما يمثل حوالي 3% من الحجم الزمني الإجمالي للنشرات والبرامج الحوارية والمجلات الإخبارية. وبذلك تكون الخدمات السمعية البصرية العمومية والخاصة، مجتمعة، خصّصت قرابة 40 دقيقة كمعدل يومي لتغطية المشروع.

ومثلت مساهمة الخدمات العمومية من مجمل هذه التغطية نسبة 58,01%، ويرجع ذلك بالأساس إلى الحيز الزمني المرتفع الذي خصصته الإذاعة الوطنية والإذاعة الأمازيغية.

ويلاحظ أن القنوات التلفزية ذات البرمجة العامة (القناة الأولى، القناة الثانية، قناة ميدي 1 تي في وقناة تمازيغت) اعتمدت في تغطية الموضوع على تلاوة تقارير إخبارية، ولم تلجأ إلى شروحات وتعليقات متدخلين وضيوفا إلا بشكل محدود. ويسجل عند إعطاء الكلمة لمتدخلين، ضعف الانفتاح على المهنيين والنقابين والخبراء الاقتصاديين والأكاديميين والمجتمع المدني.

وهكذا اعتمدت القنوات الأربع في تغطيتها، بالأساس، على تقديم تصريحات للبرلمانيين وخاصّة رؤساء الفرق واللجان البرلمانية، ممَّا يجعل من تغطية مناقشة مشروع قانون المالية في النشرات الإخبارية وحتى في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية تغطية لنشاط برلماني مقيد بمساطر وجدولة زمنية محددة سلفا، الشيء الذي يحدّ من إمكانية التفاعل، إلا نادرا، مع النقاش حوله سواء داخل أو خارج البرلمان.

خلاصات عامة (تابع)

ويتأكد هذا التوجه العام من خلال نتائج قراءة محتويات التقارير الإخبارية المخصصة للمشروع من طرف القنوات التلفزية الأربع في النشرات الإخبارية كما في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية، التي قدمتها خلال الفترة المعنية بالدراسة.

وتتجلى أبرز ملاحظة في ضعف الاهتمام بالموضوع من حيث الحيز الزمني المخصص له في القنوات الأربع، حيث بلغ 13:32:25 بمعدل يومي مثل اثنتي عشر دقيقة. وبخصوص القناتين الأولى والثانية فإن حوالي نصف التغطية سجل في المجلتين المخصصتين للأنشطة البرلمانية (**"شؤون برلمانية"** و**"مجلة البرلمان"**).

وبالمقارنة مع التغطية المخصصة لمشروع 2013، ورغم ارتفاع المدة الزمنية لمداخلات الشخصيات المحتسبة بالنسبة لتغطية 2014، في القنوات الأربع، بحوالي ساعة ونصف، يُسجّل تراجع على مستوى عدد المتدخلين وصفاتهم والمواضيع التي تم تناولها. فإذا كان مشروع سنة 2013 سجّل حضور حوالي 137 شخصية تمثل 37 هيأة أو مؤسسة، فإن مناقشة مشروع 2014 تدخلت بشأنه 118 شخصية تمثل 25 هيأة.

أما بالنسبة للمواضيع التي تم تناولها، يشار إلى أن مشروع قانون المالية لسنة 2014 أتى بمجموعة إجراءات لها انعكاسات مباشرة على الاقتصاد الوطني وعلى دخل المواطن ومستواه المعيشي (كتخصيص عائدات عدد من المداخيل الجبائية لصندوق التضامن الاجتماعي وإجراءات تهم السكن الموجه للطبقة الوسطى، وتشجيع التشغيل في القطاع الخاص، والنقل..). كما أثار المشروع نقاشا عموميا حول إصلاح نظام المقاصة وإصلاح أنظمة التقاعد وإصلاح النظام الضريبي وميزانية بعض الصناديق العمومية ودعم الإصلاحات الهيكلية، لكن القنوات التلفزية الأربع لم تستحضر - إلا نادرا- هذا النقاش العمومي.

ويتبين من خلال النتائج المستخلصة غياب المواطن سواء كمتلق من خلال الشرح والتبسيط أو كمشارك عبر إبداء رأيه والمساهمة في النقاش. كما أن البعد الجهوي والمحلي لقانون المالية لم يتم استحضاره إلا في حالة فريدة على قناة تمازيغت.

خلاصات عامة (تتمة)

ومن الملاحظات الجديرة بالذكر أن نسبة المشاركة النسائية في القنوات الأربع استقرت في حدود 20% بالنظر إلى **عدد المتدخلين** في مجموع النشرات الإخبارية والبرامج الحوارية والمجلات الإخبارية. ومثلت هذا الحضور النسائي نسبة 10,16% من حيث **الحيز الزمني الإجمالي** للمداخلات. ويتبين أن مداخلات الفاعلين المسجلة في القنوات التلفزية الأربع لم تتطرق إلى التدابير التي تستهدف النساء ولا إلى آثار المشروع عليهن. وممّا يُؤكّدُ ضعف اهتمام هذه القنوات التلفزية بالمشروع حصر تناوله في برامج بعينها، دون أخرى، من قبيل البرامج المخصصة للتحقيق أو الروبورطاجات الكبرى، ممّا قد تتيح انفتاحاً أكبر على الفاعلين المعنيين بمداخيل ونفقات الدولة، وعلى المواطنين في جهات مختلفة من البلاد.

وإذا كانت دفاتر تحملات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وصورياد القناة الثانية تلزم القنوات ب"الإخبار الآني عن كل الأحداث ذات البعد الوطني التي تستأثر باهتمام الرأي العام"، فإن التغطية التي قدمتها القنوات وإن مكّنت من الإخبار بتقديم المشروع ومختلف مراحل المصادقة عليه، ومن معرفة بعض الإجراءات الواردة فيه، فإنها ظلت رهينة المسطرة التشريعية التي يمر منها المشروع في البرلمان.

مقابل ذلك، حرصت القنوات الأربع، في هذه التغطية، على احترام مبدأ التعددية السياسية وتحقيق التوازن بين الحكومة والأغلبية والمعارضة البرلمانيتين عبر إعطاء الكلمة لكلا الطرفين في التقرير الواحد أو عبر استضافتهما في نفس الحلقة أو في حلقات تالية.

لكن شكل وطريقة التغطية الإعلامية المعتمدة لم ترق إلى مستوى تبسيط وشرح الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروع وانعكاساتها على الحياة اليومية للمواطن. كما أنها لم تتمكّن من جعل محطة مناقشة مشروع ميزانية الدولة فرصة للنقاش العمومي، وجلب المواطن إلى الاهتمام بالشأن العام.

فهرس عام

تذكير 3

معجم 4

تقديم 6

الجزء الأول: المعطيات الكمية للتغطية الإعلامية للمشروع في مختلف وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية والخاصة 11

أولا: المعطيات الكمية للتغطية الإعلامية للمشروع في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية 13

I. توزيع التغطية المخصصة للمشروع حسب أصناف الخدمات 15

II. توزيع مداخلات الشخصيات العمومية حسب أصناف المتدخلين 17

III. توزيع حضور الفاعلين السياسيين (الحكومة والأحزاب السياسية) 18

1. حضور أعضاء الحكومة 19

2. حضور أحزاب الأغلبية والمعارضة البرلمانيتين 22

أ) حضور أحزاب الأغلبية البرلمانية 23

ب) حضور أحزاب المعارضة البرلمانية 26

3. توزيع مداخلات الأحزاب غير الممثلة في البرلمان 28

IV. توزيع مداخلات الفاعلين المهنيين والنقابيين 28

أ) حضور المنظمات النقابية 28

ب) حضور المنظمات المهنية 30

V. نظرة عامة عن مداخلات الشخصيات العمومية النسائية في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية 32

VI. تطور تغطية المشروع في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية 34

ملخص التغطية في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية 35

ثانيا: المعطيات الكمية للتغطية الإعلامية للمشروع في النشرات الإخبارية 36

I. توزيع التغطية المخصصة للمشروع حسب أصناف الخدمات (عمومية وخاصة) 38

II. توزيع مداخلات الشخصيات المحتسبة حسب فئات المتدخلين 39

III. توزيع حضور الفاعلين السياسيين (الحكومة والأحزاب السياسية) 42

1. حضور أعضاء الحكومة 44
2. حضور أحزاب الأغلبية والمعارضة البرلمانيتين 45
أ) حضور أحزاب الأغلبية البرلمانية 47
ب) حضور أحزاب المعارضة البرلمانية 49
3. توزيع مداخلات الأحزاب غير الممثلة في البرلمان 51
IV. توزيع مداخلات الفاعلين المهنيين والنقابيين 53
1. حضور المنظمات النقابية 53
2. حضور المنظمات المهنية 56
V. نظرة عامة عن حضور الشخصيات العمومية النسائية في النشرات الإخبارية 58
VI. تطور التغطية الإعلامية للمشروع في النشرات الإخبارية 61
ملخص التغطية في النشرات الإخبارية 63
ملخص التغطية في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية والنشرات الإخبارية 65
الجزء الثاني: قراءة في التغطية الإعلامية لمشروع قانون المالية لسنة 2014 في القنوات التلفزية ذات البرمجة العامة (القناة الأولى، القناة الثانية، قناة ميدي 1 تي في وقناة تمازيغت) 66
أولا: قراءة في التغطية الإعلامية المخصصة للمشروع في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية 70
I. نسب مشاهدة الحلقات المعنية بالدراسة 72
II. أجناس البرامج التي تناولت المشروع 74
III. التغطية الموضوعاتية للمشروع في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية 75
1. تغطية الإجراءات المرتبطة بالضريبة على القيمة المضافة 78
2. تغطية الإجراءات المرتبطة بالضريبة على الفلاحة 79
3. تغطية باقي الإجراءات 80
IV. توزيع حضور أصناف الشخصيات المتدخلة في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية..... 81
V. مشروع قانون المالية ومقاربة النوع..... 84
VI. البعد الجغرافي للتغطية 88
ملخص التغطية الإعلامية المخصصة للمشروع في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية للقنوات الأربع..... 89

ثانيا: التغطية الإعلامية المخصصة للمشروع في النشرات الإخبارية للقنوات الأربع 92
I. توزيع الفقرات المقدمة حسب نوعية البث 92
II. الأجناس الصحافية الموظفة لتغطية المشروع 93
III. توزيع التغطية حسب فئات المضامين 95
IV. التغطية الإخبارية للمشروع بين نقل الوقائع وتفسير و تبسيط مضامين المشروع 97
V. التغطية الموضوعاتية لمشروع قانون المالية 99
1. التيمات الأساسية المتناولة في القناة الثانية 99
2. التيمات الأساسية المتناولة في قناة ميدي 1 تي في 100
3. التيمات الأساسية المتناولة في القناة الأولى 101
VI. أصناف الشخصيات المتدخلة في النشرات الإخبارية 102
VII. مشروع قانون المالية ومقاربة النوع. 105
VIII. البعد الجغرافي للتغطية 108
ملخص التغطية الإعلامية المخصصة للمشروع في النشرات الإخبارية للقنوات الأربع..... 109
خلاصة الجزء الثاني المتعلق بالتغطية الإعلامية المخصصة للمشروع في القنوات الأربع..... 111
خلاصات عامة 113
فهرس عام 115

التغطية الإعلامية لمشروع قانون المالية لسنة 2014

(ملاحق)

- **ملحق رقم 1: توزيع الخدمات حسب التغطية الإعلامية المخصصة لمشروع قانون المالية**
- **ملحق رقم 2: تفاصيل مناقشة قانون المالية رقم 110.13 للسنة المالية 2014**
- **ملحق رقم 3: تفاصيل المناقشة قانون المالية رقم 115.12 للسنة المالية 2013**
- **ملحق رقم 4: شبكة التحليل المعتمدة في الدراسة**
- **ملحق رقم 5: الأجناس الصحافية للبرامج التي تناولت المشروع في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية للقنوات الأربع**
- **ملحق رقم 6: التغطية الموضوعاتية في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية**
- **ملحق رقم 7 : نظرة عن البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية التي قدمتها القنوات الأربع**
- **ملحق رقم 8 : التغطية الموضوعاتية في النشرات الإخبارية**
- **ملحق رقم 9: لائحة الشخصيات المتدخلة في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية**
- **ملحق رقم 10: ورقة حول إدماج مقاربة النوع في ميزانية الدولة**

ملحق رقم 1: توزيع الخدمات حسب التغطية الإعلامية المخصصة لمشروع قانون المالية

الخدمة	تغطية مشروع 2014 في النشرات الإخبارية	تغطية مشروع 2014 في البرامج الحوارية	الخدمات التي خصصت أكثر من ربع ساعة، لمشروع سنة 2013 و2014 في النشرات الإخبارية	الخدمات التي خصصت أكثر من نصف ساعة، لمشروع سنة 2013 و2014 في البرامج الحوارية
إذاعة أطلانتيك	5:35:11	1:11:31	أكثر من 15 دقيقة	أكثر من 30 دقيقة
الإذاعة الوطنية	2:24:06	3:51:28	أكثر من 15 دقيقة	أكثر من 30 دقيقة
لوكس راديو	-	5:57:00	-	أكثر من 30 دقيقة
القناة الأولى	1:48:22	3:57:32	أكثر من 15 دقيقة	أكثر من 30 دقيقة
الإذاعة الأمازيغية	2:01:40	2:08:46	أكثر من 15 دقيقة	أكثر من 30 دقيقة
ميدي 1 تي في	2:27:05	1:11:28	أكثر من 15 دقيقة	أكثر من 30 دقيقة
القناة الثانية	1:14:50	1:42:44	أكثر من 15 دقيقة	أكثر من 30 دقيقة
إذاعة كازا إف. إم.	0:52:07	1:20:05	أكثر من 15 دقيقة	أكثر من 30 دقيقة
إذاعة الرباط الدولية	1:22:08	0:13:00	أكثر من 15 دقيقة	أقل من 30 دقيقة
إذاعة أصوات	1:02:32	0:21:08	أكثر من 15 دقيقة	أقل من 30 دقيقة
راديو بلوس البيضاء	0:41:33	0:29:42	أكثر من 15 دقيقة	أقل من 30 دقيقة
قناة تمازيغت	0:19:34	0:50:50	أكثر من 15 دقيقة	أكثر من 30 دقيقة
قناة المغربية	1:00:42	-	أقل من 15 دقيقة	-
إذاعة شذى إف. إم.	0:41:04	0:06:52	أكثر من 15 دقيقة	أقل من 30 دقيقة
ميد راديو	0:08:09	0:09:17	أكثر من 15 دقيقة	أقل من 30 دقيقة
كاب راديو	-	0:07:13	-	أقل من 30 دقيقة

ملحق رقم 2: تفاصيل مناقشة قانون المالية رقم 110.13 للسنة المالية 2014

القراءة الأولى	
مجلس النواب	
2013/10/23	تم تقديم المشروع في جلسة عمومية مشتركة بين مجلسي البرلمان.
2013/10/23	تم تقديم المشروع داخل لجنة المالية.
2013/10/30	(صباحا): شرعت اللجنة في المناقشة العامة للمشروع
2013/10/30	(مساء): تابعت اللجنة المناقشة العامة للمشروع
2013/10/31	(صباحا) :تابعت اللجنة المناقشة العامة للمشروع
2013/10/31	(مساء): أنهت اللجنة المناقشة العامة للمشروع
2013/11/01	استمعت اللجنة إلى جواب السيد الوزير في إطار المناقشة العامة للمشروع، كما شرعت في دراسة المواد حيث توقفت عند المادة 115 المتضمنة في المادة 4 من المشروع.
2013/11/07	أنهت اللجنة دراسة مواد الجزء الأول من المشروع
2013/11/13	وافقت اللجنة على المشروع كما عدلته بأغلبية 23 صوتا ومعارضة 13 صوتا وبدون أي امتناع عن التصويت (تم وضع التعديلات بشأنه بتاريخ 13/11/12 من طرف كل من الحكومة ، وفرق ومجموعتي الأغلبية ، والفريق الاستقلالي، وفريق الأصالة والمعاصرة، والفريق الاشتراكي، وفريق الاتحاد الدستوري)
2013/11/16	**(جلسة عامة)** (صباحا): تم تقديم تقرير لجنة المالية، كما تم الشروع في الاستماع إلى مداخلات ممثلي الفرق النيابية في إطار المناقشة العامة للمشروع
2013/11/16	**(جلسة عامة)** (مساء) أنهى المجلس الاستماع إلى مداخلات ممثلي الفرق والمجموعات النيابية في إطار المناقشة العامة للمشروع
2013/11/17	**(جلسة عامة)** (صباحا) استمع المجلس إلى جواب الحكومة، كما شرع في التصويت على مواد الجزء الأول من المشروع
2013/11/17	**(جلسة عامة)** (مساء) وافق المجلس على الجزء الأول من المشروع بأغلبية 110 أصوات ومعارضة 37 صوتا وبدون أي امتناع عن التصويت .(تم تقديم التعديلات خلال هاته الجلسة من طرف كل من الفريق الاستقلالي، وفريق الأصالة والمعاصرة، والفريق الاشتراكي ، وفريق الاتحاد الدستوري)
2013/11/19	**(جلسة عامة)** استمع المجلس إلى مداخلات الفرق والمجموعات النيابية في إطار مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص اللجن التالية العدل والتشريع، الخارجية والدفاع الوطني، الداخلية والجماعات الترابية، المالية والتنمية الاقتصادية، القطاعات الإنتاجية ،البنيات الأساسية .(وافقت لجنة المالية قبل عقد هاته الجلسة على الجزء الثاني من المشروع بأغلبية 23 صوتا ومعارضة 14 صوتا وبدون أي امتناع عن التصويت)
2013/11/20	**(جلسة عامة)** (صباحا): استمع المجلس إلى مداخلات الفرق والمجموعات النيابية في إطار مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص كل من لجنة القطاعات الاجتماعية ولجنة التعليم والثقافة والاتصال.
2013/11/20	**(جلسة عامة)** (مساء): وافق المجلس على الجزء الثاني من المشروع وعلى المشروع برمته بأغلبية 164 صوتا ومعارضة 95 صوتا وبدون أي امتناع عن التصويت ، كما استمع المجلس إلى مداخلات بعض الفرق في إطار تفسير التصويت . (تم تقديم التعديلات خلال هاته الجلسة من طرف كل من فريق الأصالة والمعاصرة والفريق الاستقلالي، وقد قام هذا الأخير بسحب تعديلاته)
مجلس المستشارين	
2013/11/26	تم تقديم المشروع
2013/12/02	شرعت اللجنة في المناقشة العامة للمشروع
2013/12/03	تابعت اللجنة المناقشة العامة للمشروع

2013/12/04	أنهت اللجنة الاستماع إلى مداخلات السيدات والسادة المستشارين في إطار المناقشة العامة للمشروع
2013/12/05	استمعت اللجنة إلى جواب الحكومة على مداخلات السادة المستشارين في إطار المناقشة العامة للمشروع ، كما شرعت في دراسة المواد حيث توقفت عند المادة 3 مكرر
2013/12/06	تابعت اللجنة دراسة مواد المشروع حيث أنهت دراسة المادة 4
2013/12/11	أنهت اللجنة دراسة مواد الجزء الأول من المشروع
2013/12/16	شرعت اللجنة في التصويت على مواد الجزء الأول من المشروع حيث توقفت عند المادة 247 من مدونة الضرائب .
2013/12/17	تم رفض الجزء الأول من المشروع بأغلبية 15 صوتا ومعارضة 6 أصوات وبدون أي امتناع عن التصويت (تم وضع التعديلات بشأنه بتاريخ 2013/12/16 من طرف كل من الحكومة وفرق الأغلبة وفرق المعارضة ومجموعة الاتحاد الوطني للشغل)
2013/12/18	**(جلسة عامة)** صباحا شرع المجلس في الاستماع إلى مداخلات الفرق والمجموعات البرلمانية في إطار المناقشة العامة للمشروع.
2013/12/18	**(جلسة عامة)** مساء أنهى المجلس المناقشة العامة للمشروع بالاستماع إلى جواب السيد وزير الاقتصاد والمالية
2013/12/19	**(جلسة عامة)** صباحا: رفض المجلس الجزء الأول من المشروع بأغلبية 87 صوتا ومعارضة 56 صوتا وبدون أي امتناع عن التصويت (تم بعد الجلسة الصباحية التصويت على الجزء الثاني من المشروع داخل لجنة المالية والتجهيزات حيث تم رفضه بأغلبية 25صوتا ومعارضة 10 أصوات وبدون أي امتناع عن التصويت)
2013/12/19	**(جلسة عامة)** مساء تم رفض الجزء الثاني من المشروع والمشروع برمته بأغلبية 87 صوتا ومعارضة 33 صوتا وبدون أي امتناع عن التصويت (لم يتم الاستماع إلى مداخلة الفرق والمجموعات البرلمانية في إطار مناقشة الجزء الثاني من المشروع حيث تم تسليمها كتابة إلى رئيس الجلسة)
القراءة الثانية	
مجلس النواب	
2013/12/24	تم تأجيل البت في المواد المعدلة من طرف مجلس المستشارين إلى اجتماع لاحق .
2013/12/25	وافقت اللجنة على المشروع كما عدلته في إطار القراءة الثانية بأغلبية 25 صوتا ومعارضة 11 صوتا وبدون أي امتناع عن التصويت
2013/12/25	**(جلسة عامة)** وافق المجلس على المشروع بأغلبية 186 صوتا ومعارضة 59 صوتا وبدون أي امتناع عن التصويت

ملحق رقم 3: تفاصيل المناقشة قانون المالية رقم 115.12 للسنة المالية 2013

القراءة الأولى	
مجلس النواب	
2012/10/24	تم تقديم المشروع في جلسة عامة مشتركة بين مجلسي البرلمان.
2012/10/24	تم تقديم المشروع داخل اللجنة.
2012/11/01	(صباحا):شرعت اللجنة في المناقشة العامة للمشروع
2012/11/01	(مساء): تابعت اللجنة المناقشة العامة للمشروع.
2012/11/02	(صباحا): تابعت اللجنة المناقشة العامة للمشروع.
2012/11/02	(مساء): تابعت اللجنة المناقشة العامة للمشروع.
2012/11/07	تابعت اللجنة المناقشة العامة للمشروع.
2012/11/08	أنهت اللجنة الاستماع إلى مداخلات السيدات والسادة النواب في إطار المناقشة العامة للمشروع.
2012/11/09	استمعت اللجنة إلى جواب الحكومة في إطار المناقشة العامة للمشروع.
2012/11/13	(صباحا): شرعت اللجنة في دراسة مود المشروع حيث توقفت عند المادة 3.
2012/11/13	(مساء): تابعت اللجنة دراسة مواد المشروع حيث توقفت عند المادة 9
2012/11/14	تابعت اللجنة دراسة مواد المشروع حيث توقفت عند المادة 14.
2012/11/15	أنهت اللجنة دراسة مواد المشروع. -تم وضع التعديلات بشأنه بتاريخ 2012/11/21 من طرف كل من فرق الأغلبية وفريق التجمع الوطني للأحرار وفريق الأصالة والمعاصرة والفريق الاشتراكي والفريق الدستوري.
2012/11/22	وافقت اللجنة على الجزء الأول من المشروع كما عدلته بأغلبية 15 صوتا ومعارضة 8 أصوات وبدون أي امتناع عن التصويت.
2012/11/23	**(جلسة عامة)** (صباحا) :تم تقديم تقرير لجنة المالية، كما تم الشروع في المناقشة العامة للمشروع.
2012/11/23	**(جلسة عامة)** (مساء) :أنهى المجلس المناقشة العامة للمشروع بالاستماع إلى جواب السيد وزير الاقتصاد والمالية.
2012/11/24	**(جلسة عامة)** (صباحا) :وافق المجلس على الجزء الأول من المشروع بأغلبية 155 صوتا ومعارضة 79 صوتا وبدون أي امتناع عن التصويت، بعد رفض التعديلات المقدمة من طرف كل من فريق الأصالة والمعاصرة وفريق التجمع الوطني للأحرار والفريق الاشتراكي.
2012/11/24	**(جلسة عامة))** مباشرة بعد الجلسة العامة): عقدت لجنة المالية والتنمية الاقتصادية اجتماعا وافقت خلاله على الجزء الثاني من المشروع بأغلبية 23 صوتا ومعارضة 13 صوتا وبدون أي امتناع عن التصويت،كما وافقت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصاتها، في حين وافقت مختلف اللجان النيابية على باقي مشاريع الميزانيات الفرعية.
2012/11/24	**(جلسة عامة)** (مساء) :وافق المجلس على الجزء الثاني من المشروع (كما وافقت عليه اللجنة بعد رفض التعديلات المقدمة من طرف فريق الأصالة والمعاصرة) وعلى المشروع برمته بأغلبية 137 صوتا ومعارضة 56 صوتا وبدون أي امتناع عن التصويت.
مجلس المستشارين	
2012/11/27	تم تقديم المشروع داخل اللجنة
2012/12/04	شرعت اللجنة في المناقشة العامة للمشروع.
2012/12/05	أنهت اللجنة الاستماع إلى مداخلات السادة المستشارين في إطار المناقشة العامة للمشروع.
2012/12/06	(صباحا): استمعت اللجنة إلى جواب الحكومة في إطار المناقشة العامة للمشروع،كما شرعت في دراسة مواده حيث توقفت عند المادة 4.
2012/12/06	(مساء): تابعت اللجنة دراسة مواد المشروع حيث توقفت عند المادة 8

2012/12/10	تابعت اللجنة دراسة مواد المشروع حيث توقفت عند المادة 31.
2012/12/12	أنهت اللجنة دراسة مواد الجزء الأول من المشروع - تم وضع التعديلات بشأنه بتاريخ 2012/12/17 من طرف كل من الحكومة وفرق الأغلبية(الاستقلالي-الحركي-التحالف الاشتراكي) وفريق الأصالة والمعاصرة وفريق التجمع الوطني للأحرار والفريق الاشتراكي والفريق الدستوري والفريق الفيدرالي والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.
2012/12/20	شرعت اللجنة في التصويت على مواد الجزء الأول من المشروع حيث توقفت عند المادة 9
2012/12/21	وافقت اللجنة على المشروع كما عدلته بأغلبية 8 أصوات ومعارضة 7 أصوات وبدون أي امتناع عن التصويت.
2012/12/24	**(جلسة عامة)** (صباحا) :تم تقديم تقرير لجنة المالية، كما تم الشروع في المناقشة العامة للمشروع.
2012/12/24	**(جلسة عامة))** بعد الزوال): أنهى المجلس الاستماع إلى مداخلات ممثلي الفرق والمجموعات البرلمانية في إطار المناقشة العامة للمشروع.
2012/12/24	**(جلسة عامة)** (مساء) :استمع المجلس إلى جواب الحكومة، كما وافق على الجزء الأول من المشروع بأغلبية 52 صوتا ومعارضة 46 صوتا وامتناع مستشار واحد عن التصويت،بعد رفض التعديلات المقدمة من طرف كل من فريق الأصالة والمعاصرة وفريق التجمع الوطني للأحرار والفريق الاشتراكي والفريق الدستوري والفريق الفيدرالي.
2012/12/25	**(جلسة عامة)** (صباحا) :شرع المجلس في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية
2012/12/25	**(جلسة عامة)** (مساء) :أنهى المجلس مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية، كما وافق على الجزء الثاني من المشروع (بعد رفض التعديلات المقدمة من طرف فريق الأصالة والمعاصرة) وعلى المشروع برمته بأغلبية 64 صوتا معارضة 44 صوتا وامتناع مستشار واحد عن التصويت
القراءة الثانية	
مجلس النواب	
2012/12/26	تدارست اللجنة المواد المعدلة في إطار القراءة الثانية ووافقت عليها كما عدلتها بالإجماع.
2012/12/28	**(جلسة عامة)** وافق المجلس على المشروع بأغلبية 118 صوتا ومعارضة 48 صوتا وبدون أي امتناع عن التصويت.

ملحق رقم 4: شبكة التحليل المعتمدة في الدراسة

I. عناصر تعريفية (اسم الخدمة، اسمة البرنامج، تاريخ البث، توقيت البث، إلخ..

II. الحيز الزمني للتقرير (يحتسب انطلاقا من توقيت بث التقرير ونهايته).

III. طبيعة البث:

1. بث أول.
2. إعادة بث بنفس الصيغة أو مع التصرف.
3. أشكال أخرى.

IV. محتوى التقرير أو الفقرة:

1. مسطرة مناقشة المشروع والتصويت عليه.
2. تقرير موضوعات حول مضامين المشروع.
3. أشكال أخرى.

V. شكل التقديم:

1. تقديم من طرف الصحافي لوحده.
2. تقديم من طرف الصحافي+تقرير+متدخلون.
3. تقديم من طرف الصحافي+ضيف النشرة.
4. تقديم من طرف الصحافي+صور.
5. أشكال أخرى.

VI. تحديد عدد الشخصيات الذكورية المتدخلة (0، 1، 2، 3، إلخ.).

VII. تحديد عدد الشخصيات النسائية المتدخلة (0، 1، 2، 3، إلخ.).

VIII. تصنيف المتدخلين:

1. بدون متدخل.
2. متدخلون يمثلون الحكومة فقط.
3. متدخلون يمثلون الحكومة+الأغلبية.
4. متدخلون يمثلون الحكومة+الأغلبية+المعارضة.
5. متدخلون يمثلون الحكومة+المعارضة.
6. متدخلون خبراء فقط.
7. متدخلون مهنيون فقط (منظمات مهنية أو نقابية).
8. أساتذة جامعيين فقط.
9. مواطنون عاديون.

10. متدخلون يمثلون الأغلبية فقط.
11. متدخلون يمثلون المعارضة فقط.
12. رؤساء لجن يتحدثون بصفة مؤسساتية.
13. متدخلون يمثلون الأغلبية+المعارضة.
14. أصناف أخرى من المتدخلين.

IX. وظيفة المعلومة المقدمة:
1. نقل الوقائع والأحداث.
2. توضيح مضامين المشروع.
3. تبسيط مضامين المشروع.
4. أصناف أخرى.

X. الأبعاد الجغرافية للتغطية:
1. تغطية ذات بعد جهوي أو محلي.
2. تغطية ذات بعد وطني صرف.
3. تغطية ذات بعد دولي (تأثير المشروع على العلاقات الخارجية (الاتحاد الأوربي مثلا).
4. أشكال أخرى.

XI. الجهات المعنية بالتغطية (في حالة التطرق إلى آثار المشروع على جهة معينة- يتم تحديد اسم الجهة أو الاقليم).

XII. التيمات الرئيسية المتناولة في التقرير أو الفقرة المقدمة في حالة التطرق إلى مضامين المشروع (يتم سرد المواضيع الرئيسية).

XIII. احترام التوازن في الخبر المقدم:
1. خبر لا يحيل على تنوع الآراء أو مواقف الفاعلين حول موضوع معين.
2. خبر يقدم اكثر من موقف أو وجهة نظر.
3. خبر يقدم موقف أو رأي واحد فقط.
4. أشكال أخرى.

XIV. الإحالة على مقاربة النوع في التقرير أو الفقرة المتناولة.
1. فقرة أو خبر يحيل على مقاربة النوع.
2. فقرة أو خبر لا يحيل على مقاربة النوع.

ملحق رقم 5 : الأجناس الصحافية للبرامج التي تناولت المشروع في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية للقنوات الأربع

تندرج البرامج التي تناولت مشروع قانون المالية ضمن جنسين صحافيين اثنين البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية. وباستثناء "ضيف الأحد" الذي تبثه القناة الأولى والذي يتم على شكل استجواب ضيف وحيد في كل حلقة، فإن باقي البرامج فهي برامج حوارية تستضيف أكثر من متدخل (**"شؤون برلمانية"** و**"طريق المواطنة"**) أو مجلات إخبارية تتضمن إضافة إلى الحوار بين الضيوف، روبورتاجات واستجوابات أو ميكروطروطوار (**"قضايا وآراء"، "مجلة البرلمان"، "تسعون دقيقة للإقناع"، "ملف للنقاش" و"الشأن المحلي").**

ينبني برنامج **"شؤون برلمانية" للقناة الأولى**، وهو من حجم 30 دقيقة، على استضافة شخصيتين عموميتين، واحدة عن الأغلبية البرلمانية والثانية عن المعارضة البرلمانية. وفي خمس حلقات تمت استضافة عشر شخصيات برلمانية، خمسة عن الأغلبية وخمسة عن المعارضة، وبشكل استثنائي، استضافت حلقة يوم 2013/11/24 ادريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب في الميزانية. ويعتمد البرنامج على تقديم أولي من طرف مقدم البرنامج يحدد فيه محاور الحلقة قبل بداية النقاش.

أمّا **"مجلة البرلمان"** على القناة الثانية، من حجم 26 دقيقة، فله قالبه الخاص. فهو يستضيف شخصيتين اثنتين لمناقشة موضوع معين، ويقدّم روبورطاجا إخباريا يرصد ظاهرة أو إشكالية معينة وآراء عدد من الفاعلين حولها. كما يتضمن البرنامج فقرات أخرى كفقرة "الأسئلة الشفوية" و"فقرة قانون على أرض الواقع" وفقرة "كواليس"، و"مختصرات الأسبوع" وفقرة "سؤال المواطن". ومن خلال الحلقات التي تم الاشتغال عليها، تبين أن أغلبها (6 حلقات) تناولت موضوع مشروع قانون المالية في فقرتي الروبورطاج وفي فقرة "حوار"، أي ما يزيد عن ثلثي الحيز الزمني لكل حلقة، وتم في حلقة واحدة تناول الموضوع في فقرة "حوار". وفي حلقة أخرى، تم تناول الموضوع في فقرة "كواليس" و"المختصرات".

ويعتمد برنامج **"قضايا وآراء"**، وهو من حجم 90 دقيقة، على استضافة عدة شخصيات لتداول موضوع الحلقة. وفي حلقة يوم 2013/10/29، التي خصصت لمناقشة البعد الاجتماعي في مشروع قانون المالية تمت استضافة ممثلين عن الأغلبية البرلمانية وممثلين عن المعارضة البرلمانية، وأستاذ جامعي وخبير إقتصادي. وبعد تقديم محاور الحلقة تم فتح نقاش جماعي. وقبل الشروع في هذا النقاش تم تقديم روبورطاج مصور عن أهم مضامين المشروع ومرتكزاته، أعطيت فيه الكلمة لوزير الاقتصاد والمالية، محمد بوسعيد؛ وللوزير المنتدب في الميزانية، ادريس الأزمي الإدريسي.

نفس التصور تقريبا يعتمده برنامج **"ملف للنقاش"** لقناة ميدي 1 تي في، حيث يستضيف، خلال 72 دقيقة، عدة شخصيات لتناول موضوع الحلقة. ويتميز هذا البرنامج باستعمال الشاشة التفاعلية. وفي هذا السياق، استضاف البرنامج، في حلقة يوم 2103/10/27، ممثلين عن الأغلبية وممثلين عن المعارضة، كلهم برلمانيون. وفي بداية البرنامج تم تقديم تقرير مفصل عن الخطوط العريضة للمشروع والفرضيات والمرتكزات التي بني عليها.

برنامج "**90 دقيقة للإقناع**" لميدي 1 تي في، كذلك، ينبني على استضافة شخصية عمومية واحدة لمساءلتها حول عدد من النقط والمحاور من طرف متدخل، غالبا ما يكون خبيرا وأحيانا صحافيا،يخالف الضيف في آرائه ومواقفه. كما يتم دعوة فاعلين وباحثين تصور معهم روبورطاجات عن مجال اهتمامهم ويطرحون في بلاطو القناة أسئلة موجهة للضيف. وخلال البرنامج يتم تقديم عدة روبورطاجات ميدانية مفصلة بالصوت والصورة وتعطى فيها الكلمة لعدد من الفاعلين للإدلاء بتصريحاتهم حول مواضيع تشكل جزءا من محاور البرنامج.

أما برنامج "**ضيف الأحد**" وهو من حجم 26 دقيقة، فيستضيف إحدى الشخصيات لاستجوابها حول قضايا آنية أو مرحلية. وعلاقة بمشروع قانون المالية تم طرح سؤالين على ضيفي حلقتي 2013/10/27 و2103/11/23 وهما على التوالي محمد نبيل بنعبد الله الأمين العام لحزب التقدم والاشتؤاكية ووزير السكنى وسياسة المدينة وحميد شباط، أمين عام حزب الاستقلال. وخلال النقاش تم التطرق للموضوع بشكل عرضي.

وتقدم قناة تمازيغت بدورها برنامجا حواريا من حجم الساعة ونصف الساعة يحمل اسم "**طريق المواطنة**" **أو** "**أبريد نتامورت**" بالأمازيغية. ويتم بثه في جزءين (حوالي 45 دقيقة لكل جزء). وتستضيف مقدمة البرنامج في كل جزء ضيفين من الأغلبية والمعارضة، مع تقديم روبورطاجات ميدانية حول القضايا المطروحة للنقاش. ويقدم هذا البرنامج بشكل مباشر. وبالرجوع إلى الفترة المعنية بالدراسة يتبين أن القناة خصصت حلقة يوم 2103/11/25 لتناول مشروع قانون المالية. ففي الجزء الأول، كما في الجزء الثاني، تمت استضافة ممثل عن الأغلبية وممثل عن المعارضة. وتناول كلا الجزئين الأبعاد الاجتماعية في مشروع قانون المالية.

وفي نفس السياق تقدم قناة تمازيغت برنامجا حواريا من حجم 52 دقيقة يحمل اسم "الشأن المحلي" أو "زيت ودارت بي مزداغ" بالأمازيغية يسلط مبدئات الضوء على قضايا تهم مناطق جغرافية بالمغرب. وتستضيف منشطة البرنامج ضيفين مع تقديم روبورطاجات ميدانية حول القضايا المطروحة للنقاش. وبالرجوع إلى الفترة المعنية بالدراسة يتبين أن القناة تطرقت عرضا لموضوع قانون المالية في حلقة يوم 2103/11/13 التي خصصت لانطلاق الموسم الفلاحي بجهة الحسيمة تازة تاونات

ملحق رقم 6: التغطية الموضوعاتية في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية

1 - الضريبة على القيمة المضافة

في حلقة يوم 2013/10/29 من برنامج "**قضايا وآراء**" دافع مصطفى الإبراهيمي عن حزب العدالة والتنمية على أن الحكومة قدمت بديلا جيدا يتمثل في الاتفاق الموقع حول آجال استرجاع الضريبة (شهر واحد فقط) والذي سيكلف خزينة الدولة ثلاث ملايير درهم لم تؤدها الحكومة السابقة. واعتبر أن استرداد الضريبة على القيمة المضافة في مختلف مراحل الإنتاج سيؤدي لا محالة لتخفيض الثمن النهائي للمنتوج. وانتقد عبد الفتاح كمال، عن حزب الأصالة والمعاصرة، تراجع الاستثمار العمومي في الميزانية العامة وفرض ضرائب على بعض المواد والرفع من الضريبة على القيمة المضافة على عدد من المواد الأخرى. وفي مداخلاته وصف عبد الحميد فاتيحي، عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي، بأنه تفقيري للطبقة الوسطى والطبقات الفقيرة واختار الحلول السهلة وهي الضريبة على القيمة المضافة. وشدد نفس المتحدث على أن الضريبة على القيمة المضافة ستمس بالأساس الطبقات المتوسطة والفقيرة، وانتقد عدم تضريب المنتجات الكمالية والإهداءات المقدمة لذوي المأذونيات والرخص عبر تحديد الأسطول معتبرا أن المشروع لم يفكر في ذوي الاحتياجات الخاصة والعاطلين.

وفي سياق تبيان موقف فريقها من عدد من التدابير التي جاء بها المشروع انتقدت خديجة الزومي، في حلقة يوم 2013/10/27 من برنامج "**شؤون برلمانية**"، تخفيض قيمة الاستثمار والمناصب المالية مقابل الرفع من الضريبة على القيمة المضافة والتملص الضريبي وشددت على خضوع الحكومة للمقاولات وعجز المؤسسات عن الإنفاق.

وخصص برنامج "**شؤون برلمانية**" في حلقة يوم 2013/11/03 فقرة حول الموضوع، حيث أكد عرفات عثمون، عن الفريق الحركي، أن المشروع جاء بإصلاحات هيكلية كنظام المقايسة، الذي قلص ميزانية صندوق المقاصة بـ20 مليار درهم، إلى جانب اعتماده دورية جديدة لأداء الضريبة على القيمة المضافة، والحد من الإعفاءات الضريبية نظرا لعدم استفادة الدولة منها، وتخفيض العبء على صندوق المقاصة. ومن جهته انتقد عبد العزيز العبودي، عن الفريق الاشتراكي، رفع الضريبة على القيمة المضافة لعدد من المواد البسيطة واعتبر أن ذلك سينعكس سلبا على القدرة الشرائية للمواطن. كما عاب، بخصوص الضريبة على القيمة المضافة، عدم الرفع من قيمة تلك المفروضة على منتجات الرفاهية.

وفي حلقة يوم 2013/11/10 من برنامج "**شؤون برلمانية**"، وفي سياق الحديث عن انسجام التدابير المتخذة في إطار المشروع مع البرنامج الانتخابي والحكومي لأحزاب الأغلبية، اعتبر سعيد بليلي، عن حزب التجمع الوطني للأحرار، أن الإجراءات المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة تدخل في إطار تنزيل الإصلاحات الهيكلية. أما

ميلودة حازب، رئيسة فريق الأصالة والمعاصرة، فقد انتقدت الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة والتي سيتحملها المواطن لترتفع من 0% إلى 20%، خصوصا أنها همت مجموعة من المواد الأساسية كالملح والزبدة إلخ.

أما في حلقة يوم 2013/12/29 من برنامج **"شؤون برلمانية"** التي توقفت، في جزئها الأول، عند إسقاط المشروع من طرف مجلس المستشارين، فقد شدد عبد المالك أفرياط، رئيس الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، على أن المجلس رفض التصويت على مشروع قانون المالية لأن الحكومة رفضت مقترح الضريبة على الثروة ولوجود سوء توزيع لثروات البلاد. وخلص إلى أن الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة تمس جميع شرائح المجتمع ولها آثار سلبية على القدرة الشرائية للطبقة الفقيرة. أما أنس الدكالي، عضو فريق التقدم الديمقراطي بمجلس النواب، فقد طالب بدوره من مجلس النواب برفض الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة على المواد الأساسية والاستهلاكية والحكومة بسحب مقترحها هذا.

وفي القناة الثانية تم التطرق لموضوع الضريبة على القيمة المضافة في ثلاث حلقات من برنامج **"مجلة البرلمان"**. وفي حلقة يوم 2013/11/02 تم تقديم تقرير (في حوالي دقيقتين ونصف) حول الجانب الضريبي في المشروع، من خلال الرفع من قيمة بعض الضرائب وفرض أخرى جديدة. وأكدت حنان أبو الفتوح، عن فريق التجمع الوطني للأحرار، أن المشروع لا يحمل أية ضرائب جديدة ما عدا الضريبة على الفلاحة الكبرى مع إعفاء الصغرى والمتوسطة. ومن جهته أكد محمد شكيرى، أستاذ لمادة العلوم والتقنيات الضريبية، أن التضريب جاء بشكل جد محتشم في القطاع الفلاحي وأضاف أن الضريبة التي مست المواد ذات الاستهلاك الواسع ما سيؤثر على القدرة الشرائية للمواطن وترفع من معدل التضخم. واعتبرت رشيدة بنمسعود، نائبة برلمانية عن الفريق الاشتراكي، أن المشروع أعلن عن توسيع الضريبة على القيمة المضافة وخاصة بالنسبة إلى بعض المواد الأساسية ما سيؤثر على الطبقات المتوسطة والفقيرة. وفي فقرة "حوار"، أكد سعيد خيرون، عن حزب العدالة والتنمية، على أن بعض المواد الأساسية غير معنية بهذه الزيادات وأن مشروع قانون المالية يتضمن العديد من الإجراءات لمحاربة التملص الضريبي. ومن جهتها أكدت ميلودة حازب على أن الإجراءات الضريبية التي جاء بها القانون المالي لا تعتمد على أسس متينة ومدروسة. وأن توسيع الوعاء الضريبي لا يجب أن يكون على حساب القدرة الشرائية للمواطن، وعوض الرفع من الضريبة يجب هيكلة القطاع غير المهيكل حسب قول المتدخلة.

وفي مداخلاته، في حلقة يوم 2013/11/16 من برنامج «مجلة البرلمان»، اعتبر الشرقاوي الروداني عند اعتبار أن الحكومة لها مشكل تدبيري وأن توقيف الترقيات يتنافى مع الزيادة في ثمن المواد الاستهلاكية والرفع من الضريبة على القيمة المضافة. وانتقد الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة في بعض المواد الأساسية.

وخصصت حلقة يوم 2013/11/23 من برنامج **"مجلة البرلمان"** في فقرة "حوار" جزءا للحديث عن موضوع الضريبة على القيمة المضافة، حيث أكد رشيد الطالبي العلمي، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس النواب، أن المشروع جاء بعدة تدابير لخلق الثروة والمشروع جاء وبإصلاح للضريبة على القيمة المضافة الهدف منها

جمع 17 مليار درهم ستتحملها الشركات وليس المواطن وكان المواطن هو الذي يتحملها قبل هذا المشروع. مؤكدا أن أسعار عدد من المواد الأولية لا تتحكم فيها الدولة لأنها مستوردة من الخارج، في حين أن المواد الأساسية لن تعرف أي زيادة. ومن جهته، اعتبر محمد حماني، عن الفريق الاشتراكي بمجلس النواب، أن الحكومة جاءت بتدابير ماكرو اقتصادية لا تخدم الطبقتين المتوسطة والفقيرة وأن الضرائب المقترحة ستثقل القدرة الشرائية للمواطن، مشددا على أن الحكومة لا تخدم مصالح هذه الطبقات في هذه الظرفية، خاصة ما يتعلق بتضريب المنتوجات التي تعتبر أساسية بالنسبة إلى المغاربة.

وتطرقت قناة ميدي 1 تي في للموضوع في حلقة يوم 2013/10/27 من برنامج "**ملف للنقاش**"، لموضوع الضريبة على القيمة المضافة، وأكد امحمد كرين، عضو مجلس الرئاسة لحزب التقدم والاشتراكية، أن حزبه منزعج من بعض المقتضيات التي أتى بها المشروع، من قبيل فرض الضريبة على القيمة المضافة على علب السردين، المعروفة بكونها غذاء الفقراء. وانتقد عدم الرفع من الضرائب على الكماليات كالسيارات الفاخرة والطائرات الخاصة واليخوت وأن حزبه سيتقدم بتعديلات في هذا الصدد.

ومن جهته اعتبر محمد اشباعتو أن المشروع هو قانون للتقشف يمس الطبقات الشعبية، مبديا استياءه من اللجوء إلى المساهمة في التضامن مقابل عدم فرض ضريبة على الثروة. واعتبر اشباعتو أن التقشف بمشروع قانون المالية يمس الطبقات الشعبية، منتقدا الحكومة بخصوص عدم فرضها ضريبة على الثروة بما أن الضريبة على القيمة المضافة تمس بالأساس الفلاح الصغير والمتوسط، ليخلص إلى أن تخفيض القدرة الشرائية للمواطن سيفوق 5%. أما ميلودة حازب فشددت على أن الحكومة توجهت لسياسة تقشفية وسياسة التضريب العشوائي كالرفع من الضريبة على القيمة المضافة (من 7% إلى 10% ومن 14% إلى 20%) وفرضها على مواد أخرى.

ويتبين من التغطية المفردة لموضوع الضريبة على القيمة المضافة أن القنوات تناولت هذه التيمة إما عبر تخصيص فقرة أو فقرات من برامجها المقدمة لطرح أسئلة على الضيوف أو المستجوبين حول الموضوع وإما أن هذا الموضوع جاء في سياق الحديث عن دعم المشروع أو انتقاده. ويمكن تعميم هذه الملاحظة على باقي التيمات المتناولة.

2- التغطية الموضوعاتية للإجراءات المرتبطة بالضريبة على الفلاحة

هذا النوع من الانتقاد نجده حاضرا في أولى البرامج المخصصة لتغطية المشروع. ففي حلقة يوم 2013/10/29 من برنامج "**قضايا وآراء**"، انتقد عبد الفتاح كمال، عن حزب الأصالة والمعاصرة، تضريب القطاع الفلاحي وعدد من المعدات الفلاحية واعتبرها بمثابة إجراءات معزولة لا تعكس وجود استراتيجية واضحة لدى الحكومة، وأعطى مثالا على ذلك بالزيادة في ثمن الحليب لفائدة الفلاح وتضريب هذا الأخير في السنة الموالية.

وتطرقت القناة الأولى في حلقة يوم 2013/11/10 من برنامج "**شؤون برلمانية**" لمناقشة البعد الاجتماعي لمشروع قانون ميزانية 2014. واستضافت الحلقة كلا من سعيد بليلي، نائب برلماني عن حزب التجمع الوطني للأحرار، وميلودة حازب، رئيسة فريق الأصالة والمعاصرة. وخفف سعيد بليلي من تأثير تضريب المقاولات الفلاحية على

هذا الصنف من المقاولات. وعن الضريبة على الفلاحة اعتبر أنها من خلاصات المناظرة الوطنية حول الجبايات والخطاب الملكي وأن الفئات المستهدفة لا تتعدى 2400 شخص أو مقاولة فلاحية على اعتبار أن المقاولات التي يبلغ رقم معاملاتها 35 مليون درهم يبلغ عددها 400 وأن المقاولات التي يفوق رقم معاملاتها 5 ملايين درهم يصل عددها إلى حوالي 2000 مقاولة.

أما ميلودة حازب فقد انتقدت تضريب المعدات الفلاحية معتبرة أن من سيتحملها عمليا هو الفلاح الصغير وليس المقاول الكبير، لتخلص إلى أن المقاولة الفلاحية ستؤدي الضريبة في حدود 17 في المائة في حين أن الفلاح الصغير سيؤديها بنسبة 20% معتبرة أن التضريب يرتبط بتحقيق الأرباح. كما عابت غياب تصور شامل للقطاع الفلاحي.

وخصصت القناة الأولى الجزء الثاني من حلقة يوم 2013/12/08 من برنامج **"شؤون برلمانية"** لمناقشة موضوع تضريب القطاع الفلاحي. ولمناقشة هذا الموضوع تمت استضافة كلا من المستشار الحبيب بن الطالب، عن فريق الأصالة والمعاصرة والمستشار حسن عكاشة، عن فريق التجمع الوطني للأحرار. وبخصوص فرض الضريبة على القطاع الفلاحي والضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لقطاع الصيد البحري، نفى الحبيب بن الطالب وجود أي تعارض بين تضريب الصيد البحري ومبادئ مخطط أليوتيس ونفس الشيء بالنسبة للعلاقة بين تضريب الفلاحة والمخطط الأخضر. وذهب إلى أن توصيات المناظرة الوطنية للجبايات أكدت على ضرورة مساهمة المهنيين وهو ما لم يتم الأخذ به في المشروع. مؤكدا على ضرورة التدرج في فرض التضريب. وأكد نفس المتدخل على أن القطاع الفلاحي يؤدي الضرائب بدوره على أساس أن المعدات والمقتنيات تؤدى عليها الضريبة على القيمة المضافة، وأن الإعفاء إلى حدود الساعة شمل فقط الضريبة على الأرباح، نلفيا في الوقت ذاته رفضه للضريبة على الفلاحة وإنما يرى ضرورة تنزيل تدريجي وعادل نظرا للانعكاسات السلبية المحتملة على اليد العاملة والمشتغلة بالقطاع (5 مليون عامل) وعلى مساهمة هذا القطاع ب20% في الناتج الداخلي الخام و45% من ساكنة المغرب. وتطرق بن الطالب إلى وجود إعفاء للفلاحين الذين يفوق رقم معاملاتهم 35 مليون درهم لمدة خمس سنوات عند التصدير وأن هؤلاء معفيون من 17,5% أخرى من الضريبة على الأرباح، على عكس الفلاح الذي يصل رقم معاملاته إلى نحو

خمسة مليون، إذ سيؤدي 20% في الضريبة على القيمة المضافة و38% في الضريبة على الأرباح. واعتبر أن هذه الزيادات سيكون لها أثر على الجميع بما فيها المستهلك وتنافسية الاقتصاد.

ومن جهته، تحدث حسن عكاشة عن انعقاد المناظرة الوطنية للجبايات، والتي حضرها المهنيون ورؤساء الفرق البرلمانية منتقدا ما قاله بن الطالب حول عدم إشراك المهنيين. ونفى أن تكون هناك زيادة في الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل، مضيفا أن فرض الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للمعدات والآليات المستعملة في الصيد البحري نظرا لتنافيها مع مبدأ الحياد في الضريبة، واعتبر أن من توصيات المناظرة إعفاء الفلاح

المتوسط والفلاح الصغير من الضريبة مع السعي نحو تضريب تدريجي حسب نسبة المبيعات بالنسبة للفلاحين الكبار، نايای وجود أي تضارب بين دعم قطاع ما، في إطار مخططات استراتيجية، وبين فرض الضرائب عليه.

و في حلقة يوم 2013/11/02 من برنامج **"مجلة البرلمان"** تم تقديم تقرير حول الجانب الضريبي في المشروع من خلال الرفع من قيمة بعض الضرائب وفرض أخرى جديدة. وأكدت حنان أبو الفتوح، عن فريق التجمع الوطني للأحرار، أن المشروع لا يحمل أية ضرائب جديدة ما عدا الضريبة على الفلاحة الكبرى مع إعفاء الصغرى والمتوسطة. ومن جهته أكد محمد شكيرى، أستاذ مادة العلوم والتقنيات الضريبية، أن التضريب جاء بشكل جد محتشم في القطاع الفلاحي مضيفا أن الزيادة في ثمن المواد ذات الاستهلاك الواسع ستؤثر على القدرة الشرائية للمواطن وترفع من معدل التضخم. واعتبرت رشيدة بنمسعود، نائبة برلمانية عن الفريق الاشتراكي، أن المشروع جاء بتوسيع الضريبة على القيمة المضافة وخاصة باستهذلفه لبعض المواد الأساسية مما سيؤثر على الطبقات المتوسطة والفقيرة.

وفي فقرة "حوار" تمت استضافة كلا من سعيد خيرون، نائب برلماني عن حزب العدالة والتنمية، وميلودة حازب، رئيسة فريق حزب الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب. وأكد خيرون في مداخلاته أن المشروع لا يتضمن التنزيل الشامل للإصلاح الجبائي وأن الوقت قد حان ليساهم القطاع الفلاحي في تمويل مالية الدولة. وبخصوص الرفع من قيمة الضريبة على القيمة المضافة اعتبر خيرونأن بعض المواد الأساسية غير معنية بهذه الزيادات وأن مشروع قانون المالية يتضمن العديد من الإجراءات لمحاربة التملص الضريبي. ومن جهتها أكدت ميلودة حازب أن الإجراءات الضريبية التي جاء بها القانون المالي لا تعتمد على أسس متينة ومدروسة وأن تضريب الفلاحة يجب أن تسبقه مجموعة من الإجراءات ويجب أن يكون على أساس الأرباح. وتوقفت عند كون الإجراءات الضريبية الواردة في القانون المالي لا ترتبط بخلاصات وتوصيات المناظرة الوطنية حول الإصلاح الجبائي، مضيفة أن توسيع الوعاء الضريبي لا يجب أن يكون على حساب القدرة الشرائية للمواطن، وعوض الرفع من الضريبة يجب هيكلة القطاع غير المهيكل.

أما في قناة ميدي 1 تي في فقد تمحور موضوع حلقة يوم 2013/10/27 من برنامج **"ملف للنقاش"** حول موضوع العمل الحكومي والبرلماني في الدخول السياسي. وبداية تم تقديم تقرير، عبر الشاشة التفاعلية، عن الخطوط العريضة للمشروع والفرضيات والمرتكزات التي اعتمد عليها. وتوقف التقرير عند فرض الضريبة على الشركات الفلاحية الكبرى في إطار التدابير الضريبية. وخلال النقاش، ثمن حسن بوهريز، عضو الفريق النيابي لحزب التجمع الوطني للأحرار، فرض ضرائب على القطاع الفلاحي معتبرا إياه شيئا إيجابيا، وخلص إلى أنه من أجل حل مشكل الأسعار يجب التفكير في الدعم المباشر للطبقات الفقيرة.

من جهته، اعتبر اشباعتو أن التقشف بمشروع قانون المالية يمس الطبقات الشعبية، منتقدا الحكومة بخصوص عدم فرضها ضريبة على الثروة بما أن الضريبة على القيمة المضافة تمس بالأساس الفلاح الصغير والمتوسط، واختيارها

اللجوء إلى مبدأ التضامن مقابل عدم فرض ضريبة على الثروة، ليخلص إلى أن تخفيض القدرة الشرائية للمواطن سيفوق 5%.

وشددت ميلودة حازب، برلمانية عن حزب الأصالة والمعاصرة، على أن المشروع تمت بلورته في ظل أزمة سياسية وفي غياب قانون تنظيمي جديد لقانون المالية، مشيرة إلى أن إعداده تم من طرف إداريين في ظل انشغال السياسيين بالأزمة الحكومية. ومن حيث الجوهر اعتبرت حازب أن المشروع جاء خاليا من البعد السياسي، مضيفة أن هناك رغبة في تغطية العجز بدون اجتهاد وإبداع "فالحكومة توجهت لسياسة تقشفية وسياسة التضريب العشوائي كالرفع من الضريبة على القيمة المضافة (من 7% إلى 10% ومن 14% إلى 20%) وفرضها على مواد أخرى". وخلصت حازب إلى أننا أمام برنامج للتقويم الهيكلي وأن تضريب الفلاحة سيمس بشكل أكبر البادية وأن رفع الأسعار هو ضرب للقدرة الشرائية.

3- التغطية الموضوعاتية للإجراءات المرتبطة بالسكن الموجه للفئات الوسطى

وتوقف أنس الدكالي، عن حزب التقدم والاشتراكية، في حلقة يوم 2013/10/29 من برنامج **"قضايا وآراء"** عند تقدم الحكومة بعدد من التدابير الخاصة بالسكن المتوسط. وأكد أن المنعشين العقاريين إذا كانوا قد طالبوا بإعفاءات على غرار سنة 2013 فإن الحكومة أوقفت هذا الشكل من النفقات الجبائية واقترحت الإعفاء من نفقات التسجيل (4%)، كما التزمت بتعبئة الوعاء العقاري. واقترح تعميم نموذج مدينة طنجة، التي تتوفر على مخطط استراتيجي للسكن، يتم تمويل جزء منه من ميزانية الدولة في إطار صندوق التضامن من أجل السكن والاندماج الحضري، إلى جانب دعم المساكن المعدة للكراء.

وبدوره توقف إدريس عبادي، أستاذ المالية العامة، عند كون المشروع يتضمن بعض الإجراءات المجتمعية المباشرة تتلخص في خمس محاور أساسية وهي التعليم والصحة والسكن والعالم القروي والجوانب الاجتماعية المباشرة، مؤكد أن الجديد الوحيد في هذا المشروع يرتبط بالتدابير التي اقترحتها الحكومة بخصوص السكن الذي يستهدف الطبقة الوسطى.

وتوقف عرفات عثمون في حلقة يوم 2013/11/03 من برنامج **"شؤون برلمانية"** عند دعم المشاريع الاجتماعية كصندوق التضامن وصندوق التماسك الاجتماعي وتخصيص موارد قارة لعدد من البرامج كتيسير والراميد ودعم السكن الاقتصادي وذاك الموجه لدعم سكن الطبقات الوسطى.

4-التغطية الموضوعاتية للإجراءات المرتبطة بالتعليم

وفي حلقة يوم 2013/11/09 من برنامج "**مجلة البرلمان**" قدمت القناة الثانية تقريرا حول موضوع التعليم تمحور حول المناصب المالية المخصصة للقطاع والإجراءات المعتمدة في إطار إصلاح المنظومة التعليمية. واعتبرت الأغلبية في شخص محمد بوشنيف، عن فريق العدالة والتنمية، أن الحكومة وفرت الاعتمادات والإمكانيات المادية، ذ حصلت وزارة التعليم على حصة الأسد من حيث المناصب المالية. واعتبر سمير بلفقيه، عن فريق الأصالة والمعاصرة، أن المشروع الحالي لم يمكن من تحصين المكتسبات والتراكمات التي تم تحقيقها منذ عقود سواء من حيث توسيع العرض المدرسي أو تحسين الإطار القانوني والبيداغوجي.

وفي فقرة "حوار" ا" تمت استضافة، كلا من رشيدة بنمسعود، عن الفريق الاشتراكي، ومحمد الرماش، مستشار عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين.

وسارت مداخلات رشيدة بنمسعود في اتجاه التأكيد على وجود إجماع وطني على أن منظومة التربية الوطنية تشوبها مجموعة من الاختلالات، وعلى ضرورة إصلاح المنظومة ككل وأن النهوض بقطاع التعليم يفرض تسطير استراتيجية شمولية للمنظومة، وتخصيص الموارد المالية الكافية لسد الخصاص الحاصل. واعتبرت بنمسعود أن المنظومة التربوية مؤطرة بمرجعيات وتراكمات ومجموعة من القضايا (الدستور، الخطب الملكية...) وأن الحكومة الحالية اشتغلت في إطار القطيعة مع ما تم تحقيقه من تراكمات كما يجب إعادة الاعتبار للأستاذ والمعلم، ومحاولة تجاوز الأزمة عبر تقديم تحفيزات وتكوين مستمر للأطر. كما اعتبرت المتدخلة أن قضية التعليم لم تعد قابلة لتكون محل أخطاء أو عرضة للتأجيل بل يجب المبادرة لإصلاح التعليم والتكوين. وأكدت أن ميزانية التعليم ميزانية تراجعية وتقشفية، بدون نفس سياسي وبدون خلفية مذهبية تؤطرها، ملحة على ضرورة وضع قراءة شمولية لمنظومة التربية الوطنية من أجل تسطير استراتيجية شمولية للنهوض بها. وتابعت أن أن هناك 7000 منصب مالي يخص التعليم فقط تدمج فيها المناصب التي أحيلت على التقاعد، خالصة إلى ضرورة رد الاعتبار للمدرس وتوفير التحفيزات اللازمة (الترقية، الالتحاق بالزوج..) الجمود الذي مس الترقيات.

أما محمد الرماش، مستشار عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، فأكد على أن قطاع التعليم عرف إصلاحات متتالية عبر عقود وأن الإشكالات الأساسية للقطاع مرتبطة بالحكامة وكيفية تدبير الميزانية المخصصة للتعليم. واعتبر المتدخل أن المشكل في بعض المدن كان مرتبطا بالعرض المدرسي وليس بالأطر. كما ربط بين وجود خصاص في الأطر التربوية وبين الإحالات على التقاعد، مؤكدا على أن ذلك كان مثارا منذ الحكومات السابقة وأن للمغادرة الطوعية دور في اختلالات القطاع.

ملحق رقم 7 : نظرة عن البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية التي قدمتها القنوات الأربع

I. تغطية مشروع قانون المالية في القناة الأولى

تناولت القناة الأولى في برامجها الحوارية ومجلاتها الإخبارية خلال الفترة الممتدة من تقديم المشروع بتاريخ 23 أكتوبر 2013 إلى غاية 31 دجنبر 2013 في ما مجموعه ثمان حلقات من برامج مختلفة. وخصصت القناة حلقة بأكملها من برنامجها الحواري الرئيسي "**قضايا وآراء**" وأفردت للموضوع ست حلقات من مجلتها البرلمانية "**شؤون برلمانية**". كما تم التطرق لموضوع قانون المالية عرضا في حلقتين من برنامج "**ضيف الأحد**" وحلقة أخرى من برنامج "**قضايا وآراء**".

1. معالجة موضوع مشروع قانون المالية في برنامج "قضايا وآراء"

قدمت القناة الأولى خلال الفترة المعنية بالدراسة تسع حلقات من برنامجها الأسبوعي "**قضايا وآراء**" خلال الفترة المعنية بالدراسة. وخصصت حلقة يوم 2013/10/29 لمناقشة مضامين المشروع. كما تطرق أحد الضيوف عرضا للموضوع أثناء إحدى مداخلاته في حلقة يوم 2013/11/25. وتجدر الإشارة إلى أن القناة تناولت موضوع قانون المالية في جزء من حلقة 22 أكتوبر 2013 التي خصصت لموضوع الدخول السياسي بعد تنصيب الحكومة الجديدة. وبما أن هذه الحلقة لا تدخل في الفترة المعنية بالدراسة فقد تم استبعادها من هذا التحليل.

- **برنامج "قضايا وآراء"، حلقة يوم 2013/10/29**

قدمت القناة الأولى في حلقة يوم 2013/10/29 من برنامج "**قضايا وآراء**"، الذي تمت فيه مناقشة البعد الاجتماعي للمشروع حيث تمت استضافة كلا من مصطفى الإبراهيمي، نائب برلماني عن حزب العدالة والتنمية، وأنس الدكالي، نائب برلماني وعضو المكتب السياسي لحزب التقدم الاشتراكي، وعبد الفتاح كمال، برلماني عن حزب الأصالة والمعارضة، وعبد الحميد فاتيحي، عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي، ومحمد الشرقي، صحفي ومحلل اقتصادي، وإدريس عبادي، أستاذ المالية العامة.

وتم في بداية الحلقة بث تقرير حول تقديم المشروع أمام البرلمان بغرفتيه، حيث ركز مقدمه على أن المشروع يتضمن نسبة نمو تصل إلى 4,2% ويقدر تقليص عجز الميزانية إلى 4,9%، وتم تقديم تصريح لمحمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية، أكد فيه أن المشروع يرتكز على أربعة أعمدة وهي إعطاء دينامية قوية للنمو وتوجيه السياسات الإجتماعية وإصلاح الجبايات وأنظمة التقاعد وتسريع تنزيل الدستور. واسترسل المعلق مؤكدا أن المشروع يسعى إلى تسريع وثيرة الإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية، ودعم الاستثمار والمقاولة وتحسين آليات التشغيل.

ومن جهته أكد إدريس لأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، أن المشروع يعد محطة أساسية في الإصلاحات الهيكلية المتعلقة بالإصلاح الضريبي ونظامي المقاصة والتقاعد، وكذا الرفع من قيمة الاستثمار العمومي ومن الإجراءات التي بإمكانها أن تبسط عمل المقاولة، ومن جهة أخرى دعم القطاعات الاجتماعية كالتربية والصحة والسكن وكذا التركيز على العالم القروي والفئات المهمشة.

وتوقف مصطفى الإبراهيمي، عن حزب العدالة والتنمية، على أن المشروع جاء متميزا بالمحاور الأربع التي تحدث عنها الوزراء وكذا فرصة لتنزيل الإصلاحات التي عملت عليها الحكومة خلال سنتين والمتمحورة حول إصلاح صندوق المقاصة والتقاعد وخلق فرص الشغل. وشدد على أن من بين الإصلاحات الهيكلية الواردة نجد إصلاح القانون التنظيمي للمالية، كما أن الحكومة عممت نظام التغطية الصحية على 8,5 مليون مواطن وتسعى للرفع من محاربة الهدر المدرسي ب57%، والرفع من ميزانية الاستثمار مقارنة مع السنة الماضية ب6 ملايير درهم، وتقوية الاقتصاد الوطني لخلق 250 ألف منصب شغل سنويا. واعتبر أن الحكومة تواجه عجز الميزان التجاري وارتفاع الدين العمومي الذي ورثته عن الحكومات السابقة، مما استلزم التدخل عبر تدابير ماكرو اقتصادية والتدابير المتخذة في إطار التحكم في عجز صندوق المقاصة.

وعن فرضيات النمو في مشروع قانون المالية توقف عند الخروج من منطق الاعتماد على الفلاحة وسير الحكومة نحو اعتماد عدد من المشاريع والاتفاقيات لتنويع الاقتصاد ودعم مردوديته وآثاره على الرفع من القدرة على التشغيل. وبخصوص الرفع من قيمة الضريبة على القيمة المضافة اعتبر أن الحكومة قدمت بديلا جيدا يتمثل في الاتفاق الموقع حول آجال استرجاع الضريبة (شهر واحد فقط) والذي سيكلف خزينة الدولة ثلاثة ملايير درهم لم تؤديها الحكومة السابقة، واعتبر أن استرداد الضريبة على القيمة المضافة في مختلف مراحل الإنتاج سيؤدي لا محالة لخفض الثمن النهائي للمنتوج. وانتقد الخلط بين "راميد" والصحة معتبرا أن مشاكل هذه الأخيرة هي تراكمات لسنوات من التدبير.

ومن جهته، شدد أنس الدكالي، عن حزب التقدم والاشتراكية، على أن إخراج مشروع قانون المالية في هذه الظرفية الوطنية والدولية هو بحد ذاته مكسب سياسي مهم. واعتبر أن هذا القانون انتقالي بدوره، حيث لم يتم إشراك جميع مكونات الأغلبية في الإعداد له بالنظر لحداثة تشكيل الحكومة، متمنيا لو أن الحكومة قدمت هذا المشروع في ظل قانون تنظيمي جديد.

وانتقد الدكالي التخفيض الذي طال الاستثمار في قطاع الصحة والموارد البشرية الضرورية، بالنظر إلى الخصاص المسجل في هذا القطاع. كما قدم بالأرقام مؤشرات حول تحسن مناخ الاستثمار كالسياحة وموارد مغاربة الخارج والاستثمار الخارجي، بالإضافة لمجهودات الدولة في التحكم في الدين سواء الداخلي أو الخارجي. ودعا إلى ضرورة التقدم بتصريح حكومي جديد لتوضيح برمجة على ثلاث سنوات للميزانية.

وعن مشاكل العالم القروي اعتبر أن صندوق دعم العالم القروي لا يتم صرف مستحقاته لغياب عدد من المشاكل المرتبطة بالتسيير المحلي وعدم برمجة الاستثمارات رغم توفر الاعتمادات. وبخصوص السكن أكد أن الحكومة قدمت مجموعة من التعديلات الخاصة بالسكن المتوسط، وإذا كان المنعشون العقاريون قد طالبوا بإعفاءات على غرار سنة 2013 فإن الحكومة أوقفت هذا الشكل من النفقات الجبائية واقترحت الإعفاء من نفقات التسجيل (4%) كما التزمت بتعبئة الوعاء العقاري. واقترح تعميم نموذج مدينة طنجة، التي تتوفر على مخطط استراتيجي للسكن يتم تمويل جزء منه من ميزانية الدولة في إطار صندوق التضامن من أجل السكن والاندماج الحضري، واقترح دعم المساكن المعدة للكراء.

واعتبر عبد الفتاح كمال، عن حزب الأصالة والمعاصرة، أن مشروع القانون استبعد الجانب الاجتماعي واستهدف الإضرار بالقدرة الشرائية للمواطن عبر مجموعة من الإجراءات. فبالنسبة للرامید انتقد غياب البنيات التحية الضرورية لاستيعاب المرضى. وانتقد غياب توفير الميزانية الضرورية للإصلاحات الهيكلية المعلن عنها في المشروع. كما انتقد تخفيض عدد مناصب الشغل التي يتم خلقها والرفع من حجم عجز الميزانية على حساب الجانب الاجتماعي. وتحدث عن تراجع الاستثمار العمومي في الميزانية العامة وفرض ضرائب على بعض المواد والرفع من الضريبة على القيمة المضافة على عدد من المواد الأخرى.

كما انتقد كمال تضريب القطاع الفلاحي وعدد من المعدات الفلاحية واعتبرها بمثابة إجراءات معزولة لا تعكس وجود استراتيجية واضحة لدى الحكومة، كما أعطى مثالا عن ذلك بالزيادة في ثمن الحليب لفائدة الفلاح وتضريب هذا الأخير في السنة الموالية.

وانتقد أيضا عدم استشارة الحكومة لعدد من الهيئات والفاعلين في إعداد المشروع، وعدم إشراك جميع مكونات الحكومة في ذلك. واعتبر أن الاجراءات المتخذة في المشروع استهدفت المساس بتنافسية الاقتصاد الوطني مما سيزيد من عجز الميزان التجاري. وعن الجوانب الاجتماعية في المشروع وبخصوص قطاع الصحة توقف عند عدم الأخذ بعين الاعتبار الخصاص على مستوى الأطباء. وبخصوص التشغيل أكد أنه بدوره سيتضرر من التخفيض من اعتمادات الاستثمار. وفي ما يخص تنمية العالم القروي والتوازن الجغرافي في توزيع الثروات أكد على وجود مقترح سابق للمعارضة بالرفع من تمويله، لم يتم الأخذ به. وخلص إلى أن هذا المشروع يستهدف بالأساس الطبقات الوسطى والفقيرة.

وفي مداخلاته اعتبر الحميد فاتيحي، عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي، أن المشروع استمرار للمشاريع السابقة وفيه استبعاد لما يفرضه الدستور الجديد. كما أكد أن هذا المشروع تفقيري للطبقة الوسطى والطبقات الفقيرة واختار الحلول السهلة وهي الضريبة على القيمة المضافة. وفي معرض حديثه عن الجانب الاجتماعي كالصحة والتعليم ونظام الرامید، وتساءل إن كان أصحاب بطائق نظام الرامید سيستفيدون من كل العلاجات وهل توجد بنيات تحتية لاستقبال المرضى. كما انتقد تقليص عدد مناصب الشغل وتقليص ميزانية

وزارة التشغيل والوزارات ذات الطبيعة الاجتماعية واعتبر أن قانون المالية يضمن استمرار العجز في الأطر الطبية وذهب إلى التأكيد على وجود مفارقة حقيقية بين الخطاب الرسمي وبين مضامين المشروع إذ أن الحكومة لا تتوفر على الإمكانيات المالية التي تمكن من الإصلاحات الهيكلية المطروحة في المشروع، منتقدا تراجع الاستثمار العمومي ب16مليار درهم.

وأكد فاتيحي على أن المشروع يغيب عنه توضيح الفرضية التي تحكمت في نسبة التضخم. كما انتقد اعتماد نسبة النمو على أساس سنة فلاحية جيدة. وبخصوص الشق الضريبي شدد على أن الضريبة على القيمة المضافة ستمس بالأساس الطبقات المتوسطة والفقيرة وانتقد عدم تضريب المنتجات الكمالية والإهداءات المقدمة لذوي المأذونيات والرخص عبر تجديد الأسطول معتبرا أن المشروع لم يفكر في ذوي الاحتياجات الخاصة والعاطلين.

وفي معرض مداخلاته توقف محمد الشرقي عند إصدار هذا المشروع موازاة مع عدد من تقارير المؤسسات الدولية. واعتبر أن المغرب يوجد في وضع صعب يكمن في إزدواجية تحقيق الإصلاح المالي في ظل توازن اجتماعي، أي عبر التحكم في العجز المالي مع الحفاظ على القدرة الشرائية. وشدد على أن المشروع حافظ على المشاريع الكبرى المهيكلة، والتي هي مشاريع عمومية وليس حكومية، وتهدف إلى تأهيل الاقتصاد المغربي في أفق 2015 و2016. واعتبر أن النقص في موارد الدولة سيؤثر سلبا على استثماراتها وبالتالي على المواطن. واتجه للقول بأن تقارير المؤسسات الدولية أكدت على أن القيام بإصلاحات هيكلية يجب أن يتم في إطار الشراكة والتشاور والحوار مع الأطراف المعنية على أساس أن كل تخفيض في الموارد أو الاستثمارات يجب تحديد من سيتحمل كلفته من أجل التحكم في تأثيرها على المواطن.

واستند الشرقي في تحليله على تقريرين حديثين يتحدثان عن تأثير التحولات السياسية والاقتصادية على ارتفاع عدد العاطلين. وأكد أن كل محاولة إصلاحية يجب ان تأخذ بعين الاعتبار تأثيرها على التشغيل عند كل تخفيض في الاستثمارات. وبخصوص الخيارات من أجل التحكم في الأسعار اعتبر أن من يتحكم في الأسعار ليس الحكومة وإنما أربع عوامل منها أولا المطر، على اعتبار أن المغرب بلد فلاحي وثلث السكان يعيشون عليها، وثانيا، أسعار المواد الأولية وعلى رأسها الطاقة، وثالثا الضرائب، التي تؤدي عمليا إلى غلاء الأسعار، واعتبر أن نسبة النمو التي تناسب المغرب هي 7% على الأقل. وعن الاختيارات الأساسية في المشروع، اعتبر أن نموذج النمو المبني على التقشف هو خاطئ لأنه يخفض العجز لكن لا يخلق النمو وتزداد به البطالة ويتضرر معه الجانب الاجتماعي، وبالتالي فالمغرب يجب أن يستثمر أكثر في القطاعات التنافسية التي يتحكم فيها أكثر.

وبدوره توقف إدريس عبادي، أستاذ المالية العامة، على كون المشروع يتضمن بعض الاجراءات المجتمعية المباشرة تتلخص في خمس محاور أساسية وهي التعليم والصحة والسكن والعالم القروي والجوانب الاجتماعية المباشرة. واعتبر أن هذه العناصر الكلاسيكية توجد في كل قانون مالي ليخلص إلى أن المشروع الحالي لا يأخذ بعين الاعتبار التطورات الأساسية الحاصلة. واعتبر أن الحكومة رجعت للجانب الاجتماعي لأنه هو الذي سيعيد إنتاجها وانتقد

عدم مباشرة الحكومة لإجراءات لتفعيل والرفع من النمو والذي تكون له، إن تحقق، انعكاسات إيجابية على الجانب الاجتماعي. وأنه لا مجال للافتخار بنسبة نمو في حدود 4%.

وتوقف عبادي عند اعتبار أن الخيارات الأساسية تمت في إطار التوجهات الملكية والمشاريع الكبرى وأن البرامج المقترحة في المشروع هي مشاريع قديمة تم اقتراح إعادة تمويلها. ونفى أن تأتي الحكومة بمشاريع جديدة في هذا المشروع معتبرا أن الجديد يجب أن يتمحور حول استرجاع الكرامة للعالم القروي والحضري. للعالم الحضري عبر توفير الشغل لفئات الشباب العاطل وللعالم القروي عبر توفير الأركان البسيطة للعيش الكريم (الطريق، الصحة، التعليم، الماء والكهرباء). وفي الأخير أكد على أن الجديد الوحيد في هذا المشروع يرتبط بالتدابير التي اقترحتها الحكومة بخصوص السكن الذي يستهدف الطبقة الوسطى.

- **برنامج "قضايا وآراء"، حلقة يوم 2013/11/25**

تطرقت القناة الأولى، عرضا، للمشروع في حلقة يوم 2013/11/25 من برنامج **"قضايا وآراء"** حيث قدمت مداخلة لسعيد بليلي، نائب برلماني عن حزب التجمع الوطني للأحرار، تحدث فيها عن العلاقة بين إسناد وزارة المالية لحزبه وعملية الإعداد ومناقشة مشروع قانون المالية مؤكدا انفتاح حزبه على التعديلات من خلال المناقشة. كما تحدث إدريس قاصوري، أستاذ جامعي، عن ضعف نسبة النمو المقترحة،كما توقف عند تضريب القطاع الفلاحي معتبرا ذلك استناد على الخطاب الملكي.

2. معالجة موضوع مشروع قانون المالية في برنامج "شؤون برلمانية"

بثت القناة الأولى خلال الفترة المعنية بالدراسة تسع حلقات من برنامج **"شؤون برلمانية"**. وخصت موضوع قانون المالية بست حلقات، فيما تناولت الحلقات الثلاث الباقية مواضيع الدبلوماسية البرلمانية (2013/11/17)، والذكرى الأربعين لإحداث البرلمان (2013/12/01) وموضوع تقنين زراعة القنب الهندي بناء على يوم دراسي نظمه حزب الأصالة والمعاصرة (2013/12/15).

- **برنامج "شؤون برلمانية"، حلقة 2013/10/27**

استضافت حلقة يوم 2013/10/27 من برنامج **"شؤون برلمانية"** على القناة الأولى كلا من خديجة الزومي، برلمانية عن الفريق الاستقلالي، وسعيد خيرون، نائب برلماني عن حزب العدالة والتنمية. وخصص الجزء الأول (ابتداء من الساعة 18:03) من الحلقة للجدل المرتبط بتنصيب الحكومة وإشكالية تقديم الحكومة لمشروع قانون مالي ليس من إعدادها. وتم تناول النقاش لمدة عشر دقائق ابتداء من الساعة 18:30 حول مرتكزات مشروع القانون المالي لسنة 2014.

وفي هذا السياق سارت مداخلات سعيد خيرون في اتجاه كون تقديم وزير المالية مشروع القانون المالي أمام مجلسي البرلمان يعكس التزام الحكومة بتقديم مشروع قانون المالية في أجله المحدد. واعتبر أن مشروع قانون المالية هو مشروع الحكومة والأغلبية بأكملها وأن مشروع قانون المالية يسير في اتجاه دعم إصلاح صندوق المقاصة وصناديق التقاعد ويشمل أيضا دعم التنافسية والمقاولات والرفع من الإستثمار ويشمل أيضا تنزيل تدريجي للإصلاح الجبائي مع مجموعة من المجهودات في مجال التشغيل الذاتي وقطاع السكنى.

ومن جهتها اعتبرت خديجة الزومي أن المشروع يعكس غياب أي نموذج اقتصادي وتساءلت عن غياب أي مقتضيات تهم دعم الطبقات الوسطى وانتقدت خفض اعتمادات الاستثمار والمناصب المالية مقابل الرفع من الضريبة على القيمة المضافة والتملص الضريبي واعتبرت أن الحكومة خاضعة للمقاولات وأن المؤسسات عاجزة عن الإنفاق. واقترحت مشروع قانون المالية لثلاث سنوات.

- **برنامج "شؤون برلمانية"، حلقة 2013/11/03**

تطرقت حلقة يوم 2013/11/03 من برنامج **"شؤون برلمانية"** على القناة الأولى لموضوع مشروع القانون المالي برسم 2014 سنة واعتبر مقدم البرنامج أن لحظة المناقشة العامة للمشروع شكلت لحظة سياسية لتقديم محاكمة سياسية للحكومة ومسألة مقاربتها في تدبير الشأن العام على مختلف المستويات وركز على تباين مواقف الفرق في قراءاتها باختلاف مواقعها. وتساءل عن انسجام المشروع مع مكونات البرنامج الحكومي ومدى إجابته عن الإشكالات الكبرى التي يعرفها المجتمع المغربي.

واستضاف منشط البرنامج لمناقشة هذه المواضيع كلا من عرفات عثمون، عن الفريق الحركي، وعبد العزيز العبودي عن الفريق الاشتراكي.

عثمون اعتبر أن مشروع قانون مالية سنة 2014 جاء في ظل حراك سياسي وأزمة اقتصادية وطنية ودولية ومع ذلك تم تقديم المشروع في الآجال الدستورية. وأكد على أن المشروع يترجم روح البرنامج الحكومي في شقيه الاقتصادي والاجتماعي. وأبرز دور الجانب الاجتماعي في دعم القدرة الشرائية المتمثلة في تخصيص 35 مليار درهم لصندوق المقاصة بزيادة ستة ملايير درهم. وتوقف عند دعم المشاريع الاجتماعية كصندوق التضامن وصندوق التماسك الاجتماعي وتخصيص موارد قارة لعدد من البرامج ك "تيسير" و"راميد" ودعم السكن الاقتصادي وذلك الموجه لدعم سكن الطبقات الوسطى.

وكذلك جاء المشروع بإعطاء الأولوية للتشغيل الذاتي والتشغيل من طرف المقاولة. وأضاف عثمون أن المشروع هو أرضية للفاعلين الاقتصاديين من أجل خلق الثروة. وألح على اهتمام الحكومة في السنوات الأخيرة بالقطاعات الإستراتيجية. وبخصوص الإجراءات التقشفية في المشروع تحدث عن استهداف الحكومة جميع الشرائح المساهمة في إطار السياسة التضامنية مع الحفاظ على التوازنات المالية. ورفض الحديث عن التقشف مقترحا الحديث عن

ضمان القدرة الشرائية لجميع الفئات الاجتماعية. وأكد على أن المشروع جاء بإصلاحات هيكلية كنظام المقايسة الذي مكن من اقتصاد 20 مليار درهم واعتماد دورية جديدة لأداء الضريبة على القيمة المضافة والحد من الإعفاءات الضريبية نظرا لعدم استفادة الدولة منها وتخفيض العبء على صندوق المقاصة.

ومن جهته اعتبر عبد العزيز العبودي أن مشروع قانون المالية في تعريفه هو ترجمة للسياسة العمومية بالأرقام. وشدد على أن مشروع القانون تغيب فيه رؤية استراتيجية واضحة حول تنمية البلاد وغياب تدابير لتنمية القطاعات المنتجة سواء تلك المرتبطة بالتصنيع أو دعم إنتاجية العالم القروي وانتقد عدم صرف ميزانية الاستثمار برسم سنة 2013 مستدلا بدورية لرئيس الحكومة، و15 مليار درهم التي تم تجميدها. وانتقد رفع الضريبة على القيمة المضافة لعدد من المواد البسيطة مما سينعكس سلبا على القدرة الشرائية للمواطن. واعتبر أن الأزمة الحكومية انعكست سلبا على إعداد مشروع القانون المالي حيث أسندت لأطر وزارة المالية في غياب أي إشراف سياسي لرئيس الحكومة. وانتقد ما اعتبره تنازل رئيس الحكومة عن ملفات الإصلاح ومحاربة الفساد الذي صوت له المغاربة من أجلها. وخلص إلى أن مشروع قانون المالية لا يترجم المشروع المجتمعي للحكومة. كما عاب بخصوص الضريبة على القيمة المضافة عدم الرفع من قيمة تلك المفروضة على منتجات الرفاهية.

- **برنامج "شؤون برلمانية"، حلقة 2013/11/10**

تطرقت القناة الأولى في حلقة يوم 2013/11/10 من برنامج "شؤون برلمانية" لمناقشة البعد الاجتماعي لمشروع قانون ميزانية 2014 ومدى انسجامه مع التوجهات الكبرى للبرنامج الحكومي. ولهذا الغرض تمت استضافة كلا من سعيد بليلي، نائب برلماني عن حزب التجمع الوطني للأحرار، ميلودة حازب، رئيسة فريق الأصالة والمعاصرة.

بداية تم التساؤل حول مسؤولية التجمع الوطني للأحرار في إطار مناقشة مشروع الميزانية بالنظر إلى التحاقه المتأخر بالحكومة وعدم مساهمته بشكل كبير في الإعداد للمشروع. وفي هذا الإطار تطرق سعيد بليلي لسياق تشكيل الحكومة وانضمام الحزب لها واعتبر أن المشروع كان جاهزا عند التحاق حزبه بالحكومة وأن المساهمة ستتم من خلال التعديلات. وعن تحقيق تطلعات المواطنين اعتبر أن أي مشروع قانون للمالية لا يمكن أن يستجيب لجميع الانتظارات. وذكر بالمرتكزات التي بني عليها المشروع والمرتبطة بمواصلة بناء المؤسسات والإصلاحات الهيكلية، تحفيز وتيرة النمو، تدعيم آلية التماسك الاجتماعي وإعادة التوازن للمالية العمومية مشددا على الترابط بين هذه المرتكزات الأربع في ما بينها.

وبخصوص الجانب الاجتماعي ذكر بأرقام الميزانيات التي خصصت لكل من قطاع التعليم والصحة والسكن، والصناديق الاجتماعية مؤكدا على أن خلق مناصب الشغل المنصوص عليها تم بناء على حاجيات الإدارة وليس بناء على عدد العاطلين. وعن آثار هذه الميزانيات على المواطن ومدى الالتزام بإنجازها اعتبر بليلي أن العجز في

إنجاز الميزانية ليس وليد اليوم ودعى للرفع من وثيرة الإنجاز مع ضرورة تقديم التقديرات والتوقعات بناء على المعطيات الحقيقية للقدرة على الإنجاز.

وعن المجهودات المبذولة في الاستثمار اعتبر أن ميزانية الاستثمار ارتفعت بستة ملايير درهم. واعتبر أن الحكومة تنهج سياسة حذرة في صرف الميزانية ولا تنهج التقشف، مركزا على استقلال اتخاذ القرار الاقتصادي وتحكم الحكومة في الدين عبر الإجراءات المتخذة.

وعن الضريبة على الفلاحة، اعتبر أنها من خلاصات المناظرة الوطنية حول الجبايات والخطاب الملكي وأن الفئات المستهدفة لا تتعدى 2400 شخص أو مقاولة فلاحية على اعتبار أن المقاولات التي يبلغ رقم معاملاتها 35 مليون درهم يبلغ عددها 400 وأن الفئات التي يفوق رقم معاملاتها 5 مليون درهم تعد بحوالي 2000 مقاولة.

وحول انسجام المشروع في بعده الاجتماعي مع الفلسفة التضامنية للمشروع الحكومي توقفت ميلودة حازب عند وجود انتظارات كبيرة للمواطنين بالنظر للبرنامج الانتخابي. وأكدت أن الحكومة وعدت بالرفع من الحد الأدنى للأجور إلى 3000 درهم وتحقيق عدالة ضريبية والزيادة في الأجور، لكن الذي حدث هو العكس ضاربة المثل بالزيادة في أسعار المحروقات معتبرة أن نظام المقايسة جاء كإجراء معزول. ثم تطرقت لتجميد ميزانية الاستثمار وتجميد استثمار 15 مليار درهم وعدم صرف جزء آخر (17 مليار).

وعن مضامين المشروع اعتبرت أن فيه إجراءات مفككة وليس له بعد استراتيجي أو تصور واضح وبالتالي يصعب الحديث عن البعد الاجتماعي ولا حتى البعد الاقتصادي. فهذا المشروع مبني على، أولا، سياسة التقشف من خلال تجميد الأجور، تجميد الترقيات، تقليص مناصب الشغل (بالنظر إلى نسبة الإحالات على التقاعد التي لم تعوض)، والمذكرة حول إيقاف فتح الأظرفة المتعلقة بالصفقات العمومية. وثانيا على التضريب.

وعن آثار هذه الأرقام على الواقع، اعتبرت أن تقليص الاستثمار والمبادرة الذاتية ينعكسان سلبا على حل مشكل البطالة، وأن التضريب ينعكس سلبا على التشغيل. وانتقدت الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة والتي سيتحملها المواطن لترتفع من 0% إلى 20%. وأنها همت مجموعة من المواد الأساسية كالملح والزبدة إلخ. والحال أن الحكومة تزايد عدد وزراءها مما يضرب في العمق مبدأ الحكامة المنصوص عليه في الدستور. وانتقدت عدم استخلاص الحكومة للملايير من الأموال المهربة وكذلك وجود ملفات فساد لم يتم تنفيذ أحكامها لاسترجاع الأموال وإنما ذهبت الحكومة إلى تضريب المواطن البسيط. كما شككت في الأرقام المقدمة على اعتبار أن أرقام السنة الماضية لم يتم القيام بتقييمها بالنظر إلى توقيف الاستثمارات المبرمجة وعدم تنفيذ جزء كبير منها. وشددت على أن الأرقام المقدمة في المشروع الحالي ربما لن تكفي حتى في ميزانية التسيير.

واعتبرت أن الحكومة الحالية خاضعة لصندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية نظرا لاختياراتها وارتفاع ديونها وعدم قدرتها على إنتاج الثروة وتحقيق النمو، وإلى جانب **الدين** الخارجي يجب إضافة ديون الجماعات المحلية

والديون المستحقة للمقاولات والمستخلصات التي لم تؤدها الحكومة مما يرفع عمليا مستوى الدين إلى أكثر من 60%.

وبالنسبة للفلاحة انتقدت تضريب المعدات الفلاحية معتبرة أن من سيتحملها عمليا هو الفلاح العادي وليس المقاول الكبير لتخلص إلى أن المقاولة الفلاحية ستؤدي الضريبة في حدود 17 في المائة في حين أن الفلاح الصغير سيؤديها بنسبة 20% معتبرة أن التضريب يرتبط بتحقيق الأرباح كما عابت غياب تصور شامل للقطاع الفلاحي.

- **برنامج "شؤون برلمانية"، حلقة 2013/11/24**

خصصت القناة الأولى حلقة يوم 2013/11/24 من برنامج **"شؤون برلمانية"** لموضوع مناقشة مشروع قانون المالية داخل مجلسي البرلمان، ولهذا النقاش استضاف البرنامج الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، إدريس الأزمي الإدريسي.

واعتبر الأزمي في بداية مداخلته أن مشروع القانون المالي لسنة 2014 جاء في ظرفية استثنائية من الناحية السياسية والاقتصادية وسعى إلى تنزيل بعض الإصلاحات الكبرى التي، في أغلبها، تم النقاش حولها في إطار مجموعة من المناظرات أو الحوارات ومن ضمنها المناظرة حول الإصلاح الضريبي والتي خرجت بتوصيات تم الإجماع عليها والآن يتم تنزيلها. نفس الشيء بالنسبة لإصلاح منظومة العدالة وإصلاح منظومة التقاعد. وأكد أنه تم الاتفاق داخل لجنة المالية على مواصلة النقاش حول سبل إصلاح النظام الضريبي ليخلص إلى تواصل مسار الديمقراطية التشاركية في تنزيل الإصلاحات.

وعن رفض التعديلات المقدمة من طرف المعارضة بمجلس النواب توقف عند مناقشة المشروع لساعات طويلة داخل لجنة المالية. وتطرق إلى تقديم تعديلات عديدة من طرف الأغلبية والمعارضة مؤكدا أن هاجس الحكومة كان هو محاولة التفاعل، قدر الإمكان، مع التعديلات المقدمة حول مشروع قانون المالية مع المحافظة على التوازنات المقترحة في ميزانية 2014. وفي هذا السياق تم قبول أكثر من 30 تعديلا من بينها تسعة للأغلبية و11 للمعارضة في إطار احترام مقتضيات الفصل 77 من الدستور حول التوازن المالي.

وبخصوص تضارب الآراء حول مدى صلاحية المشروع وصواب مقتضياته وتقديراته بين الأغلبية الحكومية من جهة، والمعارضة من جهة أخرى، وتموقع المواطن بين هذه الآراء، أكد على قيام كل طرف بمهامه الدستورية وتوقف عند ترابط المرتكزات الأساسية للمشروع في ما بينها. ويتعلق الأمر للتذكير بدعم النمو والاستثمار والتشغيل، ودعم التوازن والتماسك الاجتماعي والحفاظ على التوازنات المالية الكبرى للبلاد وتنزيل الإصلاحات الهيكلية الكبرى.

وشدد على أن المشروع يستهدف مساعدة الفئات الضعيفة من خلال صندوق التماسك الاجتماعي ونظام التغطية الصحية ونظام دعم التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي. وأكد على توفير الاعتمادات لتمويل هذه الصناديق.

وفسر الفارق بين نسبة تنفيذ الميزانية مقارنة مع الاستثمارات المبرمجة والاعتمادات المرصودة، ببرمجة تنزيل الاستثمارات على مدى ثلاث أو خمس سنوات وما يقترن بذلك من ضعف نسبة الإنجاز في السنوات الأولى. مشيرا إلى سعي الحكومة للتقليص من اعتمادات المرحلة وبرمجة الاستثمارات بناء على نسبة قدرة الإنجاز الحقيقية.

وأكد على عمل الحكومة وفق نموذج اقتصادي في إطار الاستمرارية داعيا إلى دعم الطلب الداخلي ودعم الصادرات والتحكم في الواردات. وفسر العجز التجاري المغربي بوجود نسبة كبيرة من واردات الطاقة والصادرات.

وعن التشغيل، اعتبر أن مشروع قانون المالية يعالج مشكل التشغيل من زوايا مختلفة عن طريق دعم الاستثمار والنمو. وأكد على أن الحل ليس التشغيل بالوظيفة العمومية لأنها تشكل أقل من 10% من نسبة التشغيل، ولكن المشروع يستهدف تشجيع المقاولة المغربية والرفع من أدائها وتنافسيتها ومساهمتها في النمو حتى تتمكن من استيعاب سوق الشغل والطلبات الواردة عليها.

وخلص إلى وجود عدة مقتضيات تهم الطبقة المتوسطة كنسبة الاستفادة من الخدمات الاجتماعية ومنتوج السكن الموجه لهذه الفئة.

- **برنامج "شؤون برلمانية"، حلقة 2013/12/08**

خصصت القناة الأولى حلقة يوم 2013/12/08 من برنامج **"شؤون برلمانية"** لمناقشة مشروع قانون المالية في مجلس المستشارين الذي لا تملك فيه الحكومة الأغلبية، حيث عبر عدد من قادة المعارضة عن استثمار أغلبيتها لفرض تصورها حول المشروع الذي جاء في سياق تميز بعدد من التحولات ذات الحمولة الاقتصادية والاجتماعية والذي تضمن عددا من الإجراءات الضريبية الجديدة حسب تقديم منشط البرنامج. ولمناقشة هذا الموضوع تمت استضافة كلا من المستشار الحبيب بن الطالب، عن فريق الأصالة والمعاصرة، والمستشار حسن عكاشة، عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

بداية، تطرق بن الطالب لخصوصية مجلس المستشارين والمتمثلة في توفر المعارضة على الأغلبية داخل المجلس، وطبيعة تركيبته من خلال وجود المهنيين وممثلي النقابات. وتوقف عند مساهمة المعارضة تاريخيا في مناقشة أي مشروع قانون مالي والمساهمة في تيسير المصادقة عليه، على عكس المشروع الحالي الذي اعتبره جد خطير وبالتالي ارتأى ضرورة التصدي له وفرض التعديلات اللازمة. واعتبر أن مشروع القانون المالي لم يتجاوب مع انتظارت المواطنين لكونه يفتقد إلى الصبغة السياسية، ولن يحد من عجز الميزان التجاري، أو يرفع من نسبة النمو، وعلى العكس من ذلك سيساهم في الرفع من المديونية الخارجية وتضريب قطاعات اجتماعية والرفع من القيمة المضافة على المواد الاستهلاكية.

وبخصوص فرض الضريبة على القطاع الفلاحي والضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لقطاع الصيد البحري، نفى وجود أي تعارض بين تضريب الصيد البحري ومبادئ مخطط أليوتيس ونفس الشيء بالنسبة للعلاقة بين تضريب

الفلاحة والمخطط الأخضر. وذهب إلى أن توصيات المناظرة الوطنية للجبايات اعتبرت ضرورة مساهمة المهنيين وهو ما لم يتم الأخذ به في المشروع. مؤكدا على ضرورة التدرج في فرض التضريب. وأكد على أن القطاع الفلاحي يؤدي الضرائب بدوره على أساس أن المعدات والمقتنيات تؤدى عليها الضريبة على القيمة المضافة. وأن الإعفاء إلى حدود الساعة شمل فقط الضريبة على الأرباح. ونفى رفضه للضريبة على الفلاحة وإنما ارتأى ضرورة تنزيل تدريجي وعادل نظرا للانعكاسات السلبية المحتملة على اليد العاملة والمشتغلة بالقطاع (5 مليون شخص) وعلى مساهمة هذا القطاع ب20% في الناتج الداخلي الخام و45% من ساكنة المغرب.

وتطرق إلى وجود إعفاء للفلاحين الذين يفوق رقم معاملاتهم 35 مليون درهم لمدة خمس سنوات عند التصدير وأن هؤلاء معفيون من 17,5% أخرى من الضريبة على الأرباح، على عكس الفلاح الذي يتراوح رقم معاملاته نحو خمسة ملايين درهم والذي سيؤدي 20% كضريبة على القيمة المضافة و38% في الضريبة على الأرباح. واعتبر أن هذه الزيادات سيكون لها أثر على الجميع بما فيها المستهلك وعلى تنافسية الاقتصاد. مؤكدا على تقدم هيأته بخمس تعديلات واقتراحين.

ومن جهته اعتبر حسن عكاشة، مستشار عن التجمع الوطني للأحرار، أن المعارضة تقوم بدورها عبر تقديم تعديلات على مشروع قانون المالية وهذا صحي والحكومة لا بد أن تستجيب للمعارضة والأغلبية معا في إطار المصلحة العليا للبلاد. وعن سياق المشروع، اعتبر أن القانون المالي جاء في ظرفية أزمة حكومية وأزمة اقتصادية عالمية، ورغم ذلك قدم في الوقت المناسب احتراما للدستور ومن أجل إعادة ثقة المواطنين والمستثمر المغربي والأجنبي. واعتبر أن التجمع الوطني للأحرار له بصمات في المشروع على الرغم من حداثة التحاقه بالحكومة، وأن المشروع حافظ على التوازن الاقتصادي والمالي للحفاظ على ثقة الأبناك إضافة أنه ذو بعد اجتماعي. واعتبر أن الرفع من ميزانية الاستثمار، بستة ملايير درهم، والتقليص من عجز الميزانية سينعكسان إيجابا على الجوانب الاجتماعية وسيرجع الثقة للمواطن رغم الظروف الاقتصادية الصعبة.

وعن فرض الضريبة على الفلاحة والصيد البحري، تحدث عن انعقاد المناظرة الوطنية للجبايات والتي حضرها المهنيون ورؤساء الفرق بالبرلمان منتقدا ما قاله الضيف الآخر حول عدم إشراك المهنيين. ونفى أن تكون هناك زيادة في الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل.

وانتقد فرض الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للمعدات والآليات المستعملة في الصيد البحري نظرا لتنافيها مع مبدأ الحياد في الضريبة. واعتبر أن من توصيات المناظرة إعفاء الفلاح المتوسط والفلاح الصغير من الضريبة مع السعي نحو تضريب تدريجي حسب نسبة المبيعات بالنسبة للفلاحين الكبار. كما نفى وجود أي تضارب بين دعم قطاع ما، في إطار مخططات استراتيجية، وبين فرض الضرائب عليه.

وفي الأخير خلص إلى أن المشروع ذو طبيعة اجتماعية لأن أكثر من 53% من الميزانية مخصص للقطاعات الاجتماعية ضاربا المثل بالراميد ونسبة الأجراء الذين سيستفيدون من خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

- **برنامج "شؤون برلمانية"، حلقة يوم 2013/12/29:**

خصصت القناة الأولى حلقة يوم 2013/12/29 من برنامج **"شؤون برلمانية"** لمناقشة موضوع المصادقة النهائية على المشروع بمجلس النواب بعد رفضه من طرف مجلس المستشارين.

واستضافت لهذا الغرض كلا من عبد المالك أفرياط، رئيس الفريق الفدرالي للوحدة والديمقراطية بمجلس المستشارين، وأنس الدكالي، عضو فريق التقدم الديمقراطي بمجلس النواب.

بداية اعتبر أفرياط أن إسقاط مشروع قانون المالية من طرف المعارضة في مجلس المستشارين جاء بناء على قناعات وعلى عدم تجاوب الحكومة مع العديد من التعديلات. وانتقد طريقة تقديم مشروع قانون المالية لمجلسي البرلمان وإرفاقه بكم هائل من الوثائق يصعب قراءتها والوقوف عند تفاصيلها وأرجع السبب إلى غياب قانون تنظيمي للمالية داعيا إلى ضرورة إعادة النظر في ذلك حتى تتمكن المؤسسة التشريعية من الرقي بمستوى الممارسة الديمقراطية والتشريعية التي يجب أن يقوم بها البرلمانيون ليشعر المغاربة أنه يغير من واقعهم الاجتماعي والاقتصادي. واعتبر أن مشروع قانون المالية يخفف من معانات المغاربة الذين يعانون من الفقر والتهميش. وانتقد غياب السياسة التشاركية. كما شدد على أن مجلس المستشارين رفض مشروع قانون المالية لأن الحكومة رفضت مقترح الضريبة على الثروة ولوجود سوء توزيع لثروات البلاد. وخلص إلى أن الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة تمس جميع شرائح المجتمع ولها آثار سلبية على القدرة الشرائية للطبقة الفقيرة.

وبخصوص التعديل حول المساهمة الابرائية الذي تم رفضه بمجلس المستشارين لكن تم قبوله بمجلس النواب، انتقد الاستعمال المفرط للفصل 77 من الدستور، واعتبر أن هذا الإجراء يدخل في إطار سياسة عفا الله عما سلف ويتناقض مع مبدأ المحاسبة ومكافحة تبييض الأموال منتقدا وجود معلومات دقيقة عن الفئات المستهدفة.

ومن جهته توقف الدكالي عند نفي أي إسقاط للمشروع بل فقط رفض من طرف مجلس المستشارين مؤكدا أن المواطن يعطي، من خلال الدستور، الحق لمجلس النواب لأخذ القرار في إطار القراءة الثانية. وأكد على أن الحكومة تجاوبت بشكل إيجابي مع تعديلات مجلس النواب وتعديلات مجلس المستشارين حين صادقت على مجموعة منها. كما أكد على أن الأغلبية تفاجئت من رد فعل المعارضة لكن تحترم قرار المجلس. وذهب إلى وجود تعديلات رفضت من طرف الحكومة لأنها تمس التوازن المالي. ومجلس النواب دفع بالحكومة لاقتراح تضريب على مظاهر الثروة، في مجموعة من مشاريع القانون المالي السابقة والحالية بحيث هناك ضرائب جديدة تخلق عدالة جبائية. وشدد الطلب على مجلس النواب لرفض الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة على المواد الأساسية والاستهلاكية

ومن الحكومة سحب مقترحها هذا. وبخصوص مقترح تعديل حول المساهمة الإبرائية اعتبر ذلك بمثابة مصالحة اقتصادية وزرع الثقة، وهذه العملية سوف تجنب الحكومة اللجوء إلى الدين باستثمار أموال المغاربة التي توجد في الخارج.

3. معالجة موضوع مشروع قانون المالية في برنامج "ضيف الأحد"

خلال حلقة يوم 2013/10/27 من برنامج "**ضيف الأحد**" بالقناة الأولى، تحدث ضيف البرنامج، نبيل بنعبد الله، وزير السكنى وسياسة المدينة، في سياق الحديث عن تشكيل الحكومة وعدم إلزامية تقديم تصريح حكومي، على أن مشروع القانون المالي مناسبة لنقاش سياسي واقتصادي واجتماعي، والأغلبية الجديدة شكلت لجنة للعمل على الأولويات

وخلال حلقة يوم 2013/11/03 من برنامج "**ضيف الأحد**" بالقناة الأولى، اعتبر ضيف البرنامج، حميد شباط، الأمين العام لحزب الاستقلال، خلال سؤاله حول تصريح أسند لنبيل بنعبد الله قال فيه "إن حزبه لم يشارك في إعداد مشروع قانون المالية وأنه كأغلبية سيقدم تعديلات داخل قبة البرلمان. وهو نفس الموقف الذي عبر عنه حزب التجمع الوطني للأحرار. اعتبر أن ذلك تكريس للأزمة الحكومية وخلص إلى ضرورة تقديم تصريح حكومي، منتقدا تشبث قادة الحزبين بالمناصب الوزارية وتقاسمهما وزارة واحدة.

I. تغطية مشروع قانون المالية في القناة الثانية

بثت القناة الثانية خلال الفترة المعنية بالدراسة عشر حلقات من برنامجها "**مجلة البرلمان**" وتسع حلقات من برنامج "**مباشرة معكم**". ويتضح أن تغطية النقاش حول مشروع قانون المالية تم في إطار مجلتها البرلمانية ولم يتم التطرق له أو تخصيص أي حلقة من برنامج "**مباشرة معكم**" لهذا الموضوع. كما أن القناة خصصت ست حلقات رئيسية للموضوع وتناولته بشكل جزئي في حلقتين اثنتين.

• حلقة يوم 2013/10/26 من برنامج "مجلة البرلمان"

قدمت القناة الثانية يوم 2013/10/26 حلقة جديدة من برنامج "**مجلة البرلمان**". وخصصت الحلقة لرصد أهم تفاصيل مشروع قانون المالية والانطباعات الأولية للنواب بعدما تم عرضه من طرف وزير الاقتصاد والمالية بالبرلمان. تم بداية تقديم روبورطاج (في أقل من ثلاث دقائق) من داخل البرلمان حول العناصر الأساسية التي تضمنها المشروع والمواقف الأولية للفرق البرلمانية منه. وتم استقاء آراء مجموعة من البرلمانيين، حيث أكد رشيد الطالبي العلمي، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس النواب، على أن المشروع وفق بين التوازنات الاجتماعية والتوازنات المالية، في غياب حركية اقتصادية تمكن من إنتاج ضرائب وثروة ليتم الاستجابة للمتطلبات.

أما المعارضة فارتأت أن المشروع يغلب عليه طابع التقشف، حيث أكدت مونيا غلام، عن الفريق الاستقلالي، أن المشروع يحتوي على إجراءات معزولة في قطاعات محدودة ولا يحتوي على تصور متكامل. وعن الميزانية المخصصة للمقاصة ومناصب الشغل المحدثة وتأثيرها على القدرة الشرائية للمواطن ذهب المهدي المزواري، عن الفريق الاتحادي، إلى اعتبار أن هذه الإجراءات ستوقف الترقيات وستجمد الأجور، وهو قانون للتقشف. وعن التحكم في عجز الميزانية توقف عادل السباعي، عن الفريق الحركي، عند كون العجز محدد في 4,9% ارتكازا على سعر صرف الدولار وسعر برميل من البترول.

وفي فقرة "حوار" (16 دقيقة) تمت استضافة كل من لبنى أمهير، عن الفريق الحركي بمجلس النواب، وفتيحة البقالي، عن الفريق الإستقلالي بنفس المجلس. وتوقفت لبنى أمهير عند كون قانون المالية يشمل أرقام عبارة عن فرضيات والحكومة تلتزم بالحفاظ على التوازنات الماكروقتصادية والاستثمار. واعتبرت أن تخفيض الميزانية المخصصة لصندوق المقاصة تدخل في إطار الإصلاح التدريجي لهذا الصندوق والمشروع لا يتضمن الرفع في أثمان المواد الأساسية. وأكدت أن التشغيل لا يعتمد فقط على الوظيفة العمومية بل وأيضا تشجيع القطاع الخاص والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

أما فتيحة البقالي فتوقفت عند عدد من النقط كاعتبار المشروع عرف تخفيضا في الاستثمار العمومي بقيمة 10 مليار درهم تخص القطاعات الاجتماعية وتمس بشكل مباشر المواطن المغربي وأن الميزانية التي تم تقليصها بصندوق المقاصة تخص المواد الغذائية التي تهم المواطن والحل هو رفع الدعم عن الشركات الغذائية الكبرى، ويجب أن تكون هناك إرادة سياسية قوية لإصلاح صندوق المقاصة والمقايسة. وتطرقت لمشكل **التشغيل** وبمقارنة عدد المناصب التي ستحال على التقاعد مع تلك المبرمجة في مشروع قانون المالية، واعتبرت أن الحكومة لن توفر سوى 2000 منصب وألحت على عقلنة صندوق المقاصة حتى لا يتوصل بالمساعدة إلا من يستحقها. وفي النهاية، خلصت إلى ضرورة دعم الموظفين وتقليص الأجور المرتفعة بما فيها أجور البرلمانيين.

وفي مختصرات المجلة قدمت القناة خبرا عن عقد فرق الأغلبية ليوم دراسي حول المشروع ترأسه رئيس الحكومة (23 ثانية).

- **حلقة يوم 2013/11/02 من برنامج "مجلة البرلمان"**

قدمت القناة الثانية يوم 2013/11/02 حلقة جديدة من برنامج "**مجلة البرلمان**". وخصصت الحلقة لأهم تفاصيل مشروع قانون المالية وذلك عبر تخصيص كل من تقرير المجلة وفقرة "حوار" لتناول هذا الموضوع.

وتم تقديم تقرير (في حوالي دقيقتين ونصف) حول الجانب الضريبي في المشروع من خلال الرفع من قيمة بعض الضرائب وفرض أخرى جديدة. وأكدت حنان أبو الفتوح، عن فريق التجمع الوطني للأحرار، أن المشروع لا يحمل أية ضرائب جديدة ما عدا الضريبة على الفلاحة الكبرى مع إعفاء الصغرى والمتوسطة. ومن جهته أكد محمد

شكيرى، أستاذ لمادة العلوم والتقنيات الضريبية، أن التضريب جاء بشكل جد محتشم في القطاع الفلاحي وأضاف أن الضريبة التي مست المواد ذات الاستهلاك الواسع ستؤثر على القدرة الشرائية للمواطن وترفع من معدل التضخم. واعتبرت رشيدة بنمسعود، نائبة برلمانية عن الفريق الاشتراكي، أن المشروع جاء بتوسيع الضريبة على القيمة المضافة وخاصة بالنسبة لبعض المواد الأساسية وهذا سيؤثر على الطبقات المتوسطة والفقيرة.

وفي فقرة حوار،تمت استضافة كل من سعيد خيرون، نائب برلماني عن حزب العدالة والتنمية، ميلودة حازب، رئيسة فريق حزب الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب.

وأكد سعيد خيرون في مداخلاته على أن المشروع لا يتضمن التنزيل الشامل للإصلاح الجبائي وأن الوقت قد حان ليساهم القطاع الفلاحي في تمويل مالية الدولة وسيتم تقديم تعديلات بخصوص تضريب القطاع الفلاحي. وبخصوص الرفع من قيمة الضريبة على القيمة المضافة اعتبر أن بعض المواد الأساسية غير معنية بهذه الزيادات وأن مشروع قانون المالية يتضمن العديد من الإجراءات لمحاربة التملص الضريبي.

ومن جهتها أكدت ميلودة حازب على أن الإجراءات الضريبية التي جاء بها القانون المالي لا تعتمد على أسس متينة ومدروسة وأن تضريب الفلاحة يجب أن تسبقه مجموعة من الإجراءات ويجب أن يكون على أساس الأرباح. وتوقفت عند كون الإجراءات الضريبية الواردة في القانون المالي لا ترتبط بخلاصات وتوصيات المناظرة الوطنية حول الإصلاح الجبائي كما أكدت على أن توسيع الوعاء الضريبي لا يجب أن يكون على حساب القدرة الشرائية للمواطن وعوض الرفع من الضريبة يجب هيكلة القطاع غير مهيكل.

- **حلقة يوم 2013/11/09 من برنامج "مجلة البرلمان"**

خصصت القناة الثانية جزءا كبيرا من حلقة يوم 2013/11/09 من برنامج **"مجلة البرلمان"** لمناقشة الميزانيات الفرعية وبالأخص ميزانية قطاع التربية الوطنية في مشروع 2014، حيث تم تناول هذا الموضوع عبر تخصيص تقرير مفصل وفقرة "حوار". كما تم تقديم تقرير حول مناقشة ميزانية المندوبية العامة للسجون.

وقدمت تقريرا (في حوالي دقيقتين) حول موضوع التعليم تمحور حول المناصب المالية المخصصة للقطاع والإجراءات المعتمدة في إطار إصلاح المنظومة التعليمية. واعتبرت الأغلبية في شخص محمد بوشنيف، عن فريق العدالة والتنمية، أن الحكومة وفرت الاعتمادات والإمكانيات المادية حيث أن وزارة التعليم حصلت على حصة الأسد من حيث المناصب المالية. واعتبر سمير بلفقيه، عن فريق الأصالة والمعاصرة أن المشروع الحالي لم يمكن من تحصين المكتسبات والتراكمات التي تم تحقيقها منذ عقود سواء من حيث توسيع العرض المدرسي أو تحسين الإطار القانوني والبيداغوجي.

وفي فقرة "حوار" (في حوالي 19 دقيقة) تمت استضافة، لمناقشة موضوع التعليم، كلا من رشيدة بنمسعود، عن الفريق الاشتراكي، ومحمد الرماش، مستشار عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين.

وسارت مداخلات رشيدة بنمسعود في اتجاه التأكيد على وجود إجماع وطني على أن منظومة التربية الوطنية تشوبها مجموعة من الاختلالات، وعلى ضرورة إصلاح المنظومة ككل وأن النهوض بقطاع التعليم يفرض تسطير استراتيجية شمولية للمنظومة، كما ينبغي تخصيص الموارد المالية الكافية لسد الخصاص الحاصل. واعتبرت أن المنظومة التربوية مؤطرة بمرجعيات تراكمية ومجموعة من القضايا (الدستور، الخطب الملكية...) وأن الحكومة الحالية اشتغلت في إطار القطيعة مع ما تم تحقيقه من تراكمات كما يجب إعادة الاعتبار للأستاذ والمعلم، ومحاولة تجاوز الأزمة عبر تقديم تحفيزات وتكوين مستمر للأطر.

كما اعتبرت أن قضية التعليم لم تعد قابلة لممارسة الأخطاء أو للتأجيل بل يجب المبادرة لإصلاح التعليم والتكوين. وأكدت أن ميزانية التعليم ميزانية تراجعية، تقشفية، بدون نفس سياسي وبدون خلفية مذهبية تؤطرها. وألحت على ضرورة وضع قراءة شمولية لمنظومة التربية الوطنية من أجل تسطير استراتيجية شمولية للنهوض بها مؤكدة أن هناك 7000 منصب مالي يخص التعليم تدمج فيها المناصب التي أحيلت على التقاعد. وخلصت إلى ضرورة رد الاعتبار للمدرس وتوفير التحفيزات اللازمة (الترقية، الالتحاق بالزوج..) وأن هذه الميزانية تجمد الترقيات.

أما محمد الرماش فأكد على أن قطاع التعليم عرف إصلاحات متتالية عبر عقود وأن الإشكالات الأساسية للقطاع مرتبطة بالحكامة وكيفية تدبير الميزانية المخصصة للتعليم. واعتبر أن المشكل في بعض المدن كان مرتبطا بالعرض المدرسي وليس بالأطر. كما ربط بين وجود خصاص في الأطر التربوية وبين الإحالات على التقاعد، مؤكدا على أن ذلك كان مثارا منذ الحكومات السابقة وأن للمغادرة الطوعية دور في اختلالات القطاع.

وفي نهاية الحلقة تم تقديم تقرير آخر (في حوالي دقيقتين) تم الحديث فيه عن اجتماع لجنة العدل والتشريع لمناقشة ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، وفي هذا الإطار أعطيت الكلمة لمحمد حنين، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، أكد فيها أن وضعية السجون في المغرب تعرف تحسنا، بالنظر إلى الإيواء والأطعمة المقدمة، لكن لم يتم الوصول بعد إلى المعايير الدولية المتعارف عليها دوليا. وفي مداخلتها، توقفت فوزية الأبيض، عن الفريق الدستوري، عند ضرورة التوفر على سياسة جنائية وسجنية بمقاربة تميل إلى الأنسنة والتكوين.

- **حلقة يوم 2013/11/16 من برنامج "مجلة البرلمان"**

توقفت حلقة يوم 2013/11/16 من برنامج **"مجلة البرلمان"** الذي تقدمه القناة الثانية عند واقع الإدارة المغربية وإشكالية كتلة الأجور وتأثيرها على الاقتصاد الوطني من خلال مناقشة ميزانية قطاع الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة. وتم تناول هذا الموضوع عبر تخصيص تقرير مفصل وفقرة "حوار".

وقدمت القناة الثانية، في إطار مواكبتها لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الوظيفة العمومية، تقريرا مفصلا (في حوالي ثلاث دقائق) تمحور حول كتلة الأجور، حيث تم تسليط الضوء على ردود الأفعال بخصوص حجم هذه الكتلة في الميزانية العامة للدولة. وأعطيت الكلمة لأحمد التهامي، عن فريق الأصالة والمعاصرة، انتقد فيه ارتفاع نسبة كتلة

الأجور في الإدارات العمومية مقارنة مع المردودية الإدارية الضعيفة، في الوقت الذي يجب فيه ضبط نفقات تسيير الإدارات العمومية مؤكدا على أن كتلة الأجور تشكل 11% من الناتج الداخلي الخام.

ومن جهته توقف مصطفى الإبراهيمي، عن فريق العدالة والتنمية، عند كون المبلغ المخصص لكتلة الأجور مهم جدا بالنسبة للترقية الداخلية للموظفين ولمناصب الشغل المحدثة وأن الحكومة الحالية واحدة من الحكومات التي تصدت لظاهرة الموظفين الأشباح. وأشار إلى أن قطاعات وزارية متعددة تعاني من نقص الموارد البشرية (التعليم، الصحة...) وفي المقابل نجد إدارات أخرى تعرف تضخما.

واستضافت فقرة "حوار" (حوالي 22 دقيقة ونصف) كلا من عبد اللطيف بنيعقوب، عن فريق العدالة والتنمية، والشرقاوي الروداني عن فريق الأصالة والمعاصرة.

واعتبر عبد اللطيف بنيعقوب أنه من المرتكزات الأساسية للمشروع هو الإلتفات لوضعية الموظفين العموميين. وتوقف عند كون الكتلة الأجرية المسجلة خلال المشروع المالي لسنة 2014 تجاوزت 52% من مجموع ميزانية التسيير بزيادة ست مليارات درهم عن السنة الماضية، وفسر هذه الزيادة بالرغبة في رد الاعتبار للوظيفة العمومية، بتحديثها وتخليقها. كما ذكر بكون ارتفاع كتلة الأجور يرتبط بعدد من الالتزامات الحكومية (كاتفاق 26 أبريل 2011 وزيادة 600 درهم وعملية تسقيف الترقية في أربع سنوات ورفع حصيص الترقية الى 33% ...). وأن هناك إجراء للتعويض عن فقدان الشغل وكذا مليار درهم لدعم التشغيل بالقطاع الخاص. وانتقد ما يشاع بخصوص تجميد الترقيات معتبرا أن ذلك لا أساس له من الصحة. وطالب بعدم تغليط الرأي العام في ما يخص مسار إعمال الحكامة في مجال الوظيفة العمومية. كما أكد على تصدي الحكومة الحالية لظاهرة الموظفين الاشباح وإرساء مخطط متكامل في الموضوع (عزل 700 موظف ونشر لوائح الموظفين الأشباح). وتوقف عند عدم امكانية توظيف جميع الخريجين لأن كتلة الأجور هي ضاغطة ولها تأثيرات مباشرة على المؤشرات الماكرواقتصادية، وبأن التزامات الدولة هي إحداث مناصب شغل في القطاع الخاص.

وفي مداخلاته توقف الشرقاوي الروداني عند اعتبار هذه الميزانية ضد المواطن ولم تأخد البعد الجهوي في هذا الموضوع وكذا إشكالية الموظفين الأشباح، وأن الحكومة لها مشكل تدبيري وأن الترقيات تتنافى مع الزيادة في ثمن المواد الاستهلاكية والرفع من الضريبة على القيمة المضافة. استراتيجية الحكومة غير واضحة في ما يتعلق بالترقيات إضافة إلى تقليص الميزانية ورفع المديونية. وتساءل حول العلاقة بين مردودية قطاع الوظيفية العمومية وحجم الاعتمادات المرصدة له. وأكد على أن هذه الكتلة من الأجور تستقر فقط في المدن الكبرى (الرباط والدار البيضاء)، وبالتالي فإن الحكومة ليس لها منظور استراتيجي. كما تطرق لمشاكل الحكومة مع النقابات وتوقف الحوار الاجتماعي، وتزايد عدد المعطلين. وانتقد الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لبعض المواد الأساسية. وخلص إلى الحديث عن عدم وضوح استراتيجية الحكومة بالنسبة لموضوع الترقيات وإلى فشل الحكومة في تدبير مشكل الإدارة العمومية.

- **حلقة يوم 2013/11/23 من برنامج "مجلة البرلمان"**

تناولت القناة الثانية في حلقة يوم 2013/11/23 من برنامج "**مجلة البرلمان**" المناقشة البرلمانية للمشروع والمصادقة على المشروع من طرف مجلس النواب في إطار القراءة الأولى. وتطرقت للموضوع عبر تخصيص فقرة روبورطاج الحلقة وكذا في فقرة "حوار".

وقدم تقرير في بداية هذه الحلقة (في حوالي دقيقتين) تطرق لموضوع التصويت على المشروع بمجلس النواب. واعتبر رشيد ركبان، رئيس فريق التقدم والاشتراكية، أن المشروع احترم الآجال الدستورية وتضمن إيجابيات وحافظ على استقلالية القرار الاقتصادي. كما أوضح أن الفريق تقدم بتعديلات تقبلت الحكومة العديد منها. ق أما مصطفى حنين، عن الفريق الاستقلالي، فأكد أن الحكومة قبلت تعديلات قليلة في حين أن المعارضة قدمت أكثر من 180 تعديل، لم يقبل منها إلا 10 تعديلات فقط.

وفي الأخير، خلص التقرير إلى أن عملية التصويت لم تتعد 90 دقيقة وشهدت رفض المعارضة لميزانية التسيير. واعتبر مقدم التقرير أن "القانون، ورغم رفض المعارضة له، صار رسميا وسيرسم المعالم المالية للسنة المقبلة". ولم ينتبه إلى أن الأمر يتعلق بالتصويت في إطار القراءة الأولى من طرف مجلس النواب وأن مرحلة المناقشة والتصويت لا تزال مستمرة وأن الأمر لا يتعلق بتصويت نهائي يؤدي إلى دخول المشروع حيز التنفيذ.

استضاف منشط البرنامج في فقرة "حوار" كلا من رشيد الطالبي العلمي، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس النواب، ومحمد حماني، عن الفريق الاشتراكي بمجلس النواب.

وتم التطرق، في هذه الفقرة، إلى حيثيات التصويت على المشروع بمجلس النواب والتعديلات التي تم قبولها من طرف الأغلبية والمعارضة. واعتبر أن التصويت على المشروع يخضع لمنطق الأغلبية العددية مركزا على وضع المشروع في الآجال القانونية وركز الطالبي العلمي على البصمة الإيجابية لحزب التجمع الوطني للأحرار في مشروع قانون المالية سواء من حيث الإعداد أو من حيث التعديلات. وبخصوص النقطة حول حضور النواب ومساهمتهم في النقاش بالنظر إلى قلة عدد الحاضرين أكد العلمي أن الجلسة، التي انطلقت من الساعة العاشرة صباحا، عرفت حضور عدد كبير من النواب وأن قلة عدد المصوتين يرجع إلى تواصل الجلسة إلى حدود الثانية صباحا، مؤكدا على ضرورة تغيير طريقة معالجة النقاش العام والتدبير لتجاوز مثل هذه الإشكالات.

وأكد أن قانون الميزانية يضمن شقين الأول يهم الإجراءات والتدابير والآخر الميزانية. وربط بين القدرة على خلق الثروة وجمع الضرائب المرتبطة بها والميزانية المعتمدة لصرف هذه المداخيل ويشكل الجانب الاجتماعي أكثر من 56 في المائة. وأكد أن المشروع جاء بعدة تدابير لخلق الثروة وبإصلاح الضريبة على القيمة المضافة الهدف منها جمع 17 مليار درهم ستتحملها الشركات وكان المواطن هو الذي يتحملها قبل هذا المشروع، مؤكدا أن أسعار عدد من المواد الأولية لا تتحكم فيها الدولة لأنها مستوردة من الخارج، مؤكدا أن المواد الأساسية لن تعرف أي زيادة.

وعن مناقشة المشروع توقف حماني عند تصويت المعارضة برفض مشروع القانون وركز على العدد القليل من التعديلات التي قدمتها المعارضة وقبلتها الحكومة مقارنة مع العدد الكبير للتعديلات التي قدمتها المعارضة. وذهب إلى ضرورة مراجعة القانون التنظيمي للمالية من أجل تجاوز العثرات كنوعية الحضور والمساهمة في النقاش وإشكالية التعديلات وحمل الحكومة مسؤولية التأخير في إصدار قانون تنظيمي جديد للمالية، معربا عن أن مناقشة القانون المالي لسنة 2014 تمت بدستور 2006 وليس بدستور 2011. واعتبر أن الحكومة جاءت بتدابير ماكرو اقتصادية لا تخدم الطبقتين المتوسطة والفقيرة وأن الضرائب المقترحة ستثقل القدرة الشرائية للمواطن، لهذا فالحكومة لا تخدم مصالح هذه الطبقات في هذه الظرفية، خاصة في ما يتعلق بتضريب المنتوجات التي تعتبر أساسية بالنسبة للمغاربة.

وفي مختصرات الحلقة جاء خبر قرار الفريق الاستقلالي باللجوء للمجلس الدستوري للطعن في دستورية مشروع القانون المالي.

- **حلقة يوم 2013/12/14 من برنامج "مجلة البرلمان"**

تناولت القناة الثانية في حلقة يوم 2013/12/14 من برنامج "**مجلة البرلمان**" المناقشة البرلمانية للميزانية المخصصة لوزارة العدل بمشروع قانون المالية. وتطرقت للموضوع عبر تخصيص فقرة روبورطاج الحلقة وكذا في فقرة "حوار".

قدمت القناة الثانية ضمن برنامجها "**مجلة البرلمان**" تقريرا حول الميزانية المخصصة لوزارة العدل في مشروع 2014 ومدى مواكبتها لخطوات الإصلاح الواردة في ميثاق إصلاح العدالة. وتوقف مقدم التقرير عند الارتفاع الطفيف في ميزانية الوزارة والذي تعتبره الأغلبية كافيا لتنزيل ورش إصلاح العدالة. وفي هذا الصدد اعتبر ركبان أن الجانب المالي والبنيات التحتية والموارد البشرية ستتطلب مجهودا كبيرا في المستقبل بشكل تدريجي. وبالمقابل توقف التقرير عند تحديات المشروع في مواكبة الفاعلين والعاملين في القطاع وظروف اشتغالهم وكذا الشق المتعلق بتحديث بنية العدالة ومرافقها كتحديث المحاكم وشروط التقاضي وهنا أكدت سليمة فراجي، عن فريق الأصالة والمعاصرة، أن الميزانية ليست كافية لورش إصلاح العدالة.

وللتعمق في الموضوع استضاف البرنامج في فقرة "حوار" كل من عبد الصمد الإدريسي، نائب برلماني عن حزب العدالة والتنمية، وعائشة لخماس، نائبة برلمانية عن الفريق الاشتراكي.

عبد الصمد الإدريسي، عن حزب العدالة والتنمية، أكد في البداية أن ميزانية قطاع العدالة ي تهم التسيير والتحديث والبنيات التحتية. وحول الاعتمادات المخصصة لتمويل الإصلاح، خاصة على مستوى توفير الإمكانيات المادية، أكد أن الزيادة في رواتب القضاة سيتم تمويلها من التحملات المشتركة (من الميزانية العامة). وفي ما يتعلق بالتحديث فتمويله مرتبط بالتعاون الدولي. واعتبر أن الإشكال يطرح في ما يتعلق ببناء المحاكم وتجهيزها، مؤكدا وجود مجهودات في هذا المجال في المشروع الحالي، حيث يوجد جزء مخصص في الميزانية، والحساب الخاص بتجديد المحاكم وكذا إمكانية تفويت العقارات القديمة.

وتم التطرق لموضوع صندوق التكافل العائلي والميزانية المرصودة له، حيث انتقد الإدريسي الانتظارية في تفعيل الصندوق منذ دخول مدونة الأسرة حيز التنفيذ إلى غاية 2012 واعتبر وجود شروط يجب تدليلها للاستفادة من الصندوق. وتم التطرق إلى قلة المستفيدات بالنظر لتعقد المساطر وكثرة الوثائق المطلوبة.

ومن جهتها أكدت عائشة الخماس، عن الاتحاد الاشتراكي، أن الحوار حول إصلاح منظومة العدالة انطلق باحتجاجات المكونات الأساسية الفاعلة في قطاع العدالة وانتهى بنفس الاحتجاجات. واعتبرت أن الدستور أعطى الإطار العام وبعض التدقيقات في ما يتعلق بمستوى القضاء. واقترحت ضرورة مناقشة أشياء ملموسة على أرض الواقع. وبخصوص الميزانية المخصصة لوزارة العدل اعتبرتها كباقي الميزانيات السابقة ولا تتضمن مقتضيات تدخل في إطار إصلاح منظومة العدالة. وانتقدت غياب القانون الأساسي لكتاب الضبط معتبرة أن الموقف الحالي للقضاء لا يرتبط بالرفع من الأجور بقدر ما ينصب على مضامين الإصلاح وتوجهاته. وخلال مناقشة الميزانية داخل اللجانة تم التطرق للبطء في إصدار الأحكام وكثرة السجناء الموقوفين في إطار الاعتقال الاحتياطي. وتطرق المتدخلان إلى ضرورة ايجاد عقوبات بديلة وتغيير عقلية القضاة وفرض غرامات عوض الاعتقال.

- **حلقة يوم 2013/12/21 من برنامج "مجلة البرلمان"**

خصصت القناة الثانية حلقة يوم 2013/12/21 من برنامج **"مجلة البرلمان"** للحديث عن التنسيق البرلماني بين أحزاب المعارضة فيما بينها لمواجهة الحكومة. وفي فقرة "حوار" تمت استضافة كلا من خديجة الزومي، مستشارة عن الفريق الاستقلالي، وسليمان العمراني، عن فريق العدالة والتنمية. وتم الحديث عرضا عن مشروع قانون المالية.

الزومي رفضت بداية الربط التلقائي بين التنسيق بين أحزاب المعارضة وإسقاط المشروع بمجلس المستشارين. وتساءلت عن عدم فتح الحكومة لعدد من الأوراش كمحاربة الفساد وإصلاح أنظمة التقاعد، منتقدة كيفية فتح الأوراش الكبرى خارج الميزانية، والتزمت بطرح المعارضة لعدد من التعديلات، وقالت إن الحكومة لا تتجاوب بشكل إيجابي مع هذه التعديلات، وإذا استمر ذلك فسيتم اللجوء إلى رفض المشروع.

ومن جهته أكد العمراني أن الحكومة متفاعلة إيجابيا مع تعديلات المعارضة بخصوص مشروع المالية وكل مشاريع القوانين. وانتقد منطق التبخيس الذي تتعامل به المعارضة، وأعطى المثال بذلك على تضمن المشروع الحالي لتدابير وإجراءات مستوحاة من خلاصات المناظرة الوطنية حول الجبايات. وأكد أن الدستور أعطى مكانة للمعارضة لتمارس مهامها بكل فعالية وبشكل بناء وهذا مرحب به. والحكومة أشركت المعارضة والمجتمع المدني، لكن لم تتلقى تحية واتهمتها المعارضة بالشعبوية. كما نوه بالتجاوب الإيجابي للحكومة مع تعديلات المعارضة في مجلسي البرلمان.

وخلال مختصرات الحلقة تم تقديم خبر موجز عن إسقاط مجلس المستشارين للمشروع وإحالته على مجلس النواب مجددا للحسم فيه.

- **حلقة يوم 2013/12/28 من برنامج "مجلة البرلمان"**

قدمت القناة الثانية ضمن فقرة "كواليس" تقريرا ميدانيا من قلب البرلمان عن القراءة الثانية للمشروع والمصادقة النهائية عليه من طرف مجلس النواب، بعد التصويت عليه سلبا من طرف مجلس المستشارين. وفي هذا السياق، تم تقديم آراء الأغلبية والمعارضة، حيث أكد الطالبي العلمي على أن الأغلبية تساند الحكومة، والقانون المالي نظريا هو قانون للحكومة وليس للمعارضة.

ومن جهته أكد محمد الحمدان،ي عن الفريق الاشتراكي، أن هناك إشكال تشريعي في هذا المجال خاصة المادة 159 التي تتعلق بتدارس مشروع قانون رفضه المجلس الآخر.

وخلص مقدم التقرير إلى أن بعض الفرق النيابية رأت في التصويت خرقا لمواد الدستور. وفي فقرة "مختصرات" تم بث خبر مقتضب عن عدم التصويت على تعديل يتعلق بسحب رخص النقل من غير المستفيدين منه مقابل تعويض.

II. تغطية مشروع قانون المالية في القناة الأولى قناة ميدي 1 تي في

تناولت قناة ميدي 1 تي في موضوع مشروع قانون المالية عبر تخصيص حلقة بأكملها من برنامج "**ملف للنقاش**" وتمت الإشارة إليه في حلقتين ممتاليتين من برنامج "**90 دقيقة للإقناع**".

1. معالجة موضوع مشروع قانون المالية في برنامج "ملف للنقاش"

تمحور موضوع حلقة يوم 2013/10/27 من برنامج "ملف للنقاش" حول موضوع العمل الحكومي والبرلماني في الدخول السياسي، موازاة مع تقديم مشروع قانون المالية للعام 2014 أمام البرلمان. وتم التساؤل حول مدى ترجمة المشروع للوعود الانتخابية لأحزاب الأغلبية وموقع التدابير المرتبطة بالسكن والصحة والتعليم والتشغيل والعالم القروي في مشروع قانون المالية، ومدى إمكانية تنزيل الإصلاحات الكبرى من خلال مشروع قانون المالية.

واستضاف البرنامج كلا من امحمد كرين، عضو مجلس الرئاسة لحزب التقدم والاشتراكية وخبير اقتصادي، وسعيد اشباعتو، البرلماني ورئيس لجنة القطاعات الانتاجية بمجلس النواب وعضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وحسن بوهريز، عضو الفريق النيابي لحزب التجمع الوطني للأحرار،وميلودة حازب البرلمانية عن حزب الأصالة والمعاصرة ونائبة رئيس لجنة المالية في مجلس النواب.

وقبل الشروع في مناقشة موضوع الحلقة تم تقديم تقرير، عبر الشاشة التفاعلية عن أهم الخطوط العريضة للمشروع والفرضيات والمرتكزات التي اعتمد عليها، كتعزيز النمو والتنمية المستدامة والتضامن الاجتماعي وتحديد سعر البترول في 105 دولارات وصرف الدولار ب8,5 درهم، وتخصيص 41,65 مليار درهم لصندوق المقاصة وتحديد المناصب المالية في 18000 منصب. كما جاء في التقديم أن الحكومة تراهن على تحسين جودة التعليم. وبخصوص

العجز السكني فالحكومة تراهن في مشروع قانون المالية على تقليصه للنصف. كما اتخذت مجموعة من الإجراءات لتعزيز التضامن وصندوق التكافل الإجتماعي. وفي المجال الضريبي، فالمشروع يقترح فرض الضريبة على الشركات الفلاحية الكبرى.

وفي بداية النقاش أكد اكرين أن المشروع جاء في فترة انتقالية ارتبطت بانتظارية تشكيل الحكومة، ومن جهة أخرى لاحترام تقديم المشروع في الآجال الدستورية، مما انعكس على بعض الاختيارات والتوجهات. وتوقف عند البلاغ الذي أصدره الحزب والقاضي بضرورة التقدم بتصريح حكومي معربا على أن الأمر بيد المجلس الدستوري وهو الذي سيحسم في الموضوع. وبخصوص بعض مضامين المشروع، أكد أن حزبه منزعج من بعض المقتضيات التي أتى بها المشروع، من قبيل فرض الضريبة على القيمة المضافة على علب السردين، المعروفة بكونها غذاء الفقراء. وانتقد عدم الرفع من الضرائب على الكماليات كالسيارات الفاخرة والطائرات الخاصة واليخوت وأن حزبه سيتقدم بتعديلات في هذا الصدد. وتوقف عند فرضيات النمو المعتمدة في المشروع داعيا لتظافر الجهود لإعطاء صورة إيجابية عن الاستقرار المؤسساتي في المغرب بالنظر إلى الظرفية الاقتصادية الصعبة. وتحدث عن التدابير والآليات المعتمدة في المشروع لتشجيع السكن المخصص للطبقات المتوسطة. واعتبر أن التشغيل مرتبط بتطوير الاقتصاد ولا يمكن حصره في قانون مالي وإنما في سياق قانون إطار يعد بشكل تشاركي وحوار يضم جميع الفاعلين.

واعتبر بوهريز أن حزب التجمع الوطني للأحرار كانت له مساهمات في مشروع القانون المالي وتأثر بمفاوضات تشكيل الحكومة، ومع ذلك تمت صياغة مذكرة تضمنت أوليويات يجب إدراجها. وثمن الاختيارات التي تم نهجها على مستوى صندوق المقاصة. واعتبر أن نسبة النمو المقترحة (4,2%) نسبة مريحة نظرا للتحولات الاقتصادية العالمية، والارتكاز على هذه النسبة يفسر بتطور العلاقات الخارجية للمغرب ونمو وانتعاش الاقتصاد الدولي، بالإضافة لتوقع موسم فلاحي جيد. وعن موضوع الشغل شدد على أن خلق فرص شغل تعتمد أساسا على تشجيع المقاولات والقطاع الخاص. واعتبر أن التحدي اليوم يكمن في التحكم في العجز وليس في الرفع فقط في نسبة النمو. وثمن فرض ضرائب على القطاع الفلاحي معتبرا إياه شيئا إيجابيا. وخلص إلى أنه لحل مشكل الأسعار يجب التفكير في الدعم المباشر للطبقات الفقيرة.

ومن جهته اعتبر اشباعتو أن المشروع هو قانون للتقشف يمس الطبقات الشعبية وانتقد اللجوء إلى مساهمتها في التضامن مقابل عدم فرض ضريبة على الثروة. وتوقف عند تهميش مجلسي النواب والمستشارين في تحضير مشروع قانون المالية، مسجلا أن الأمر يتعلق بتهميش فرق الأغلبية في ما بينها. وعن نسبة النمو المقترحة، اعتبر أنه لا يمكن تحقيقها نظرا لعدة عوامل سيما وأن عددا من القطاعات لا يصل تقدير معدل النمو فيها إلى 5%، وتوقع نزول النمو الفلاحيإلى ما تحت الصفر وبالتالي فالتقشف بمشروع قانون المالية يمس الطبقات الشعبية. كما آخذ الحكومة على عدم فرض ضريبة على الثروة واعتبر أن الضريبة على القيمة المضافة تمس بالأساس الفلاح الصغير والمتوسط ليخلص إلى أن تخفيض القدرة الشرائية للمواطن سيفوق 5%.

وشددت حازب على أن المشروع بلور في ظل أزمة سياسية وفي غياب قانون تنظيمي جديد لقانون المالية، وقد أعده إداريون في ظل انشغال السياسيين بالأزمة الحكومية. ومن حيث الجوهر، اعتبرت أن المشروع خال من البعد السياسي كما أن هناك رغبة في تغطية العجز بدون اجتهاد وإبداع، لذا فالحكومة توجهت لسياسة تقشفية وسياسة التضريب العشوائي كالرفع من الضريبة على القيمة المضافة (من 7% إلى 10% ومن 14% إلى 20%) وفرضها على مواد أخرى. كما توقفت عند اعتبار المعطيات التي جاء بها مشروع القانون دون مصداقية نظرا لكونها لم ترفق ببيان توظيحي لتوقعات السنة الماضية ولكونها تعتمد على سنة فلاحية جيدة الشيء الذي لا يمكن ضمانه. واعتبرت أن التعليم يستوجب إستراتيجية تلتزم بها جميع الحكومات. والتشغيل يرتبط بخلق دينامية إقتصادية. وانتقدت تقليص مناصب الشغل، تجميد الأجور والترقيات مقابل عدم اللجوء إلى استخلاص 60 مليار درهم من الضرائب غير المؤداة. وخلصت إلى أننا أمام برنامج للتقويم الهيكلي وأن تضريب الفلاحة ستمس بشكل أكبر البادية وأن رفع الأسعار هو ضرب للقدرة الشرائية.

2. معالجة موضوع مشروع قانون المالية في برنامج "90 دقيقة للإقناع"

• حلقة يوم 2013/10/31 من برنامج "90 دقيقة للإقناع"

خصصت قناة ميدي 1 تي في في إطار حلقة يوم 2013/10/31 من برنامج "**90 دقيقة للإقناع**" التي استضافت إدريس لشكر، الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي، تقريرا حول مشروع 2014. وتحدث التقرير بداية عن إعداد وتقديم مشروع قانون المالية في سياق الأزمة الدولية التي جعلت منه قانونا تقشفيا يتميز بتقليص في نفقات التسيير ومناصب الشغل وتراجع في مخصصات صندوق المقاصة وارتفاع تكاليف الدين العام مع الزيادة في الضرائب.

وفي هذا السياق اعتبر محمد الشرقي، بصفته محلل اقتصادي، أن الحكومة وضعت مشروع قانون مالية تقشفي طبعه تقليص ميزانية الاستثمار في الميزانية العامة للدولة وتقليص فرص الشغل في الوظيفة العمومية ثم تقليص الاستثمارات الموجهة للشركات الصغرى والمتوسطة. ومن جهة أخرى، اعتمدت الدولة على الضرائب من خلال الرفع من الضريبة على القيمة المضافة.

وأعطيت الكلمة لحسن العرافي، بصفته أستاذا للمالية العامة بجامعة محمد الخامس-أكدال الرباط، اعتبر فيها أن مشروع القانون المالي لا يختلف عن قوانين المالية السابقة عدا أنه أكثر تقشفا وهو ما يتمثل في تقليص بعض النفقات وتقليص مناصب الشغل، نظرا لتقلص موارد الدولة من 283 مليار درهم إلى 264 مليارردرهم تقريبا. وخلص مقدم التقرير إلى أن "هذا المشروع وبمجرد عرضه على البرلمان لم تنتظر المعارضة كثيرا لتنتقده ولربما سيحطم الرقم القياسي في عدد الانتقادات الموجهة إليه".

لشكر انتقد إعداد المشروع وأشار إلى أنه خضع لضغوطات اللوبيات المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالإضافة للاتحاد العام لمقاولات المغرب. كما انتقد الرفع من قيمة الضريبة على القيمة المضافة وآثارها

السلبية على القدرة الشرائية للمواطن والذي لا يمكنه أن يتحمل الزيادة في أسعار المواد الأساسية ضاربا المثل بالملح والسردين.

- **حلقة يوم 2013/12/26 من برنامج "90 دقيقة للإقناع"**

وقدمت قناة ميدي 1 تي في فقرة من حلقة يوم 2013/12/26 من برنامج "90 دقيقة للإقناع" تحدث فيها مصطفى الباكوري، الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة، عن مشروع قانون المالية، حيث اعتبر أن هذا المشروع فاقد لعمود فقري وخال من نظرة استراتيجية تحكم التوجهات الكبرى لتترجم في قانون المالية. وانتقد تلخيص البعد الاجتماعي في فرض الضرائب وأن هذا الأخير يتمثل في إبراز نموذج تنموي يضمن خلق الثروات من خلال توضيح الرؤى للمستثمرين. وخلص إلى أن مشروع القانون هذا لا يرقى لانتظارات الشعب المغربي.

III. تغطية مشروع قانون المالية في قناة تمازيغت

خصصت قناة تمازيغت حلقة يوم 25 نونبر 2013 من برنامج **"طريق المواطنة"** لموضوع قانون المالية. وتم فتح النقاش في بلاطو يظم تيارات سياسية مختلفة تمثل أصوات الأغلبية والمعارضة، وذلك بإعطاء الكلمة لبرلمانيي الأحزاب المكونة للأغلبية الحكومية وكذا برلمانيي أحزاب المعارضة بالإضافة للنقابات، مع تقديم روبورطاجات ميدانية.

وتم تقديم البرنامج في جزأين. وفي كل جزء تمت استضافة ضيفين اثنين مع تقديم روبورطاجات.

ففي الجزء الأول تمت استضافة كلا من سليمان العمراني، نائب برلماني عن حزب العدالة والتنمية و، وعدي بوعرفة، عضو المكتب التنفيدي للمنظمة الديمقراطية للشغل.

وقبل الشروع في النقاش تم تقديم تقرير من داخل البرلمان يعكس مواقف عدد من الفاعلين حول مشروع قانون المالية، حيث تم استعراض آراء بعض البرلمانيين حول أهمية ومحتويات مشروع القانون المالي الجديد. وأكد لحسن أمروش، عن الفريق الاستقلالي، على عدم إتيان مشروع قانون المالية الجديد بأي إضافة. ومن جهته اعتبر لحسن بونواري، عن فريق الاتحاد الاشتراكي، أن أخطاء الحكومة الحالية تتمثل في الزيادة في عدد المناصب الوزارية مع تخفيض الميزانية. وأكد محمد الهلالي،عن المجموعة النيابية لتحالف الوسط، أنه رغم محاولة الحكومة المحافظة على نفس اعتمادات السنة الماضية في مشروع قانون المالية إلا أن هذا الأخير لم يكن خلاقا لإيجاد حلول أخرى.

ومن جهة الأغلبية، ركز ا فؤاد حجير، برلماني عن حزب التقدم والاشتراكية، على اتباع الحكومة لنهج ذي رؤية اجتماعية، حيث تم رصد أكثر من 53 بالمائة للميزانيات الاجتماعية. وبدوره تمنى علي كبيري، عن الفريق الحركي، من الحكومة تأجيل المشاريع الممكن تأجيلها وتسريع المشاريع المستعجلة للمواطنين كما هو الشأن بالنسبة للصحة والتعليم.

سليمان العمراني، نائب برلماني عن حزب العدالة والتنمية، دافع عن اتباع الحكومة في مشروع 2014 لنهج ذي رؤية اجتماعية يشمل العديد من المشاريع الاجتماعية. واعتبر أنه رغم الأزمة، فإن الحكومة خصصت 186 مليار درهم للاستثمارات، إضافة للزيادة التي عرفتها الميزانية المخصصة لأجور الموظفين والزيادة في المنحة المخصصة للطلبة.

ومن جهته، انتقد عدي بوعرفة، عضو المكتب التنفيدي للمنظمة الديمقراطية للشغل، وقوع الحكومة السابقة في أخطاء كبيرة خلال قانون المالية لسنة 2013 من خلال تجميد 15 مليار درهم من ميزانية الاستثمار دون العودة للبرلمان كسلطة تشريعية، معتبرا أن مشروع 2014 يشكل عبئا كبيرا على المواطن البسيط، ذي الدخل المحدود، نظرا لتضمنه ضرائب بشكل مبالغ فيه. ونفى وجود مشاريع اجتماعية كما تزعم الحكومة في قانون المالية، بدليل القرى المهمشة التي لا تستفيد من الراميد ولا من أبسط المرافق الأساسية كالطريق والماء الصالح للشرب وخدمات التعليم والصحة. وارتأى ضرورة فرض الضريبة على أرباب القطاعات الكبرى كالصيد البحري إضافة لفرض الضريبة على كبار الفلاحين.

وقدم البرنامج ربورطاجا من منطقة أغبالو أقورار، بإقليم صفرو، حول اتجاه مشروع 2014 لفرض الضريبة على الفلاحين الذي يبلغ مستوى معاملاتهم الفلاحية 35 مليون درهم. وبين هذا الروبورطاج آراء عينة من الفلاحين والمواطنين بالمنطقة (عددهم ستة) حول فرض الضريبة على الفلاحين التي جاءت ضمن مقتضيات القانون المالي الجديد. وانصبت كل المداخلات على تشجيع فرض الضريبة على الفلاحين الكبار فقط على اعتبار استفادتهم من دعم الدولة. غير أن هذه المبادرة لم ترق إلى فتح الأثير لسماع صوت ما تم نعتهم بالفلاحين الكبار وتبيان موقفهم.

وقدم العمراني مضامين المشروع بخصوص الضرائب الفلاحية معتبرا أنها تهم حوالي 2000 شركة فلاحية. وتم التطرق للتعديلات التي شملها الجانب الضريبي وتعددها. واعتبر بوعرفة أن هذا المشروع عنوانه هو الرفع من الضرائب وتعددها. مشددا على أن هذه الضرائب يجب أن تشمل كذلك كبار مستغلي رخص الصيد البحري.

وفي الجزء الثاني من البرنامج تمت استضافة كلا من عبد الله وكاك، نائب برلماني عن حزب التجمع الوطني للأحرار، وأحمدو أولباز، نائب برلماني عن الاتحاد الدستوري.

وانطلق هذا الجزء من النقاشات الدائرة حول مشروع قانون المالية ومدى استيعابها أو انعكاسها على المواطن. وتم التطرق إلى تعميم وزارة المالية لوثيقة ميزانية المواطن وتباين مواقف الأغلبية والمعارضة.

وتم بث روبورطاج من منطقة ايموزار الكندر-إقليم إفران لإظهار مدى اهتمام المواطنين بمناقشة هذا المشروع. وبداية قدم تصريح لهبوب النخلة، صاحب مقهى بإموزار الكندر، عبر فيه عن جهله بمضامين الميزانية وأكد عدم رغبة المواطنين من مرتادي المقهى تتبع النقاشات البرلمانية بين الحكومة والأغلبية وإقبالهم على مشاهدة الكرة أو

برنامج يهتم بالمنطقة. وأكد أن الأهم بالنسبة إليه هو مناقشة أشياء تهم ميزانية المنطقة وتأهيل البنيات التحتية، مؤكدا على تضرر السياحة بالمنطقة وتضرر زوار المنطقة، ضاربا المثال بالزائر الذي يدخل المقهى لاشتراء قارورة ماء وعند خروجه يتفاجئ بذعيرة عن توقف سيارته قد تبلغ 400 أو 700 درهم. مواطن آخر قارب ميزانية الدولة في حدود 350 مليار درهم معلنا عدم ضبطه للأرقام الصحيحة، وأن المهم هو أنها لا تكفي لإنجاز الإصلاحات التي تعلنها الحكومة. أما علي رزاق، فاعل جمعوي بالمنطقة، فعبر عن متابعة المناقشات حول الميزانية، إلا أنه يجد أن كل ما يتابعه لا يجد له تطبيقا على أرض الواقع كفك العزلة عن المناطق القروية وتوفير المرافق الأساسية.

ومن جهته عبر الحسين أوعزو، بصفته فاعلا جمعويا، عن عدم تتبعه لنقاشات البرلمان حول الميزانية على التلفاز، وأنه يقتصر على ما يطلع عليه عبر الإنترنيت، مؤكدا غياب أي انعكاس للميزانية على الفلاح الصغير، ضاربا المثل بتضرر غلة صغار الفلاحين من التفاح نظرا لعدم توفرهم على شباك واقية كالفلاحين الكبار منتقدا غياب أي دعم حكومي.

ويعكس هذا الروبورطاج مفهوم المواطن البسيط للميزانية وارتباطها بتوفير المرافق الأساسية وتوفير أشكال الدعم مقابل فرض الضرائب أو الغرامات.

ومن خلال النقاش عبر عبد الله وكاك، عن حزب التجمع الوطني للأحرار، على ضرورة إحداث قناة برلمانية لأخذ صورة واضحة عن العمل البرلماني. كما توقف عند ضرورة رصد المؤسسة التشريعية للعديد من الاعتمادات وتوفير مكاتب للبرلمانيين لمواكبة مختلف المستجدات الكفيلة بجعل العمل البرلماني ذي فاعلية. ومن جهته اعتبر أحمدو أولباز، عن فريق الاتحاد الدستوري، أن مناقشة الميزانية تحتاج إلى خبرة وإلمام بالمجال المالي والمحاسباتي، أي معرفة القاموس اللغوي المالي والمحاسباتي للمشاركة في مناقشة الميزانية. وتوقف عند ضرورة توفر البرلماني على خبرة مالية تكفل له مواجهة خبراء المالية بمديريات وزارة المالية (مديرية الميزانية، مديرية الضرائب، مديرية الجمارك) وبالتالي فك الغموض المحيط بميزانية الدولة. مشروع قانون المالية ضعيف جدا ولا يمكنه تحقيق ما يترجاه المواطن على جميع المستويات وخصوصا مع ضعف ميزانية الاستثمار.

كما تطرق عبد الله وكاك، وارتباطا بالموضوع، للرهان الذي حققته الحكومة بإخراج مشروع القانون إلى حيز الوجود في الآجال الدستورية مع وجود بصمة حزب التجمع الوطني للأحرار رغم الوقت الوجيز الذي ربط التحاق الحزب بالحكومة وإصدار المشروع.

كما تمت مناقشة إشكالية التنصيب البرلماني للحكومة الذي طرحته أحزاب المعارضة، من أجل رفض مشروع قانون المالية، على أساس ضرورة وجود حكومة دستورية أولا قبل إخراج مشروع قانون المالية للوجود، حيث أكد أحمدو أولباز على وجود برنامج حكومي قبل الإعلان عن مشروع قانون المالية.

وقدم البرنامج ربورطاجا حول آراء عينة من الشباب (عددهم خمسة) حول تتبعهم لمناقشة مشروع قانون المالية في البرلمان، والذين اختلفت أرائهم بين متتبع لهذه النقاشات وغير متتبع على اعتبار أنها لا تستجيب لتطلعاتهم، مع تعبيرهم عن تذمرهم من عدم وجود برامج حقيقية تخصهم على أرض الواقع، وأملهم في وجود تغيير في الحكومة الحالية.

كما أكد وكاك، تعقيبا على الربورطاج، على عدم تحمل الحكومة لوحدها لمشاكل التنمية، بحيث هناك الجماعات المحلية، والمجالس الإقليمية، والمجالس الجهوية، والتي تنفرد كل منها بميزانية خاصة. وركز أولبازفي كلمته الأخيرة على كون مشروع القانون المالي ضعيف جدا، ولا يستجيب لتطلعات المواطنين، خصوصا مع انخفاض المداخيل وضعف التسيير وقلة فرص الشغل.

ملحق رقم 8 : التغطية الموضوعاتية في النشرات الإخبارية

1. التيمات الأساسية المتناولة في القناة الثانية:

قدمت القناة الثانية في نشرتها الاقتصادية باللغة الفرنسية ليوم 2013/11/19 ابتداءا من الساعة 22:27:13، تقريرا عن إحداث مشروع 2014 لرسم جوي عن السياحة. وقد تمت إعادة بث هذا التقرير في نشرات لاحقة. واعتبر مقدم النشرة أن الهدف من إحداث هذا الرسم هو ضخ سيولة في صندوق التضامن أولا ودعم القطاع السياحي ثانيا. وحدد قدر الزيادة في تذكرة الطائرة في مائة درهم بالنسبة إلى الدرجة الاقتصادية وأربعمائة درهم إضافية بالنسبة إلى الدرجة الأولى.

واعتبر مقدم التقرير أن تحقيق أهداف رؤية 2020 التي تروم إنعاش القطاع السياحي يتطلب ميزانية إجمالية تعادل ثلاث عشرة مليار درهم، أمر حتم على وزارة السياحة إحداث رسم جوي كآلية جديدة ستساعد في الترويج السياحي. وأعطيت الكلمة في هذا الصدد للحسن حداد، وزير السياحة، والذي أكد على أن جزءا كبيرا من هذا الرسم، فيما يخص المكتب الوطني المغربي للسياحة، سيخصص لدعم الطيران، خصوصا أنه في المغرب يجب ا الوصول تقريبا إلى ألف وستمائة رحلة في الأسبوع في أفق 2020 خارج الرباط والدار البيضاء، إذا أردنا أن نصل إلى عشرين مليون سائح.

وأعطيت الكلمة لل زهير محمد العوفير، نائب المدير التجاري للخطوط الملكية المغربية الذي اعتبر أن هذا الرسم سيؤدى من طرف كل الفاعلين في النقل الجوي وكل شركات الطيران التي تشتغل في المغرب أو تبرمج رحلاتها منه وإليه. وفي نهاية التقرير اعتبر الصحفي أن مداخيل هذا الرسم الجوي الجديد ستوزع بالتساوي بين المكتب الوطني المغربي للسياحة وصندوق دعم التماسك الاجتماعي.

ولم تشر القناة إلى أن هذا الرسم يدخل في إطار التعديلات التي جاءت بها الأغلبية على مشروع قانون المالية. وهو التعديل الذي يحمل رقم 18 من بين التعديلات الأخرى التي أدخلت على المشروع أثناء مناقشته داخل لجنة المالية. ويهدف هذا التعديل المتعلق بالمادة الرابعة إحداث "الرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة". ويحدث هذا الرسم، ابتداء من فاتح أبريل 2014، على تذاكر السفر بالطائرة، كيفما كان شكلها، المسلمة في إطار الرحلات الدولية من طرف شركات النقل الجوي العاملة بالمغرب.

واكتفت القناة بإعلان الوزارة عن اعتماد هذا الرسم دون الربط بين ذلك وبين النقاش الذي دار داخل قبة البرلمان.

غطت القناة الثانية في نشرتها بالأمازيغية ليوم 2013/12/28 ابتداءا من الساعة 14:36:40 وقفة احتجاجية أمام البرلمان نظمتها التنسيقية المستقلة للتجار للتنديد بقانون جديد ضمن مشروع 2014 ينص على تسجيل مشترياتهم ومبيعاتهم بشكل يومي في كناش مخصص لذلك. وأكد صحفي القناة على أن قانون الاستخلاص الجبائي الذي

جاء به قانون المالية وخاصة الفصل 145 مكرر لم يرق لهؤلاء التجار الذين قدموا من مختلف جهات المملكة للاحتجاج أمام البرلمان، رافعين شعارات ترفض المادة لمجموعة من الاعتبارات.

وأعطيت الكلمة في هذا الصدد لإدريس آيت موح، رئيس جمعية تجار القنيطرة، الذي اعتبر على أن المادة 145 مكرر تنص على كون التاجر من الضروري أن يتوفر على دفتر لكل مبيعاته ومشترياته بتدقيق كبير وإلا سيعرض نفسه لأداء الغرامات، وهو الأمر الصعب التحقيق سواء من طرف التاجر الصغير أو الكبير. وعلق الصحفي على أن وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، من جانبها، ترد بكون الكيفية الجديدة للاستخلاص الجبائي تدخل في إطار إصلاح المنظومة الضريبية.

وأعطيت الكلمة لعبد المولى العلمي، رئيس قسم بمديرية التجارة والتوزيع بوزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، شدد فيها على أن إصلاح المنظومة الضريبية هو أساسي بحيث سيمكن التجار من تبني ثقافة مسك المحاسبة التي تعد أحد ركائز الإصلاح، وتسعى للرقي بتسيير وتدبير المقاولات التجارية. وفي الأخير خلص الصحفي إلى أن هذه المادة من المشروع تهدف، حسب نفس الوزارة إلى التدبير الجيد للمقاولات التجارية وعصرنتها، غير أن التنسيقية الوطنية للتجار ترفضه وتدعو القائمين على القطاع للجلوس إلى طاولة الحوار.

وتجدر الإشارة إلى أن القناة الثانية غطت في نشرتها المسائية بالعربية ليوم 2013/12/29 ابتداءا من الساعة 21:12:44 نفس الوقفة، غير أنها أعطت الكلمة، عن ممثلي التجار، لمحمد الزيان، بصفته منسق وطني للتنسيقية الوطنية للتجار. وأكد هذا الأخير على أن هذا البند يخول للتاجر تدوين مبيعاته وتسجيلها يوميا في دفتر مخصص لهذا الغرض من طرف مديرية الضرائب تسجل فيه يوميا المبيعات والمشتريات مع الاحتفاظ بالفاتورات. ويرى بأن هذا القانون غير ممكن التطبيق بالنسبة إلى التاجر في غياب أي تكوين، وكان الأجدر بهذا القانون أن يلبي مطالب التجار التي ما فتؤوا ينادون بها.

وقدمت القناة الثانية في نشرتها الاقتصادية ايكو نيوز بالفرنسية ليوم 2013/11/19 ابتداء من الساعة 22:27:13 تقريرا عن احداث رسم جوي على الرحلات الجوية المنصوص عليها في المشروع وأعطيت الكلمة في هذا الصدد للحسن حداد، وزير السياحة وزهير العفير، المدير العام للمكتب الوطني للمطارات تحدثا فيها عن ايجابيات هذا الرسم.

2. التيمات الأساسية المتناولة في قناة ميدي 1 تي في:

قدمت قناة ميدي 1 تي في في نشرة الأخبار ليوم 2013/10/24 ابتداء من الساعة 20:47:14، تقريرا عن تضمن مشروع 2014 لتوقعات بتحسين مؤشرات جودة التعليم برسم السنة الدراسية 2016-2017. واعتبر مقدم النشرة أن مشروع قانون المالية الجديد يتوخى العمل على تحسين مؤشرات جودة التعليم بحلول سنة 2016-2017 ومتابعة المجهودات المبذولة في مجال التعليم الأولي والابتدائي والإعدادي وكذا توسيع قاعدة التعليم الثانوي التأهيلي. حيث

أبرزت المذكرات التقديمية للمشروع أن المجهودات ستتواصل لمتابعة المشاريع الخاصة بقطاع التعليم. واعتبر مقدم التقرير أنه بحلول الموسم الدراسي 2016-2017 سيتم العمل على تحسين مؤشرات جودة التعليم ومتابعة المجهودات المبذولة في مجال التعليم.

وبحسب ما جاء في مشروع 2014، فالحكومة تتوقع تحقيق نسبة 75 بالمائة من التمدرس بالتعليم الأولي برسم السنة الدراسية 2016-2017 مقابل 59.5 في المائة خلال 2011-2012، ومن المنتظر أن تنتقل نسبة التمدرس بالتعليم الابتدائي إلى مائة بالمائة والإعدادي إلى نسبة تسعون بالمائة والتأهيلي إلى نسبة 65 بالمائة. كما سيتم العمل على تحسين مؤشرات جودة التعليم بحلول الموسم الدراسي 2016-2017، من خلال تخفيض نسبة الانقطاع عن الدراسة لتصل إلى 2.1 بالمائة بالتعليم الابتدائي و5.6 بالمائة بالتعليم الإعدادي و7.4 في المائة بالتعليم التأهيلي. أما نسبة استكمال الدراسة بالتعليم الابتدائي والإعدادي والتأهيلي فستنتقل على التوالي إلى 90 بالمائة و80 بالمائة و60 بالمائة ما بين 2016 و2017. وسيتم إدراج آليات الحكامة في إطار المجهود المتواصلة من أجل التحكم في التدبير وتحسين الأداء، خصوصا من خلال التنظيم المؤسساتي والتعاقد، ومتابعة تنفيذ المخطط المديري لنظام 2012-2016.

أما على مستوى المؤسسات التعليمية، فسيتم اتخاذ التدابير اللازمة من أجل ملاءمة نظام التربية والتكوين مع الاحتياجات والظروف المحلية إلى جانب تسريع مساطر تدبير المؤسسات التعليمية، وتحديد المسؤوليات. وبالنسبة إلى ورش الموارد البشرية فسيتم اتخاذ إجراءات عملية عن طريق وضع وتنفيذ إستراتيجية شاملة مندمجة والانتهاء من إرساء نظام معلوماتي لتدبير الموارد البشرية.

ويعد هذا التقرير من التقارير الأولية التي تلت تقديم المشروع. وقد ركز في جانب كبير منه على مضامين المشروع المرتبطة بالتعليم من أجل تقديمها وشرحها وتبسيطها. وهو تمرين يعد جد إيجابي بالنظر إلى الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة. كما أن القناة عمدت في تقديم الموضوع إلى تقديم المعطيات عبر الشاشة التفاعلية وبألوان مختلفة تجذب نظر المشاهد مع إرفاق هذا الملف بصور من واقع التعليم، حيث تم استعمال مقاطع فيديو لمؤسسات تعليمية.

وعلى غرار هذا التقرير قدمت القناة أيضا يوم 2013/10/25 في نشرتها المسائية ابتداء من الساعة 20:48:21، تقريرا مفصلا حول التدابير المتعلقة بالسكن في مشروع قانون المالية، حيث تم التركيز على قطاع الإسكان وسبل تقليص العجز بهذا القطاع في أفق سنة 2016. وتم توضيح ذلك باستعمال الشاشة التفاعلية وصور حول إشكالية السكن.

وقدمت قناة ميدي 1 تي في في النشرة الاقتصادية للتاسعة مساء باللغة الفرنسية، ليوم 2013/10/28 على الساعة 21:17:53، تقريرا عن ردود أفعال الاتحاد العام لمقاولات المغرب أياما بعد تقديم مشروع القانون المالي لسنة 2014، حيث أكدت الصحافية ، أن الباطرونا أعربت عن خيبة أملها لكون المشروع لا يتضمن إجراءات تشجع تنافسية

المقاولات. عدة جوانب من المشروع كانت موضوع انتقاد من طرف الاتحاد، بما في ذلك إصلاح الضريبة على القيمة المضافة. هذا الموضوع يشغل الباطرونا بسبب غياب حل محدد لهذا الملف. وأضافت الصحافية أن الباطرونا حذرت من تكاثر الرسوم شبه الضريبية، فهذا يثقل كلفة المساهمات ويشجع الواردات ويضر النسيج الإنتاجي الوطن، مضيفة أن الاتحاد العام لمقاولات المغرب قد حدد موقفه بالمطالبة بوضع قانون مؤطر يحدد توجه الدولة في مجال الضرائب. هذا الإجراء، حسب الباطرونا، سيوضح رؤية المقاولات.

واسترسلت الصحافية أن هذه المقترحات قدمتها رئيسة الباطرونا، خلال لقاء جمع بينها وبين وزير الاقتصاد والمالية، محمد بوسعيد، حول ميزانية 2014. وإثر هذا اللقاء أكد الوزير أنه سيترك الباب مفتوحا أمام التعديلات والتزم بتدارس جميع مقترحات الباطرونا، حسب تصريح للوزير في استجواب لجريدة L'économiste، موضحا أنه سيدرج المقترحات التي يراها في محلها وناضجة بما فيه الكفاية ولن تؤثر على البنية العامة للميزانية. التقرير تضمن صورا لمقر الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وفي يوم 04 نونبر 2013، قدمت قناة ميدي 1 تي في في النشرة الاقتصادية للتاسعة مساءا باللغة الفرنسية على الساعة 21:19:06، تقريرا عن مشروع 2014 تضمن خلق 18 ألف منصب شغل بالوظيفة العمومية. فقد قالت الصحافية أن الحكومة تعتزم خلق 18 ألف منصب شغل بالوظيفة العمومية وأن وزير الاقتصاد والمالية قدم أمام البرلمانيين أهداف مشروع القانون المالي، حيث أكد على أن المشروع يهدف إلى التوفيق بين الانتعاش الاقتصادي والتوازن المالي. وذكرت الصحافية بأن المشروع جاء بنسبة عجز محددة في 4.9% من الناتج الوطني الخام، وهي نسبة مبنية على أساس نسبة نمو محددة في 4.2%.

وقدمت قناة ميدي 1 تي في في نشرتها المسائية ليوم 2013/11/20 ابتداء من الساعة 21:05:48 تقريرا حول اعتماد رسم جوي. وأعطيت الكلمة بداية للحسن حداد وزير السياحة شدد فيها على "إحداث رسم جوي للتضامن ولإنعاش السياحة سيدر أربعة ملايير وسبعمائة مليون درهم في أفق 2020 ويهدف إحداث هذا الرسم، الذي لن يطبق على التذاكر التي سبق اقتنائها من طرف السياح، إلى تعزيز الموارد المخصصة لإنعاش السياحة وتعزيز جاذبية المغرب كوجهة سياحية حتى يتسنى استقطاب سياح من أسواق جديدة". وشددت الصحافية على أن "هذه الضريبة الجديدة على تذاكر الطيران المنطلقة من المغرب سيتم اعتمادها، في إطار مشروع قانون المالية لعام 2014، على كل تذكرة سفر سواء بالنسبة إلى المغاربة أو الأجانب ونصفها سيخصص للمكتب الوطني للسياحة والنصف الثاني لصندوق التكفل الاجتماعي".

وقدم تصريح ثان لوزير السياحة لحسن حداد، اعتبر فيه أن هذا الرسم يخص "جميع السفريات الخارجة من المغرب، سواء بالنسبة إلى المغاربة أو الأجانب، بقيمة 100 درهم بالنسبة إلى الدرجة الاقتصادية و400 درهم بالنسبة إلى درجة الأعمال، وستوزع مداخيل هذا الرسم مناصفة ما بين صندوق الدعم الاجتماعي والمكتب الوطني للسياحة.

وأن الحجوزات التي تمت إلى حد الآن، من طرف مروجي الرحلات أو وكالات الأسفار بالنسبة إلى سنة 2014، سوف لن ينطبق عليها هذا الرسم بأثر رجعي".

وأشارت مقدمة الروبورطاج إلى أن اعتماد هذه الضريبة، حسب الوزارة الوصية، سيمكن المكتب الوطني للسياحة من التخطيط على مدار أكثر من سنة لتنفيذ مختلف برامجه ذات الصلة بالترويج والنهوض بقطاع السياحة، فضلا عن فتح منذوبيات جديدة في أسواق دولية متنوعة". وصرح الوزير من جديد أنه "يجب تحقيق 1600 رحلة في الأسبوع، في أفق 2020 خارج الرباط والدار البيضاء إذا أردنا أن نصل إلى 20 مليون سائح، إذن هذا الدعم يهدف إلى الترويج للسياحة المغربية على المستوى الدولي ودعم الطيران ودعم الولوج للأنترنيت، وكذلك دعم الوصول إلى أسواق جديدة أسواق واعدة، خصوصا في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وأميريكا اللاتينية وغرب إفريقيا.

وختم التقرير بإشارة مقدمه إلى أن قطاع السياحة يعتبر ثالث قطاع على مستوى جلب الاستثمارات، إلى جانب مساهمته بـ10 في المائة من الناتج الداخلي وتوفيره لحوالي 500 ألف منصب شغل، مذكرا بأن رؤية 2020 تطمح لتعزيز مكانة القطاع ومضاعفة عدد السياح الوافدين على المملكة.

ويستحضر هذا التقرير مقارنة مع نظيره المقدم من طرف القناة الأولى إشكالية وضع الخبر في سياقه. فالصيغة المعتمدة توحي بأن الأمر يتعلق بقرار انفرداي للوزارة الوصية، والحال أن الأمر يدخل في سيرورة مناقشة مشروع قانون المالية وهو من بين التعديلات التي أدخلتها فرق الأغلبية ووافقت عليها الحكومة. كما يجدر التساؤل، في إطار مبدأ التوازن في الخبر واحترام تعددية الرأي والتعبير، عن عدم إعطاء الكلمة للفرق البرلمانية وكذا إلى ممثلي المهنيين الذين عبروا عن رفضهم لهذا المقتضى وعن آثاره السلبية المحتملة على القطاع وفرضية سحب عدد من الشركات الأجنبية للخطوط المتجهة من وإلى المغرب بسبب هذا الرسم.

من جهتها، قدمت قناة ميدي 1 تي في في النشرة الاقتصادية، للتاسعة مساء باللغة الفرنسية ليوم 16 دجنبر 2013 على الساعة 21:19:30، تقريرا عن تضمن مشروع قانون المالية إعفاء ممتلكات المغاربة المقيمين بالخارج من الضريبة، حيث قالت الصحافية إن الحكومة أدخلت تعديلا على ميزانية 2014 "وإذا ما تمت المصادقة على هذا التعديل فممتلكات المغاربة المقيمين بالخارج سيتم استرجاعها، وقيمة هذه الممتلكات تضل مجهولة. هذا الإعفاء يشمل الأشخاص الذاتيين كما المعنويين المقيمين بالمغرب، ويتضمن الأصول المالية والعقارات والقيم المنقولة والممتلكات النقدية في الأبناك الخارجية". ونقلت الصحافية على لسانها تصريح جواد الشامي، المدير العام لمكتب الصرف، لجريدة L'économiste، قال فيه إن استرجاع الممتلكات النقدية سيؤدي إلى تطوير احتياطي الصرف.

ويطرح هذا التقرير من جديد إشكالية الرأي والرأي الآخر وموقف الفاعلين الآخرين من هذا التعديل وكيفية التجاوب معه بالإيجاب أو الرفض، كما أن الصيغة التي قدم بها تفتقر إلى عدد من التفاصيل من شأنها أن تزيد من دقة هذا الخبر أو تعطيه مصداقية أكبر.

وتطرقت القناة لهذا الموضوع من جديد، في نشرتها الاقتصادية باللغة الفرنسية ليوم 25 دجنبر 2013 على الساعة 21:19:45. وتم بث تقرير عن تصويت مجلس النواب إيجابا على مشروع إعفاء ممتلكات المغاربة المقيمين بالخارج من الضريبة ضمن مشروع القانون المالي لسنة 2014، فبعد رفضه بمجلس المستشارين، تم التصويت عليه بلجنة بالغرفة الأولى بمعدل 25 صوتا مع المشروع و11 صوتا ضده كما جاء في تقديم الصحافية، وأضافت أن الحكومة ستعمل على إدخال هذا التعديل على ميزانية 2014 على اعتبار أن هذا الإجراء سيعمل على استرجاع ممتلكات المغاربة المقيمين بالخارج، علما أن "قيمة هذه الممتلكات تظل مجهولة، وهذا الإعفاء يشمل الأشخاص الذاتيين كما المعنويين المقيمين بالمغرب، ويتضمن الأصول المالية، والعقارات، والقيم المنقولة، والممتلكات النقدية في الأبناك الخارجية". هذا التقرير تضمن صورا لمجلس النواب.

ولختم هذا الجزء تجدر الإشارة إلى أن قناة ميدي 1 تي في قدمت في النشرة الإخبارية المسائية باللغة العربية ليوم 2013/11/31 على الساعة 20:47:33، تقريرا عنوانه هو ارتفاع أسعار بعض المواد ابتداء من فاتح يناير بسبب ارتفاع الضريبة على القيمة المضافة. وحددت مقدمة النشرة، أنه بحلول العام الجديد ستشهد بعض المواد ارتفاعا في الأسعار نتيجة ارتفاع الضريبة على القيمة المضافة التي انتقلت من 7 إلى 20%، كما ستؤدي الزيادة في الضريبة الداخلية على بعض المواد الأخرى إلى ارتفاع مباشر في سعرها.

وقدمت مقدمة التقرير تحليلا للموضوع مستهلة ذلك بالوقوف عند تضمن مشروع قانون مالية 2014 عدة تدابير يقول البعض أنها قد تكون مكلفة للأسر المغربية، والتي ستكون ابتداءا من فاتح يناير مجبرة على الأداء أكثر وذلك بعد تطبيق الزيادة التي طالت الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على بعض المواد الأساسية كبعض المواد الغذائية والتبغ والسيارات النفعية، حيث سينتقل معدل الضريبة على القيمة المضافة من 14 إلى 20%، بينما سيرتفع هذا المعدل بالنسبة إلى مواد أخرى كعلف المواشي من 7 إلى 10%.

وأضافت الصحافية أن الزيادة في الأسعار ستطال أيضا بشكل مباشر تذاكر الطائرات والمشروبات الكحولية بعد الزيادة التي ستعرفها الضريبة الداخلية على الاستهلاك، فيما سترتفع الضريبة على السيارات الفارهة بنسب مختلفة ويتعلق الأمر بالسيارات التي يفوق سعرها 40 مليون سنتيم حيث سيؤدي مقتني هذا النوع من السيارات نسبة 5% من قيمتها و10% من قيمة السيارات التي يتراوح ثمنها بين 60 و80 مليون سنتيم. واسترسلت الصحافية قائلة أن السيارات التي يفوق ثمنها المليون درهم فسيكون أصحابها مجبرين على دفع 15% من قيمتها كضريبة عليها.

وفي مجال الضريبة على السكن، قالت الصحافية أن ارتفاعا سيهم الضريبة على السكن الموجه للطبقة المتوسطة، حيث سترتفع قيمة هذه الضريبة بالنسبة للسكن الذي تصل قيمته 6 آلاف درهم للمتر المربع ليترفع معها هذا الثمن إلى 7200 درهم. وتضمن التقرير صورا للمواد الغذائية والسيارات والسكن.

3. التيمات الأساسية المتناولة في القناة الأولى:

قدمت القناة الأولى في نشرتها المسائية ليوم 2013/11/15 ابتداء من الساعة 21:13:20 تقريرا حول موضوع النقل الطرقي وأكد مقدم النشرة على أنه "في إطار الاستعداد لدخول قطاع النقل الطرقي مجال التحرير، حمل مشروع قانون مالية 2014 عدة إجراءات تصاحب القطاع، لا سيما الهيكلة التي دخلها منذ مدة بغية تطوير أدائه المهني". واعتبر مقدم الروبورطاج أن من أهم "الإجراءات التي جاء بها مشروع قانون مالية 2014 هو تخصيص مليار وسبعمائة وأربعين مليون درهم لهيكلة قطاع النقل الطرقي، والذي يعتبر محطة أساسية لتحرير القطاع بأكمله".

وأعطيت الكلمة لجليلي الغزواتي، بصفته مسؤولا عن شركة لنقل المسافرين، شدد فيها على أن الدولة خصصت ميزانية لتعويض مالكي مأذونيات النقل والذين لا يستغلونها. ويدخل هذا الإجراء في إطار إصلاح عام لقطاع النقل يسند تدبيره للمهنيين الممارسين.

واعتبر مقدم الروبورطاج أن هذا التعويض المقترح يهم حوالي 2700 مأذونية في ملك أشخاص عاديين لا يستغلونها بصفة مباشرة، وسيخصص تعويض بقيمة 6000 درهم بالنسبة إلى المسافات أقل من 50 كيلومتر و1000 درهم بالنسبة إلى المسافة الأكثر من 400 كيلومتر. ومن المنتظر أن تكلف العملية حوالي 930 مليون درهم ما بين 2014 و2016 لكن هدفها الأساسي هو القضاء على الريع وتقنين القطاع. وأضاف مقدم الروبورطاج أن مشروع القانون جاء أيضا بإجراءات إضافية.

ولتسليط الضوء عن هذه الإجراءات تم إعطاء الكلمة لعبد الإله حافظي، رئيس الجامعة الوطنية للنقل، تحدث فيها عن منحة لتكسير الحافلات القديمة. واعتبر المتدخل أن هناك لأول مرة، بالنسبة إلى النقل الطرقي للمسافرين منحة لتكسير ثلاث حافلات في سنة واحدة، مع تعويض تبلغ قيمته 300 ألف درهم بالنسبة إلى الحافلة الأولى و400 ألف درهم بالنسبة إلى الحافلة الثانية و500 ألف درهم إلى الحافلة للحافلة الثالثة. وأضاف أنه يمكن تكسير الحافلات مع تجديدها، وهنا يبلغ مبلغ التعويض 400 ألف درهم لكل حافلة تقريبا، وهو الاجراء الذي ثمنه كثيرا بصفته مسؤولا ونائبا عن الفاعلين في مهنة النقل الطرقي للمسافرين.

ومن جهة أخرى، شدد مقدم الروبورطاج على أن كل هذه الإجراءات إذا كانت تندرج في إطار مقترحات مهنيي النقل بخصوص هيكلة قطاع النقل الطرقي وفق دفاتر تحملات قانونية، فإنه ما زالت هناك مطالب أخرى ينادون بها تهم أساسا بعض المقتضيات الجبائية. وتمنى رشيد الطاهري، نائب رئيس الجامعة الوطنية للنقل، في تصريح له، إمكانية التوصل إلى رد ايجابي من طرف وزارة الشؤون الاقتصادية والحكامة على بعض المقترحات كالكازوال المهني واسترجاع الضريبة على القيمة المضافة من 10 إلى 20 في المائة.

ولتوضيح هذه النقطة أعطيت الكلمة من جديد لعبد الإله حافظي أكد فيها على أن الجانب الجبائي، المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة المطبقة على المحروقات ومفهوم الكازوال المهني، كان موضوع حوار مع الحكومة منذ سن نظام المقايسة. وتأسف على عدم أخذ هذه المقترحات في المشاريع السابقة متمنيا إدراج تعديلات في هذا الصدد. وخلص مقدم التقرير إلى أن دراسة مشروع القانون المالي 2014 مازالت في بدايتها وبلورة التعديلات

بخصوص هذه المطالب ستكون لا محالة محطة توافق ما بين الفرق البرلمانية، سواء أكانت في المعارضة أو الأغلبية، ما دامت المسألة تهم قطاعا حيويا ألا وهو النقل الطرقي.

وقدمت القناة الأولى في نشرتها المسائية ليوم 2013/11/17 ابتداء من الساعة 20:39:40 روبورطاجا حول التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية. وأشارت مقدمة النشرة في تعليقها إلى أن التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون مالية 2014 يهم التعديلات الخاصة بالمادة الرابعة المتعلقة بالمقتضيات الضريبية. وأضاف مقدم التقرير أن جواب الحكومة حول المناقشة العامة لقانون المالية برسم سنة 2014 شكلت فرصة لإعطاء توضيحات حول النموذج التنموي المغربي ودعم القدرة الشرائية للمواطن والرفع من التصدير نحو الخارج وكذا الاستفادة من التعديل الضريبي. وأعطيت الكلمة في هذا الصدد لإدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المكلف بالميزانية، حيث توقف عند التقدم بتعديل يستهدف " تمديد أجل الاستفادة من الإلغاء الكامل للغرامات وللزيادات ولفوائد التأخير، التأجيل ديالو على التاريخ الحالي ديالو ديال 30 دجنبر. بالنسبة للحكومة ولأغلبيتها هذا الأمر محسوم نهائيا، لن يكون هناك أي تمديد لهذا التاريخ وبالتالي فهذه دعوة لكل الملزمين أن يتوجهوا إلى قباضات التسجيل وإلى قباضات الضرائب وإلى قباضات الخزينة العامة للمملكة للاستفادة من هذا الإجراء. هذا الإجراء مهم ومهم جدا يمكنهم من أداء فقط أصل الدين من الضرائب الوطنية والضرائب المحلية والديون التي تساهم فيها الدولة، ويتوجب تأديتها لأن الأجل لن يمدد أكثر من 2013 2013/12/30". كما أبدت فرق الأغلبية بمجلس النواب رأيها حول مقترحات التعديلات فيما يخص النظام الضريبي. وتوقف رشيد الطالبي العالمي، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس النواب، عند "حرص الحكومة والأغلبية على بنية الميزانية العامة الشيء الذي أدى إلى رفض عدد من التعديلات حتى لا يتم الإخلال بهذه البنية العامة". وفي هذا السياق تم رفض تمديد أجل الاستفادة من الإلغاء الكامل للغرامات وللزيادات ولفوائد التأخير.

أما فيما يخص فرق المعارضة بمجلس النواب فبدورها قدمت تعديلات تهم القطاع الضريبي خصوصا في المجال الفلاحي. وتحدث بلعسال الشاوي، رئيس الفريق الدستوري بمجلس النواب، عن تقديم تعديلات من طرف المعارضة تهم جميع شرائح المجتمع وعلى وجه الخصوص الضريبة على القطاع الفلاحي، مفندا وجود أي دراسة أو معطيات موضوعية يمكن أن يبنى عليها أي مشروع تضريب، وهو ما من شأنه أن يضر بالإنتاج والتشغيل وبتنافسية هذا القطاع.

ملحق رقم 9: لائحة الشخصيات المتدخلة في البرامج الحوارية والمجلات الإخبارية

المتدخل	الهيأة التي تحدث باسمها	90 دقيقة للاقتناع	الشأن المحلي	شؤون برلمانية	ضيف الأحد	قضايا وآراء	مجلة البرلمان	ملف للنقاش	طريق الواطنة	المجموع
عبد العزيزالعبودي	حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية			00:12:42						00:12:42
فوزية الأبيض	حزب الإتحاد الدستوري						00:00:16			00:00:16
حنان أبو الفتح	حزب التجمع الوطني للأحرار						00:00:14			00:00:14
محمد أشروري	حزب الأصالة والمعاصرة								00:00:28	00:00:28
عبدالمالك أفرياط	الفدرالية الديمقراطية للشغل			00:12						00:12:09
عبد القادر أقوضاض	حزب الحركة الشعبية		00:02							00:02:03
الحسن أمروش	حزب الإستقلال								00:00:27	00:00:27
لبنى أمهير	حزب الحركة الشعبية						00:05:17			00:05:17
عرفات عثمون	حزب الحركة الشعبية			00:08:15						00:08:15
مصطفى الباكوري	حزب الأصالة والمعاصرة	00:03:48								00:03:48
فتيحة البقالي	حزب الإستقلال						00:06:50			00:06:50
سمير بلفقيه	حزب الأصالة والمعاصرة						00:00:22			00:00:22
عبد اللطيف بن يعقوب	حزب العدالة والتنمية						00:07:59			00:07:59
نبيل بنعبد الله	وزارة الإسكان والتعمير وسياسة المدينة				00:01:57					00:01:57
رشيدة بن مسعود	حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية						00:07:02			00:07:02
الحبيب بن الطالب	حزب الأصالة والمعاصرة			00:12:27						00:12:27
سعيد بليلي	حزب التجمع الوطني للأحرار			00:11:57						00:11:57
عدي بوعرفة	المنظمة الديمقراطية للشغل								00:10:25	00:10:25
محمد بوشنيف	حزب العدالة والتنمية						00:00:21			00:00:21
حسن بوهريز	حزب التجمع الوطني للأحرار							00:10:18		00:10:18
لحسن بونواري	حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية								00:00:28	00:00:28
محمد بوسعيد	وزارة الإقتصاد والمالية					00:00:41				00:00:41
حميد شباط	حزب الإستقلال				00:01:32					00:01:32
سعيد أشباعتو	حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية							00:11:42		00:11:42
أنس الدكالي	حزب التقدم والإشتراكية			00:10:54		00:11:45				00:22:39
أحمدو الباز	حزب الإتحاد الدستوري								00:07:01	00:07:01
حسن العرافي	أستاذ المالية العامة	00:00:47								00:00:47
محمد شكيري	أستاذ العلوم والتقنيات الضريبية						00:00:21			00:00:21
ادريس عبادي	أستاذ المالية العامة					00:11:08				00:11:08
محمد الشرقي	محلل وخبير اقتصادي	00:00:54				00:14:47				00:15:41
سليمة فرجي	حزب الأصالة والمعاصرة						00:00:18			00:00:18
عبد الحميد الفاتحي	حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية					00:12:51				00:12:51
كريم غلاب	مجلس النواب								00:00:17	00:00:17
مونيا غلام	حزب الإستقلال						00:00:16			00:00:16
امحمد كرين	حزب التقدم والإشتراكية							00:17:16		00:17:16
فؤاد حجير	حزب التقدم والإشتراكية								00:00:33	00:00:33
محمد حنين	حزب التجمع الوطني للأحرار						00:00:16			00:00:16
مصطفى حنين	حزب الإستقلال						00:00:20			00:00:20
ميلودة حازب	حزب الأصالة والمعاصرة			00:12:38			00:06:43	00:18:32		00:37:53
محمد عبد العالي الهلالي	حزب التجديد والإنصاف								00:00:29	00:00:29
محمد الحماني	حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية						00:05:47			00:05:47
مصطفى الإبراهيمي	حزب العدالة والتنمية					00:12:24	00:00:38			00:13:02
عبد الصمد الإدريسي	حزب العدالة والتنمية						00:01:59			00:01:59
ادريس الإدريسي الأزمي	وزارة منتدبة لدى وزير الاقتصاد والمالية مكلفة بالميزانية			00:24:38		00:00:48	00:01:05			00:26:31
علي الكبيري	حزب الحركة الشعبية								00:00:25	00:00:25
عبد الفتاح كمال	حزب الأصالة والمعاصرة					00:13:50				00:13:50
سعيد خيرون	حزب العدالة والتنمية			00:08:40			00:07:31			00:16:11
ادريس لشكر	حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية	00:02:05								00:02:05
عائشة لخماس	حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية						00:02:23			00:02:23
سليمان العمراني	حزب العدالة والتنمية						00:01:29		00:11:07	00:12:36
أحمد المهدي المزواري	حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية						00:00:14			00:00:14
عبد الله وكاك	حزب التجمع الوطني للأحرار								00:10:33	00:10:33
حسن عكاشة	حزب التجمع الوطني للأحرار			00:12:43						00:12:43
محمد الرماش	الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب						00:08:33			00:08:33
رشيد ركبان	حزب التقدم والإشتراكية						00:00:29			00:00:29
الشرقاوي الروداني	حزب الأصالة والمعاصرة						00:07:27			00:07:27
عادل السباعي	حزب الحركة الشعبية						00:00:18			00:00:18
رشيد الطالبي العلمي	حزب التجمع الوطني للأحرار						00:08:45			00:08:45
أحمد التهامي	حزب الأصالة والمعاصرة						00:00:27			00:00:27
محمد زويتن	حزب العدالة والتنمية						00:00:25			00:00:25
خديجة الزومي	الإتحاد العام للشغالين بالمغرب			00:06:17			00:02:49			00:09:06
المجموع		00:07:34	00:02:03	02:13:20	00:03:29	01:18:14	01:26:54	00:57:48	00:42:13	06:51:35

ملحق رقم 10: ورقة حول إدماج مقاربة النوع في ميزانية الدولة

يمكن تعريف تحليل الميزانية على أساس مقاربة النوع باعتبارها مقاربة تعتمد تحليل تأثير الاعتمادات المخصصة لتحسين ظروف كل من المرأة والرجل من جهة، والفتيان والفتيات من جهة أخرى. فهي تندرج في إطار مقاربة شمولية تهدف إلى تحقيق العدل والمساواة. ويقتضي ذلك تنسيقا أكبر بين السياسات والبرامج والميزانية. كما تهدف هذه المقاربة إلى ربط الموارد المخصصة بمدى تحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوخاة وتوفير شروط الحكامة الجيدة.

وتعتمد المقاربة أيضا على مجموعة من الآليات أهمها التدبير المبني على النتائج واللاتركيز المالي ودعم علاقات الشراكة مع الجماعات المحلية والمجتمع المدني وتحسين البرمجة الممتدة على مجال زمني معين وتوجيه المراقبة المالية صوب مراقبة النجاعة. وتأخذ مقاربة النوع بعدها الكامل في إطار التنمية البشرية، وذلك لأن التفاوتات بين الجنسين تشكل عائقا أمام تسريع وتيرة التنمية. وبعبارة أخرى، تَعتبر المقاربة أنه لا يمكن تحقيق أي تنمية قوية ومستدامة دون إدماج وتمكين المرأة من الحضور الفعال في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ويعتمد التحليل النوعي للنفقات العمومية على تشخيص وضعية مختلف الفئات الاجتماعية وتقييم أسباب ونتائج الفوارق المسجلة. ويتوقف هذا التشخيص على توفر معطيات كاملة ومحينة لتحديد مدى استجابة السياسات العمومية والتوجهات المتبعة والاعتمادات المرصودة لتقليص الفوارق الاجتماعية.

وتندرج هذه المقاربة في إطار مشروع انخرط فيه المغرب منذ سنة 2001 يضم عددا من الفاعلين والأطراف كالبنك الدولي وعدد من المنظمات المنتمية لهيأة الأمم المتحدة كصندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة، بالإضافة إلى عدد من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. واستهدف المشروع إدماج مقاربة النوع في صياغة السياسات العمومية وعلى الخصوص إعداد وتدبير ميزانية الدولة. كما يدخل هذا المسلسل في إطار إصلاحات الميزانية الهادفة إلى تدبير يعتمد على النتائج ويأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع.

وابتداء من سنة 2006 تم إدماج تقرير خاص حول النوع ضمن الوثائق والتقارير المرافقة لمشاريع قوانين المالية. وانطلق المشروع بإدراج مقاربة النوع في إعداد وتدبير الميزانية القطاعية لأربع وزارات (المالية، التعليم، الصحة والفلاحة) في مشروع سنة 2006 ليصل إلى ثلاثين قطاعا وزاريا في مشروع سنة 2014.

وقد استهدف التقرير المرفق بمشروع سنة 2014 تحقيق التنسيق والانسجام بين الإجراءات المتخذة من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات المكلفة بتتبع احترام حقوق المرأة. وهكذا خُصص الجزء الأول من التقرير للتحليل الأفقي للسياسات العمومية من منظور النوع وفق المقاربة الحقوقية كمدخل أساسي للمعالجة القطاعية لآثار هاته السياسات ومدى استجابتها لضرورة توفير الولوج المتكافئ للحقوق.

ويتضمن الجزء الثاني من التقرير تفصيلا عن المجهودات المبدولة من طرف كل قطاع وزاري في هذا المجال. ويتمحور الجزء الخاص بكل قطاع حول ثلاثة محاور: يتضمن المحور الأول جذاذة تقديمية للوزارة أو القطاع والإطار المعياري لحقوق الإنسان الخاص به؛ ويتضمن المحور الثاني الجهود المبذولة لوضع سياسات عمومية تأخذ بعين الاعتبار النوع ؛ أما المحور الثالث فيقدم "تحليل أهم مؤشرات النتائج".

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار الجهود الرامية إلى تثمين التجربة المغربية في مجال ميزانية النوع، نظمت وزارة الاقتصاد والمالية بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة مؤتمرا دوليا حول ميزانية النوع بمراكش في نونبر 2013. وقد عرف المؤتمر حضور أكثر من 233 مشاركا من مختلف دول العالم، حيث شكل فرصة مثالية لدراسة مختلف التجارب في مجال الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي والتقدم المحرز وعوامل النجاح والعقبات والدروس المستفادة من أجل استخلاص طرق ضمان استدامة الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي كأداة للتقدم في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .

واتفق المشاركون في المؤتمر على توصيات تهدف إلى وضع الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي في إطار النقاش بين الحكومات حول التنمية ما بعد سنة 2015. كما ناشد المشاركون في المؤتمر أصحاب القرار والمجتمع الدولي بالالتزام بتحسين التمويل والتتبع لتعزيز المساواة بين الجنسين.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤتمر خرج بنص أطلق عليه اسم "إعلان مراكش" واعتمد كوثيقة رسمية للأمم المتحدة بعدما تم تقديمه من قبل وزارة الشؤون الخارجية والتعاون في يناير 2013 إلى الأمين العام للأمم المتحدة. كما أقرت لجنة وضعية المرأة التابعة للأمم المتحدة في جلستها 51 توصيات هذا الإعلان حسب المرجع E/2013/4. وبالإضافة إلى ذلك، خلص المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، في دورته المنعقدة بجنيف في يوليوز 2013، إلى اعتماد هذا الإعلان كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

وقد مكن التطور التدريجي لتجربة وزارة الاقتصاد والمالية في مجال برمجة الميزانية المرتكزة على النتائج والمراعية للنوع الاجتماعي على مدى عشر سنوات من إنتاج سيل من المعارف والآليات اللازمة لتقييم السياسات العمومية من منظور النوع. وعمليا، تمكن المغرب، بفضل المقاربة البراغماتية والتدريجية المعتمدة منذ سنة 2002 بهدف إدماج مقاربة النوع في برمجة الميزانية، من التوفر على وسائل تحليلية ترتكز على دلائل مدعمة بمجموعة من المؤشرات التي تراعي النوع بهدف تدعيم آليات تتبع وتقييم السياسات العمومية من منظور النوع الاجتماعي. وهكذا، تم إحداث مركز الامتياز للنوع الاجتماعي لدى وزارة الاقتصاد والمالية شهر فبراير 2013، واندرجت هذه العملية في إطار تنفيذ التوصيات الصادرة عن المناظرة الدولية حول النوع التي احتضنتها مدينة مراكش في نونبر 2012، خصوصا تلك الداعية إلى تدعيم المناخ الملائم لتطوير تدبير واقتسام المعارف والخبرات والممارسات الناجحة في مجال ميزانية النوع وذلك في إطار المبادرات الدولية والتعاون جنوب-جنوب.

وتناط بمركز الامتياز الخاص بميزانية النوعالمهام التالية :

- إغناء الخبرة المكتسبة، على مدى عشر سنوات من التجربة المتواصلة في مجال ميزانية النوع، عبر نظام تدبير المعارف المنجز من طرف وزارة الاقتصاد والمالية بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛
- تعميق الابتكار عبر دعم البحث والتجديد في مجال ميزانية النوععلى الصعيد الوطني والدولي؛
- دعم اعتماد ميزانية النوعمن قبل مجموع المتدخلين عبر تعزيز قدرات الفاعلين المعنيين.

وقد حاز المغرب، في يونيو من سنة 2014، على جائزة الأمم المتحدة الأولى للامتياز في مجال خدمة المرفق العام لسنة 2014 (الفئة الرابعة الخاصة بالمجهودات المبذولة لتشجيع المساواة بين الجنسين)، اعترافا بالمجهودات المبذولة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية في إطار برنامجها المتعلق بميزانية النوع. وتعد هذه الجائزة اعترافا دوليا رفيع المستوى في مجال الامتياز في خدمة المرفق العام.

ويعد هذا التتويج الأممي تكريسا للدينامكية المتواصلة التي أطلقتها وزارة الاقتصاد والمالية منذ سنة 2002. وبالنظر إلى منهجية العمل المعتمدة والنتائج المحصلة، تم تصنيف التجربة المغربية المتعلقة بميزانية النوعكتجربة رائدة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتجلى ذلك من خلال العدد الهام من الوفود المنتمية إلى الدول الإفريقية والشرق أوسطية والأوروبية والأمريكية اللاتينية التي توافدت على المغرب، إذ أبدت اهتماما متواصلا ورغبة في تبادل المعارف والتجارب.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن مشروع القانون التنظيمي للمالية، كما أحيل على مجلس النواب، يضم في مادته 39 فقرة تنص على أنه "يؤخذ بعين الاعتبار معيار النوع في تحديد الأهداف والمؤشرات المشار إليها أعلاه".